2943 رمز

E/ECWA/166/Add.1

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

٥ ايار/مايو ١٩٨٣

الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة العاشرة

٧-١١ ايار/مايو ١٩٨٣

بغداد، العراق

البند ٧ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير نهائي حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وامكانات الشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا

هذه الوثيقة حصيلة عمل جماعي للباحثين في شركة الخبراء العرب في الهندسة والادارة (تيم) ويضم الملحق الثاني قائمة مفصلة باسماء المشتركين في البحث.

83-7173

83-7173

ملاحظـــــات

ليس في التسميات والتصنيفات المستخدمة للبلدان والمناطق في هذه الدراسة ولا في طريقة عرضها ما ينطوى على التعبير عن أى رأى كان لأمانة الامم المتحدة بشأن المركـــز القانوني لأى بلد أو اقليم أو منطقة، أو بصدد سلطات أى منها أو تعيين حدوده أو تخومه.

×××

الآراء والارقام والتقديرات الواردة في هذه الدراسة هي من مسؤولية الباحثين، وهي لا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو تحظى بتأييدهـــا.

المختصـرات

لقد استعملت المختصرات التالية في هذه الدراسة :

ALF	Arab Liberation Front	جبهة التحرير العربية
DFLP	Democratic Front for the Liberation of Palestine	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
ECWA	Economic Commission for Western Asia	اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
FATEH	The Palestinian National Movement	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
GUPS	General Union of Palestinian Students	الاتحاد العام لطلبة فلسطين
GUPWS	General Union of Palestinian Workers	الاتحاد العام لعمال فلسطين
ICBS	Israeli Central Bureau of Statistics	المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل
JPS	Journal of Palestine Studies	مجلة الدراسات الفلسطينية
PCBS	Palestine Central Bureau of Statistics	المكتب المركزي للاحصاء التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية
PCP	Palestinian Communist Party	الحزب الشيوعي الفلسطيني
PFLP	Popular Front for the Liberation of Palestine	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
PFLP-GC	Popular Front for the Liberation of Palestine-General Command	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — القيادة العامة
PLF	Palestinian Liberation Front	جبهة التحرير الفلسطينية

المختصرات (تابع)

PLO	Palestine Liberation Organization	منظمة التحرير الفلسطينية
PRCS	Palestinian Red Crescent Society	جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني
PSF	Popular Struggle Front	جبهة النضال الشعبي
UNRPR	United Nations Relief for Palestine Refugees	وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين
UNRWA	United Nations Relief and Work Agency for Palestine Refugees in the Near East	وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)

المحتويـــات

	الصفحة
المختصرات	د
تمهيد	ك
مقدمـــة	١
ألف ـ تاريخ المشروع	١
باء ـ أهداف الدراسة	١
جيم ـ مشكلة البحث والقيود التي صادفها	٢
الفصل	
أولا : ملاحظات منهجية	٣
ألف ـ مشكلة التعريفات	٣
باء ـ منهج التنـــاول	٥
جيم ـ أدوات البحث	٩
دال ـ بعض النتائج المنهجية	١١
هاء ـ حاشيـــــة	١٢
ثانيا : الشعب الفلسطيني من الزاوية التاريخية	١٤
ألف ـ التحولات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية حتى عام ١٩٦٧	١٤
باء ـ الاطار السياسي للتحولات الاقتصادية والاجتماعية	١٨
جيم ـ الهجرة والتغير الديموغرافي وشراء الأراضي	٢٠
دال ـ نمو الاقتصاد اليهودي في فلسطين والقاعدة المالية للقوى الاقتصاديـــة الصهيونيـــة	٢٢
هاء ـ الحرب والتشتت وتمزق المجتمع الفلسطيني	٢٥

المحتويات (تابع)

	الصفحة
ثالثا : الاطار المؤسسي والقانوني للظروف المعيشية للشعب الفلسطيني	٢٦
ألف ـ مقدمـــة	٢٦
باء ـ الاطار القانوني والسياسي والاداري للظروف المعيشية للفلسطينيين ...	٢٦
جيم ـ المحددات المؤسسية غير القانونية الطابع للظروف المعيشيـــــة للفلسطينيين	٣٣
رابعا : المعضلة الديموغرافية الفلسطينية	٣٧
ألف ـ خلفية تاريخية	٣٧
باء ـ نمط تشتت السكـــان	٤٣
جيم ـ حجم السكـــــان	٥١
خامسا : الخصائص الاقتصادية للشعب الفلسطيني	٥٦
ألف ـ التكوينات الاقتصادية	٥٦
باء ـ الجماعات المحلية في فلسطين	٦٣
جيم ـ البلدان المضيفة	٧١
دال ـ مجتمعات الهجرة	٧٨
هاء ـ اقتصاديات شبه التكامل	٧٩
سادسا : السمات البارزة لتكوين المجتمع الفلسطيني	٨٣
ألف ـ الخلفيـــة	٨٣
باء ـ تمزق المجتمع الفلسطيني	٨٥
جيم ـ تفتت التكوين الفلسطيني	٩١
دال ـ التمزق في مقابل التكامل	٩٢
هاء ـ ديناميكية التغيير	٩٣
واو ـ التكامل الجزئـــي	٩٣
زاى ـ تلاحم المجتمعات الفلسطينية	٩٥

المحتويات (تابع)

	الصفحة
سابعا : المؤسسات والنشاطات في اطار منظمة التحرير الفلسطينية	٩٦
ألف ـ نشأة وتكوين منظمة التحرير الفلسطينية	٩٦
باء ـ ممثل الشعب الفلسطيني	٩٨
جيم ـ اطار عمل منظمة التحرير الفلسطينية وهيكلها التنظيمي	١٠١
دال ـ منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني	١١١
ثامنا : النتائج والتوصيات	١١٣
ألف ـ ملاحظات ختامية	١١٣
باء ـ التوصيات	١١٥

ملاحق

أولا : الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية.	١١٧
ثانيا : تنويه	١٢٧
ثالثا : قائمة الوثائق	١٣١

قائمة بالجداول

الصفحة

الجدول

١- توزيع الفلسطينيين العرب المتعلمين حسب الجنس وسنوات التعليم وفق تعداد ١٩٣١ ..... ٢٣

٢- توزيع تقريبي للاجئين الفلسطينيين حسب البلد تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٢ ... ٣٨

٣- توزيع جميع سكان فلسطين حسب الدين ١٩٣١-١٩٤٧ ..... ٤٠

٤- التوزيع النسبي للسكان العرب في فلسطين حسب المناطق الادارية الفرعية للبدو والحضر عام ١٩٤٥ ..... ٤١

٥- تقدير المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني للعرب الفلسطينيين حسب أماكن الاقامة (١٩٨١) ٤٥

٦- اللاجئون المسجلون مع وكالة غوث اللاجئين (الاونروا)، ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٢ ..... ٤٧

٧- الاشخاص المسجلون لدى الاونروا (حتى ٣٠ حزيران / يونيو من كل عام) ٥٠

٨- تقديرات مجموع عدد السكان الفلسطينيين، كما سجلت في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ ..... ٥٢

٩- قوة العمل والسكان في الاراضي المحتلة ٦٤

١٠- التوزيع القطاعي ٦٩

١١- قوة العمل ٧٢

١٢- التوزيع المهني ٧٤

١٣- نشاط الأناث ٧٦

١٤- حالة العمالة ٨٠

١٥- مجموع العاملين في مؤسسات مختارة، ١٩٨١ ..... ٨٢

١٦- المنظمات الجماهيرية ١٢٤

١٧- المنظمات المرتبطة بمنظمة التحرير والتي تستمد الدعم المالي منها ١٢٥

١٨- قائمة مختارة بالمنظمات المنتسبة ١٢٦

قائمة بالأشكال البيانية

الصفحة

الشكل البياني

١ــ خريطة تنظيم المشروع ٧

٣ــ اطار عمل منظمة التحرير الفلسطينية ١٠٢

٤ــ التنظيم الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٠٣

٥ــ تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني ممثل مختلف الجماعات الفلسطينية ١٠٤

٦ــ الأجهزة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٠٦

٧ــ المؤسسات شبه الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٠٨

٨ــ الأجهزة السياسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية ١١٠

٩ــ الهيئات غير الرسمية داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية ١١٢

١٠ــ الهيكل التنظيمي للهيئات الرسمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ١١٩

١١ــ الدوائر التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٢٠

١٢ــ الهيكل التنظيمي للمجالس العليا التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٢١

١٣ــ الهيكل التنظيمي للهيئات والمراكز الخاصة ١٢٢

١٤ــ الهيكل التنظيمي للقيادات العسكرية والأمنية ١٢٣

تمهيـــــد

حظيت دراسة الجوانب المختلفة للوجود الفلسطيني باهتمام عشرات الاكاديميين، والصحفيين وغيرهم من المعنيين بقضايا السلم، والتقدم والتنمية في الشرق الاوسط وفي العالم. وقد تفاوتت الجهود المبذولة في هذا المجال من حيث جديتها وعلميتها واهدافها. كما تنوعت في نطاقها، ومنهجياتها وتعيزاتها ومدى موضوعيتها ودرجة حيادها، فضلا عن تباين تصوّرها العلمي اتساعا أو قصورا.

وفيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بفلسطين، والقضية الفلسطينية والفلسطينيين، فان استعراض المؤلفات المطروحة، لا يبرر، في معظم الاحيان، الرجـــوع الى التقسيمات المبسطة ومن بينها مثلا الحديث عن العلمي وغير العلمي؛ والموضوعي في مقابل الذاتي؛ والموالي للقضية الفلسطينيـــة والمعادى لها؛ والصهيوني والمناهض للصهيونية. وعلى ضوء شمولية وخصوصية الصراع العربـــي (الفلسطيني) ـ الاسرائيلي (الصهيوني) وتاريخه الذى دام قرنا من الزمان، زخرت الساحـــة بتحيزات راسخة، كما أن الارتباطات السياسية والعاطفية وكذلك القيود العامة التي تعرضت لها البحوث في هذا الموضوع، قد شوهت بطريقة أو بأخرى الاعمال العلمية الجادة التي عالجت هذا الموضوع. ومنذ الشروع في اجراء الدراسة الحالية، بذلت جهود جادة لتجنب تحولها لتكون مجرد عمل جديد من "أعمال البحث ذات النظرة الواحدة". ولكن برغم الالتزام بمتطلبات الموضوعيـــة، لا يمكن للدراسة ككل ان تكون محايدة حيال الموضوع الذى تتناوله، نظرا لما تتميّز به طبيعـــة الموضوع من تعقيد وما يثيره من جدل.

ان اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه والتشتت الجغرافي الذى تعرض له، قد جعل الحقيقة الفلسطينية تشكل تحديا للمنهجيات التقليدية. ولقد أمكن التغلب في الدراسة الحالية على كثير من المشاكل الاساسية التي تواجهها البحوث، لا سيما عن طريق التبادل الهادف للآراء، والتجريب وتعديل التجارب المنهجية القابلة للتطبيق في الميادين الاكاديمية ذات الصلة. غير انه ما زال هناك عدد من العقبات الكؤود التي تمثل تحديا لحسن النوايا، والكفاءة والابتكار، ومن بينهـــا عقبتان رئيسيتان همـــا اضطـــراب الامـــن بشكل عام في لبنان طيلة مدة اجراء هذه الدراسة (الذى بلغ ذروته بالغزو الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢) ثم القيود الصارمة المفروضة ضمن مقتضيات السياسة العامة في معظم بلدان المنطقة، على البحوث المتعلقة بالفلسطينيـــين.

جاء تصميم المشروع وتنفيذه ليمثل جهدا جماعيا. وتود ادارة المشروع ان تعرب عن امتنانها لجميع الخبراء الاستشاريين، والباحثين الرئيسيين، والباحثين، ومساعدى البحوث، والمساعديـــن الاداريين، الذين شاركوا بصورة مباشرة في الانشطة المختلفة المبذولة طوال مدة المشـــروع.

وبالاضافة الى ذلك، تعرب الادارة عن شكرها الخاص لجميع المسؤولين عن التنظيم والادارة في مؤسسة تيم انترناشيونال في بيروت وغيرها من أنحاء العالم، والى أمناء المكتبات والعاملين في مختلف مؤسسات البحوث؛ والى مسؤولي وموظفي مختلف الاجهزة الفلسطينية، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية؛ والى مسؤولي وموظفي وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيـــــل الفلسطينيين، والى المسؤولين والموظفين في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا). ان ما قدمه هؤلاء جميعا، من بين آخرين، من تعاون ودعم كريمين، ليستحق منا أعمق التقدير. على ان ما ورد في هذه الدراسة من آراء وبيانات، وما قد يعلق بها من أوجه القصور، يبقى من مسؤولية القائمين بهذا البحث وموظفي ادارة المشروع وحدهم.

مقدمـــــة

ألف - تاريخ المشـــــروع

في ايار/مايو عام ١٩٧٥، منحت منظمة التحرير الفلسطينية وضع المراقب الدائم في لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا). وبناء عليه، قامت الاكوا بوضع اطار مرجعـــي لاعداد "دراسة عامة عن الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني". وقررت أيضا ان تطلب الى أمينها التنفيذي وضع الترتيبات اللازمة لانجاز دراسة شاملة عـــن الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني بأسره وفقا للخطـــوط العريضة الواردة في التقرير (E/ECWA/32/Add.1)، وبالتعاون الوثيق مع منظمة التحريـــر الفلسطينية (الاكوا، الدورة الثالثة، الدوحة قطر، من ١٠-١٥ ايار/مايو ١٩٧٦، القرار رقـم ٢٧ (د-٣). ومنذ ذلك الحين، ساعد الاطار المرجعي السالف الذكر كخط توجيهي لانشطة البحث التي ترعاها الاكوا في هذا الموضوع. وفي ١٤ نيسان/ابريل عام ١٩٨١، عهد الـى مؤسسة تيم انترناشيونال باجراء دراسة عن "الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا".

باء- أهداف الدراسة

فيما يلي بيان بالاهداف التي تتوخاها الدراسة حسب التفويض الصادر عن الاكوا:

(أ) أن توضح الدراسة وتحدد بدقة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة للفلسطينيين داخل فلسطين وفي مواطن لجوئهم بحيث تضع في الاعتبار الخلفية التاريخية السابقة على ترحيل ١٩٤٨، والتشتت الذى اعقب هذا الترحيل، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لحـــرب ١٩٦٧، والتأثيرات والتفاعلات بين المجتمع الفلسطيني المشتت وبين الاحوال الاقتصاديـــة والاجتماعية السائدة في المجتمع السكاني المضيف، ومدى تأثير الجماعات الوافدة على تكوين الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية لتلك الجماعات الفلسطينية؛

(ب) أن تعيّن بدقة العوامل (القيود والحوافز) التي تؤثر على الظروف الاقتصاديـة والاجتماعية السائدة بين المجتمعات الفلسطينية وتحدد أشكالها. وتشمل هذه العناصر المحددات الاجتماعية - التنظيمية، والمادية، والاقتصادية، والادارية، والقانونية والسياسية؛

(ج) أن تحدد بدقة الاجراءات والطرائق التي تتيح استخلاص المؤشرات، والتدابـــير اللازمة لفهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل المحددة لها؛

(د) ان توفر نموذجا عمليا لبحوث تجرى في المستقبل حول مختلف مظاهر الوجـــود الفلسطيني؛

(د) ان ترسم مخططا للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية السائدة بين الفلسطينيين مع تحديد مسار تطورها المحتمل ؛

(و) ان تضع توصيات للعمل على أساس هذه الاتجاهات ومن أجل اجراء المزيد من الدراسات والبحوث.

جيم — مشكلة البحث والقيود التي صادفها

تواجه البحوث المتعلقة بالشعب الفلسطيني ظاهرتان بارزتان ومتصارعتان في آن ، هما ظاهرتا التغاير والتماثل . ويبدو ان كلتا الظاهرتين تؤثران على الوجود الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين من جهة ، وتضفي ، من جهة اخرى ، تعقيدا على دراستهم كموضوع للبحث الاجتماعي . وفضلا عن ذلك فهناك تعقيدات اخرى نشأت نتيجة وجود تعريفات عديدة حول : من هو الفلسطيني .

وتطال المشكلة التي يتعين معالجتها في هذا السياق هي كيفية تعديل أدوات البحث واساليبه التقليدية بحيث يمكن دراسة العوامل المحددة للوجود الفلسطيني في مجموعه ، والتغيرات الحاصلة في مختلف الجماعات الفلسطينية ؛ والعوامل المحددة لهذه التغيرات ، ومحددات التعدد والاتساق بين الشعب الفلسطيني ؛ ونطاق ومجالات تأثير كل عامل منها على حدة .

وبينما يبدو واضحا ان الحاجة تدعو لعملية التعديل هذه ، الا ان تحقيقها ليس بالعمل اليسير . وتنشأ الصعوبات في هذا المضمار عن وجود عدد من القيود من بينها :

(أ) قصور قاعدة البيانات المتاحة ، فغالبا ما تكون الاحصاءات الاساسية الموثوق بها ناقصة ، أو خاطئة أو منعدمة من الأساس ؛

(ب) القيود ذات الطبيعة السياسية والتشريعية والادارية التي غالبا ما تؤدي الى احباط جهود البحث وتحد من نطاقها وأهدافها . ويبدو تأثير هذه القيود واضحا نتيجة غياب التعاون وقلة التواصل بين هيئات البحوث القليلة التي تعاني أصلا من نقص العاملين وضعف التمويل ؛

(ج) ضعف التقاليد البحثية ، وهو ما يتضح عاليا في غياب سياسات عامة للبحث في مجال تخطيط البحوث ، وتحديد الاولويات ، ورعاية أنشطة البحث والتنسيق فيما بينها ؛ وتأمين أقصى حد من التفاعل بين الباحثين وهيئات البحوث ؛ والعمل بصورة نشطة على استخدام وتهيئة الباحثين المؤهلين ؛

(د) الافتقار الى مؤسسات مركزية للبحوث المتخصصة الامر الذي يؤدي الى جملة أمور من بينها تشتت المواهب البحثية ، والقصور في تطبيق نتائج البحوث التي يتوصل اليها مختلف الباحثين الافراد رغم ما يواجهون من صنوف العقبات .

وعلى حين تبدو القيود المذكورة آنفا واضحة في مجال انشطة اخرى بالمنطقة العربية ، فان نتائجها غير مشجعة بالذات في مجال البحوث المتعلقة بالشعب الفلسطيني . وقد نشأت هذه القيود وتفاقمت نتيجة العوامل المقيدة للوجود الفلسطيني . ومن ثم تبدو المحاولات الرامية للتخفيف من هذه القيود في ميدان البحث ، مرتبطة بصورة مباشرة بالسعي نحو القضاء على هذه المحددات السلبية المفروضة على وجود الشعب الفلسطيني .

اولا - ملاحظات منهجية

الف - مشكلة التعريفات

من المشكلات الرئيسية التي لا مفر من معالجتها في اى بحث عن الفلسطينيين ، مشكلة التعريفات: فمن هم الفلسطينيون ؟ وأين ، وكيف يعيشون ؟

١- من هو الفلسطيني ؟

لقد اقترح عدد من التعريفات التي يمكن تجميعها في الفئات التالية: (أ) التعريفات القانونية القائمة على الحق القانوني لمن يحق له ان يكون فلسطينيا، (ب) التعريفات الواقعية القائمة على الخصائص القومية (و/أو العرقية) التي يتميز بها الشعب الفلسطيني ، (ج) التعريفات النفسية - الاجتماعية القائمة على تعريف الفرد لنفسه على انه فلسطيني .

ويطرح الميثاق الفلسطيني تعريفا قانونيا لمن هو الفلسطيني، فيما تستخدم الفئة الثانية من قبل دارسي القضية الفلسطينية عادة. اما استخدام الفئة الثالثة وينطبق على اصحاب الفعاليات العاملين داخل الحركة الوطنية الفلسطينية وهيئاتها المختلفة (سواء كانوا فلسطينيي الاصل ام لا) اضافة الى استخدامها من قبل كثير من الفلسطينيين ايضا .

٢- أين يعيشون ؟

يمكن لتعريف الفلسطينيين ان يشمل تركيبة من التعريفات السالفة. لكن يصبح التعريف اكثر تعقيدا عندما توضع اماكن اقامة الشعب الفلسطيني في الاعتبار ، ضمن وجهة النظر القانونية والجيوبوليتكية البحتة ، ظل الفلسطينيون يعيشون في اراض محتلة او في اراض غريبة منذ عام ١٩٤٨ .

(أ) في الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ ؛
(ب) في الاراضي التي احتلتها اسرائيل في ١٩٦٧ ؛
(ج) في البلدان المختلفة التي استضافت الفلسطينيين او هيأت لهم سبل الاقامة من هجرتهم الاولى عام ١٩٤٨ (١) ؛

(د) في بلدان اخرى وفرت الاقامة للفلسطينيين من ذلك الحين .

ولكل من هذه الفئات الاربع اطارها القانوني والسياسي والاقتصادي - الاجتماعي المحدد الذى لا يؤثر فحسب على فهمنا لمن هو الفلسطيني ، وانما ايضا على ظروف ومحددات وجوده .

---

(١) البلدان المضيفة هي الاردن والجمهورية العربية السورية ، العراق ، لبنان ومصر .

ففي اسرائيل ، ورغم حق الفلسطينيين في الجنسية الاسرائيلية ، الا انهم يشكلون أقلية قومية . ولكل الاسباب العملية فهي أقلية عرقية ايضا . ووضعهم كأقلية واضح من واقع القيود المفروضة على حقوقهم كمواطنين وفي ضوء الطابع الديني القومي الصرف للدولة الاسرائيلية .

ويعيش الفلسطينيون في الضفة الغربية التي احتلتها اسرائيل في ١٩٦٧ في وضع غريب بوصفهم مواطنين اردنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي .

اما الذين يعيشون في قطاع غزة فيمكنهم الحصول على الجنسية الاردنية او الاحتفاظ بوثائق سفرهم المصرية . ان ازدواجية هذا الوضع القانوني والسياسي لتدعو الى دراسة جادة لانعكاساته على مختلف جوانب الحياة في كلتا المنطقتين .

ومن بين بلدان اقامة الفلسطينيين منذ هجرتهم الاولى ، يمكن تحديد مجموعتين متميزتين (أ) البلدان المضيفة التي نقل اليها اللاجئون الفلسطينيون طوعا او كرها . ففي هذه البلدان يمثل الفلسطينيون فئات وطنية متميزة رغم ان الاعتبارات القانونية والسياسية المحافظ عليها تاريخيا تميزهم عن سائر الاجانب ، فهم لا تفرض عليهم موانع الاهلية على نحو ما تتعرض له المجموعات الوافدة ولكنهم ايضا لا يتمتعون بمزايا مواطني بلدهم المضيف . (ب) بلدان الاقامة الاخرى التي هاجر اليها الفلسطينيون في اى وقت قبل أو بعد ابعادهم الاول من فلسطين وتخضع شروط وظروف ومدة اقامتهم في هذه البلدان للقوانين والنظم التي يطبقها كل من هذه البلدان على جميع الاجانب وتنعكس هذه الطبيعة المؤقتة للاقامة في كل جانب من جوانب الوجود الفلسطيني في تلك البلدان .

٣- كيف يعيشون ؟

ينبغي تقسيم اماكن التجمع الفلسطينية الاربعة بشكل اكثر تفصيلا على ضوء الخصائص المميزة لكل جالية فلسطينية وظروف وجودها . ان التجمعات الفلسطينية في البلدان المضيفة تتفاوت على سبيل المثال تبعا لما يتوافر بين ايديها من الخدمات الاساسية رغم انها تشترك في الجانب العام منها بوصفها جاليات كبيرة ومستقره منذ فترة طويلة . كذلك فالجالية الفلسطينية المقيمة في البلد المضيف تتسم في وضوح اختلافات معينة جديرة بالاعتبار . وفي هذا الشأن ، يمكن تصنيف الفلسطينيين المقيمين في اى من البلدان الخمسة المضيفة الى خمس فئات فرعية = اللاجئون المسجلون لدى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الادنى (الاونروا) وهم الذين يعيشون في المخيمات ، واللاجئون المسجلون لدى (الاونروا) الذين يعيشون خارج المخيمات ، والفلسطينيون الذين لا يعيشون في المخيمات وليسوا لاجئين مسجلين لدى الوكالة المذكورة ولكنهم يعدّون لاجئين من وجهة نظر البلد المضيف ، والفلسطينيون الذين حصلوا على جنسية البلد المضيف ، والفلسطينيون المهاجرون الذين يحملون جنسية او وثيقة سفر من بلد آخر .

ولا يعني هذا التصنيف تعريفا قانونيا لمن هو الفلسطيني . وانما يتصل بالموضوع من حيث تعريف الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل وتعدل وتحول الوجود الفلسطيني . ان الحصول على فرص التعليم وعلى فرص العمل المنتج ، والعناية الصحية ، والرفاهية ، وحرية الانتقال والحق في التحكم في خيارات الفرد المصيرية ، كل ذلك ، من بين امور اخرى ، يتأثر بشكل قوى بالتصنيف المذكور اعلاه .

وكون الشعب الفلسطيني قد اقتلع من ارضه ، ليعيش في وحدات مجزأة وفي مواقع غريبة عن وطنه الاصلي ، واحيانا معادية له هذه الحقيقة ستنعكس بشكل اكثر وضوحا في الصورة النمطية السلبية - او الايجابية - التي في اذهان الكثيرين عن هو "الفلسطيني" . الا أن الملاحظة التي قد تكون صحيحة فيما يتعلق بوحدة معينة يشكلها تجمع فلسطيني معيّن لا تنطبق بالضرورة على الوحدات الاخرى داخل أو خارج هذا التجمع نفسه .

ان هذه المشاكل المنهجية الضمنية تدعو بالضرورة الى دراسة مجددة لمدى ملاءمة ادوات البحث التقليدية بالنسبة للواقع الفلسطيني . ان هذا الواقع لم يتعرض فحسب للتشويه بسبب التشتت والبعد الجغرافي والاعتبارات القانونية والجيوبوليتكية والاحكام المتحيزة ، وانما أهم من ذلك ، للكبح أو التجاهل المستمر بالنسبة للمحاولات الجادة الرامية الى دراسة هذا الواقع . فعلى سبيل المثال يتضح أحد المظاهر الرئيسية لتشويه الواقع الفلسطيني من واقع الارقام الجغرافية التي كثيرا ما يجرى طرحها عن عدد الفلسطيني في هذا البلد او تلك المنطقة . وقد تحطمت حتى الآن محاولات اجراء تعداد فلسطيني على صغرة الكثير والعديد من الاجراءات الادارية حتى لقد اصبح فشل كثير من مؤسسات وهيئات البحوث في التغلب على هذا العائق بمثابة درس مستفاد في هذا الخصوص .

باء- منهج التناول

١ - الخلفيـــة

ينبغي ان يعالج البحث حول الشعب الفلسطيني باعتباره بحثا مقارنا ، عددا من المشكلات المنهجية المتكررة (٢) ومن بينها مثلا :

(أ) مشكلات التصميم : ما الذى ينبغي دراسته ؟ ما هي مجالات المشاكل ، وما هي المتغيرات والوحدات التي ينبغي دراستها ؟ وما هو النطاق الذى ينبغي شموله وكيف ؟

(ب) مشكلات التنسيق : كيف يمكن استبعاد او على الاقل تقليل عوامل البعد الجغرافي او عوامل التباين الناتجة عن خلفيات اجتماعية تستند الى اكثر من دولة والى اكثر من مسار ؟

---

(٢) تتوافر المناقشات بكثرة حول منهجيات البحث المقارن في اطار العلوم الاجتماعية . ولمزيد من الدراسة المفصلة حول اشكاليات الدراسات غير الوطنية المقارنة ، انظر J. Galtung Papers on Methodology : Theory and Methods of Social Research (Copenhagen, Christian Ejlers, 1979) vol. II, ch. 2. pp. 46-81.

وكيف يمكن التغلب على عنصر الزمن وقيمته المتغيرة عبر الحدود الوطنية ؟ وكيف يمكن جعل التكاليف على قدر النتائج ؟

(ج) مشكلات جمع البيانات: ما الذى ينبغي جمعه ؟ وكيف يمكن جمع بيانات قابلة للمقارنة من خلفيات اقتصادية واجتماعية مختلفة ؟ ما هي الادوات والتقنيات الاكثر فعالية وامكانية ؟

(د) مشكلات معالجة وتحليل البيانات والصياغة النهائية وينبغي معالجة المشكلات المنهجية السالفة في سياق ادارة البحث مع تطبيق الادوات والاجراءات البحثيه .

٢ - ادارة البحث

من وجهة نظر الادارة البحثيه لا يمكن الشروع في البحث والنشاطات المتعلقة به الا بتأمين ما يلي :

(أ) تعاون المؤسسات الفلسطينية بما في ذلك المؤسسات التي ترتبط أعمالها بالنشاط البحثي.

(ب) تعاون الوكالات الدولية والاقليمية والوطنية التي تتعلق نشاطاتها بظروف معيشة الشعب الفلسطيني ورفاهيته وتطلعاته القومية ؛

(ج) تعاون مختلف السلطات القائمة في البلدان التي يعيش فيها الفلسطينيون ، وخاصة السلطات المعنية بالشؤون الفلسطينية ؛

(د) حل بعض المشكلات الناشئة عن التفسير البيروقراطي للقوانين والنظم السارية ؛

(هـ) استخدام موظفي البحث من الذين تتوافر فيهم الخبرة السابقة ، والكفاءة المهنية والاهتمام بالموضوع.

(و) وضع خطوط ارشادية عملية للبحث والمهام المتعلقة به وتحديد الاولويات ووسائل تنفيذها ؛

(ز) وضع اطر قطرية وعملية تنظيمية لتوفير اكبر قدر من التفاعل بين موظفي البحث، ولتفادى التداخل بين الاختصاصات ، ضمانا لتجانس النهج المتبع في مختلف مراحل البحث.

٣ - تنظيم البحث

يبين الشكل الاول الهيكل التنظيمي الناجم عن الاطار التنفيذى المذكور اعلاه.

الشكل (١) خريطة تنظيم المشروع

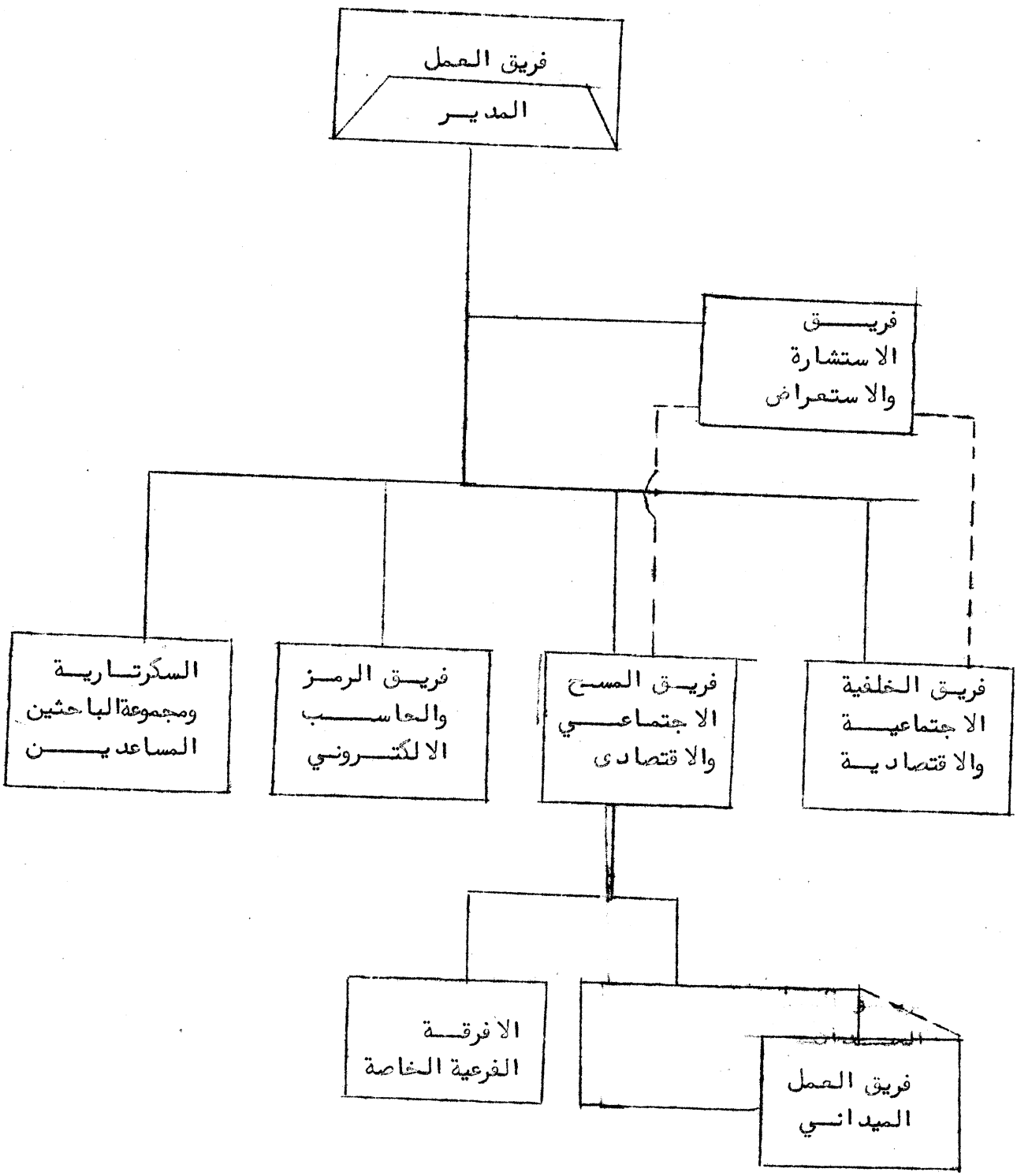

٤- دلالات عملية

ان دراسة واقع معقد تمثله الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني مهمة تنطوي على التحدي . مثل هذه الدراسة لها جانبان رئيسيان هما اتساع نطاقها نسبيا ، والطبيعة المعقدة للمشاكل التي تتصدى لدراستها . ومن ثم يفرض كلا الجانبين المشار اليهما ضرورة تقسيم المشكلة الى اجزاء اصغر حجما واطوع في المعالجة . ويتطلب ذلك اتباع اجراء يتيح تحقيق ما يلي :

(أ) مقارنة عناصر المشكلة من حيث المعايير ، والتدابير والمؤشرات المستخدمة ؛

(ب) تحقيق الترابط بين الاساليب التحليلية المستخدمة عبر هذه العناصر ؛

(ج) ادماج المكونات الرئيسية للدراسة في وحدة كاملة متماسكة داخليا .

أما ترجمة ما سلف الى اجراءات عملية تشمل ما يلي :

(أ) وضع اطار نظري ملائم يتفق مع اختصاصات هذه الدراسة ولكنه ليس بالضرورة قابلا للتطبيق بحد ذاته على اى جزء محدد من اجزاء الدراسة ؛

(ب) العمل ، من واقع الاطار النظري على استنباط مزيد من الاطر القابلة للتطبيق ، بحيث يمكن ان ينشأ عدد من الاطر العملية الكافية لمواجهة المسائل المحددة المطروحة في كل من الاجزاء الرئيسية والفرعية من الدراسة . وتوفر هذه الاطر العملية قوام الدراسة ، بينما يتيح الاطار النظري الاتساق الهيكلي ، وييسر التكامل الرأسي للدراسة ككل ؛

(ج) وقد تم في وقت سابق استحداث اطار نظري واحد في دراستنا العالية . كما امكن وضع اطر عديدة متناسقة هيكليا ، لكنها مختلفة في خصائصها وذلك فيما يتعلق بدراسة الاراضي المحتلة ، ولبنان ، والجمهورية العربية السورية ، والكويت وغيرها من بلدان غربي آسيا . وقد جرى تقسيم هذه الاطر تدريجيا الى اطر ملائمة بالنسبة للاجزاء الفرعية العملية . كما ان الابحاث التي جرت بشأن الموضوعات المتعلقة بكل جزء تتمتع بمستوى عال من الترابط الداخلي بحيث تسمح بالمقارنة والاستعراض ؛

(د) يشمل التقسيم ، كما يستفاد من التصريف ، اصدار اوراق عمل عن بعض الموضوعات الرئيسية والموضوعات الفرعية . وقد توخت هذه الاوراق الاهداف التالية : '١' استعراض وتحليل شامل للبيانات المتاحة ؛ '٢' التحقق من موثوقية البيانات المتاحة ، ومصداقية المصادر القائمة ، ومعرفة ما ينقص من معلومات ؛ '٣' دراسة المنهجية المستخدمة ؛ '٤' انشاء القاعدة التي يمكن ان على اساسها بناء تقنيات المسح الميداني لتحقيق افضل عائد ممكن من الجمع الميداني للبيانات ؛

٥ ' لتعيين مهام يسهل ادارتها ، وطرح مفهوم افضل لتوزيع الوقت ، ووضع جداول زمنية اكثر واقعية مما يؤدى الى تحسين ادارة المشروع ؛ ٦ ' تمكين الجهات التي ترعى المشروع والادارة القائمة بتنفيذه من دراسة التقدم المحرز في العمل ؛ ٧ ' تركيز البيانات ، والتحليلات والنتائج مما يسهل معه كتابة التقرير النهائي ويجعله اكثر اعتمادا على مادة موثقة ؛ ٨ ' ضمان الاستعراض والتدارس المشترك للموضوعات المطروحة ووضع الاساس الذى يتيح المناقشة العامة بشأن بعض الموضوعات الواردة في اوراق العمل المنشورة .

(هـ) وفيما يلي عرض للاجراء الذى تم اتباعه مع بعض الاستنادات في هذا البحث:

١ ' تركيز النظرة المتعمقة العامة التي تقدمها البيانات المتاحة على الموضوع المحدد مثار الاهتمام ؛

٢ ' تحديد الثغرات والحلقات المفقودة ، وتقييم مدى اهميتها فيما يتعلق بفهم المشكلة الجارى بحثها ، وتحديد جدوى اجراء مزيد من البحث في الموضوع ؛ ٣ ' تحديد انسب الادوات اللازمة لجمع المزيد من البيانات ؛ و ٤ ' جمع بيانات اضافية .

(و) اتبعت في بعض الاحيان ، الاجراءات المشار اليها اعلاه لاكثر من مرة نظرا لما يلي :

١ ' اوجه القصور الكامنة في البيانات المتاحة ؛ ٢ ' نقص المعلومات وقصورها فيما يتعلق ببعض الموضوعات ؛ ٣ ' ثبوت عدم ملاءمة بعض الاساليب المستخدمة لجمع المعلومات عن موضوعات معينة ؛

٤ ' اثارة بعض التساؤلات الاضافية اثناء عملية استعراض ، وتنظيم وتحقيق البيانات المتاحة ؛

٥ ' بروز عدد من التساؤلات الاضافية اثناء عملية التكامل بين اوراق العمل المختلفة .

جيم- ادوات البحث

١- استخدام المكتبه في البحث

تمثلت الادوات الرئيسية المستخدمة خلال اجراء البحث بصورة عامة في استخدام المكتبه في البحث وفي اجراء البحث الميداني . وتم ادخال بعض التعديلات لتحقيق الاستخدام الامثل لكل اداة من ادوات جميع البيانات المتعلقة بهذا البحث الذى يتناول الشعب الفلسطيني .

وقد ساهمت بحوث المكتبة في تغطية كل موضوع وعند كل مرحلة تقريبا من مراحل البحث. وقد جرى استعراض واسع للمؤلفات الرئيسية المطروحة في هذا المضمار وشملت المادة التي تم استعراضها ، عدد من البحوث ، والوثائق والمنشورات الرسمية ، ومن بينها بعض المواد المقصود بها الاستهلاك المحلي ، فضلا عن عدد من السجلات والتقارير الداخلية العائدة لبعض المؤسسات ، وغيرها من المواد ذات الصلة .

٢- العمل الميداني

استلزمت نشاطات العمل الميداني استخدام طرق تجريبية مختلفة ومن بينها استمارة المقابلة الموجهة الى عينات تمثيلية تنتقى بشكل عشوائي واستخدام المقابلات المنظمة وأدلة المقابلة الموجهة لاشخاص يختارون بشكل خاص، ثم اجراء مقابلات مع فئات محورية، فضلا عن استخدام السجلات الداخلية لمؤسسات معينة. وترد تفاصيل استخدام كل من التقنيات المستعملة في الاوراق ذات الصلة. وفيما يلي وصف موجز لبعض من هذه التقنيات.

لقد بدىء في مسوح العينة العشوائية في اتجاهين:

(أ) مسوح المعاينة العشوائية لسكان المخيمات في لبنان ومن ثم في الجمهورية العربية السورية، بالتعاون مع المكتب الاحصائي المركزي الفلسطيني وبدعم معنوي من الوكالات الفلسطينية الاخرى. وتم تصميم واختبار نوعين بديلين من استمارات المقابلة. أرسل النوع الاول الى جميع الافراد (من هم في سن الثامنة فما فوق) من الاسر المختارة. اما النوع الآخر فتم ارساله الى رب الاسرة المختارة. ويتضمن كلا البديلين، مع بعض التغيرات الضرورية، اسئلة عن التفاصيل الخاصة بكل فرد في الاسرة.

(ب) اجري مسح بالعينة العشوائية عن السكان الفلسطينيين المشتغلين اقتصاديا (في الكويت) باستخدام نسخة معدلة من استمارتي الاستبيانين المعدتين للجمهورية العربية السورية ولبنان. وتم اجراء مسح دقيق لهيئات الاستخدام والمنظمات الطوعية الرئيسية (٤).

---

(٤) المنظمات التي تمت دراستها هي: دار صامد، جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني ووكالات الخدمات الطبية المستقلة الاخرى، مؤسسة النجدة، ومؤسسة غسان كنفاني الثقافية، وجمعية انعاش المجتمعات الفلسطينية، ومركز منظمة التحرير الفلسطينية للشؤون الاجتماعية، دار الكرمل للنشر، والمجلس الاعلى للشباب والاندية التابعة له، وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والاتحاد العام لعمال فلسطين، والجمعية التعاونية الفلسطينية، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، اضافة الى مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ووكالاتها.

ويمكن تصنيف نتائج المسح ، الموضحة في اوراق العمل المختلفة ، الى فئتين ، اولا : تقييم قدرة كل منظمة وفعاليتها وامكانياتها ؛ ثانيا : دراسة مكثفة للمنظمة بوصفها مستخدما للقوة العاملة الفلسطينية . وقد تم توجيه المقابلات المنظمة وادلة المقابلة لاشخاص مختارين بشكل خاص . وانطوى الاجراء العادى المستخدم ، اضافة الى بعض التغيرات والتعديلات الضرورية ، على تحديد مجال المشكلة وتصميم استمارة المقابلة لتشمل كل الاستفسارات ذات الصلة ، مع تحديد الشخص الذى يتمتع بالمركز والمعرفة والخلفية الملائمة التي توهله على افضل وجه لتقديم المعلومات اللازمة .

وكان من بين الاشخاص الذين تمت مقابلتهم مسؤولون سياسيون ، ورجال الاعمال ، ومسؤولون في المنظمات الفلسطينية الجماهيرية ، وباحثون ، وعدد من المسؤولين والموظفين في المؤسسات الفلسطينية المختلفة العاملة في ميادين التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية .

اما مقابلات الفئات المحورية ، التي يعتبرها علماء الاجتماع اسلوبا غير "متعارف عليه" لجمع البيانات ، فانها ما برحت تكسب المزيد من الصلاحية المؤكدة في دراسات المجتمع وغيرها من الدراسات ذات الصلة ، وذلك عندما تنعدم البيانات الكمية ، او عندما لا تكفي اساسا لفهم الطبيعة المعقدة للواقع الاجتماعي . وقد انطوت مقابلات الفئات المحورية على اختيار دقيق لمجموعة من الناس على اساس عدد من العوامل كالجنس ، ومجموعة العمر ، والحالة الاجتماعية والتعليم .

دال — <u>بعض النتائج المنهجية</u>

سبقت الاشارة الى ان دراسة الواقع الفلسطيني هي بالتحديد دراسة مقارنة . وينبغي أن تتوخى في نفس الوقت عددا من العوامل المختلفة من بينها :

(أ) آليات الوحدة . ويشمل ذلك خلفية الفلسطينيين القومية ، وتراثهم الثقافي ، والتجربة المشتركة التي عانوها بحكم تعرضهم للاقتلاع من وطنهم ليصيروا بلا دولة ترعاهم ، اضافة الى تطلعاتهم القومية ؛

(ب) آليات التعدد ، وتشمل اوجه التباين في الاسس الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدانهم المضيفة . وتتأثر آليات التعدد بالآتي :

' ١ ' تشتت الشعب الفلسطيني في عديد من المناطق الجيوبوليتيكية ؛

' ٢ ' تجزئة المجتمع الفلسطيني الى تجمعات (جماعات) اجتماعية صغيرة حجما ومتباعدة جغرافيا ،

' ٣ ' التفاعل بين الجماعات الفلسطينية من حيث مدة استقرارها في المنفى وفي المعددات السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية لبقائهم هناك .

(ج) تفاوت امكانيات الوصول الى البيانات ذات الصلة عن بعض المواضيع العامة وعن مواضيع متعلقة بمواقع جغرافية بعينها ويمكن ان تعزى الصعوبة في الوصول للبيانات الى تخلف اوضاع البحث العلمي عموما في المنطقة، والى عدد من المعوقات المختلفة التي تحول دون البحث في المواضيع المتعلقة بالفلسطينيين.

(د) شحة البيانات: ينعكس تخلف اوضاع البحث العلمي وما يتعلق بذلك من العوامل الاخرى في وجود مشكلة عامة هي الاتجاه نحو البحث الوصفي اكثر من البحث التحليلي الا ان الاعتبارات العملية تجنح الى تركيز القضية في سؤال اساسي: ما هو الممكن، والمجدى، والضرورى الذى يمكن عمله؟ وبيد ان الاجابة العملية فيما يتعلق بالبحث الخاص بالفلسطينيين هي الجمع ما امكن بين البحث الوصفي والبحث التحليلي بل والاقتصار في بعض الاحيان على البحث الوصفي وحده.

وكما في الدراسات المقارنة الاخرى، تبرز في هذا المجال ثلاث مشكلات منهجية رئيسية: (٥)

(أ) تحديد عناصر التباين وعناصر التشابه. والاسئلة المطروحة هنا هي في الاساس: ما هي الملامح المشتركة المتواترة للجماعات الفلسطينية؟ وبالتالي، ما هي الملامح التي تنطبق على المجموع الفلسطيني بعامة، ثم الملامح الخاصة بتجمع فلسطيني معين؟

هاء - حاشية

من وجهة نظر منهجية يمكن للبحث حول الفلسطينيين ان ينطوى على عبء فادح. بيد انه يمكن على كل حال ابداع اساليب منهجية مبتكرة كما يمكن لصفوة من الباحثين من ذوى الكفاية والخبرة والاختصاص ان تجد الحلول اللازمة للمشكلات المختلفة المتعلقة بما يتلاءم مع البحث من منهجية ومن تطبيق وتحليل. ورغم ذلك فقد سبقت الاشارة الى ان عددا من المعوقات ما برح يمثل تحديا لعزم القائمين على البحث الراهن وكفاءتهم وابداعهم. وحيثما يلي وصف لبعض هذه المعوقات:

عانى البحث، كغيره من النشاطات الانسانية الاخرى، بدرجة كبيرة من الاعمال الحربية المستمرة الموجهة ضد المدنيين في لبنان. ومنذ بداية المشروع الحالي في نيسان/ابريل ١٩٨١، ظلت بيروت والاجزاء الاخرى في لبنان مسرحا لكثير من هذه العمليات التي شملت القصف بدون تمييز، وتفجير السيارات الملغومة والاعتداءات العسكرية. ووصلت الاعمال ذروتها بغزو لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ وما تبع ذلك من حصار وقصف لبيروت الغربية.

---

(٥) انظر Galtung، المصدر السابق ص. ٥٢ للاطلاع على الاثر العام لهذه المشكلات ضمن اطار دولي.

وقد عانت مكاتب وهيئة موظفي تيم انترناشونال من نتائج هذه العمليات يوميا تقريبا حتى لقد وصلت النشاطات البحثية فعلا الى توقف تام لفترة تزيد عن اربعة اشهر. كما ان الفوضى والتبدد والضياع الذى لحق بالمذكرات والوثائق والمراجع التي لا يمكن تعويضها يفوق الوصف والحساب.

بالاضافة الى ذلك، اعاقت الحرب نشاطات العمل الميداني.

(أ) وتوقفت مسوح المخيمات بالرغم من:

'١' تحقيق احصاء الاسر في المخيمات الفلسطينية في بيروت خلال ٢-٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢؛

'٢' انجاز عمليات الاختبار المسبق خلال ١٢-١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢ و ٢٢-٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢؛

'٣' القيام بزيارات تحضيرية للمخيمات في الجنوب في ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٢؛

'٤' استكمال احصاء الاسر في مخيمات الجنوب (البص والرشيدية وبرج الشمالي) خلال ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

(ب) اضحى العمل الميداني مستحيلا بسبب الواقع المأساوى الذى انعكس على شكل تضرر او تدمير معظم منازل المخيمات في لبنان، وذبح سكانها او تشريدهم أو اعتقالهم.

(ج) المسح العمالي الموحد لم يستكمل الا جزئيا. كما ان جزءا مهما من العينة في جنوب لبنان لم يتم معاينته بسبب الاحتلال الاسرائيلي.

(د) استحال الوصول الى السجلات الداخلية للاجهزة الفرعية الفلسطينية.

ثانيا- الشعب الفلسطيني من الزاوية التاريخيـــة

ألف - التحولات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية حتى عام ١٩٦٧

تعرض الشعب الفلسطيني منذ النصف الاخير من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٦٧، لمجموعتين رئيستين من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، اولاهما ما طرأ من تطور على المجتمع التقليدي، الذي كان يمارس نشاطا اقتصاديا قائما على زراعة الكفاف، اذ تحول بفعل عوامل سياسية واقتصادية خارجية قوية على مدى عقود طويلة، الى الدخول في اطار النظام الرأسمالي العالمـــي (١).

وقد اثرت المرحلة الاولى على فلسطين والمناطق المجاورة من بلاد الشام بقدر تأثيرها على الاقاليم الاخرى التي اخضعها الاستعمار في اوج نفـــوذه.

اما المجموعة الثانية من التحولات فتتصل بالظروف الخاصة بفلسطين. ونعني بها الاستعمار الصهيوني للبلاد، الذي بدأ في الثمانينات من القرن الماضي، وبلغ ذروته باقامة دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ واحتلال بقية البلاد في عام ١٩٦٧. وقد استفادت هذه المرحلة من التحولات التي تمت بفعل المجموعة الاولى حيث كان التحول الاقتصادي والاجتماعي في الريف وادخـــال علاقات رأسمالية في الزراعة من العوامل الاساسية التي مهدت لعمليات شراء الاراضي والتـــي مكنت الحركة الصهيونية من اقتلاع قسم كبير من الفلاحين الفلسطينيين. وقد ادت عمليات شراء الاراضي هذه بدورها، الى وجود شكل من اشكال الاستعمار في الاراضي السهلية الاستراتيجية الخصبة (السهل الساحلي، وادي جيزريل، ومناطق الجليل الشرقية)، التي كانت منطلقـــا للعمليات العسكرية في عام ١٩٤٧ واوائل عام ١٩٤٨ حيث امكن من خلالها الانقضاض على كثير من الاجزاء الباقية من فلسطين. ومن ثم تعرضت حياة غالبية اهل الريف في المجتمع الفلسطيني الى تحولات عنيفة بدأت بالتغيرات الاقتصادية ومضت في كثير من الاحوال الى ابعادهم عـــن الارض نتيجة عمليات الشراء التي قامت بها الحركة الصهيونية، ثم انتهت الى نزع ملكياتهم وطردهم جماعيا من قبل القوات المسلحة الاسرائيلية.

---

(١) يمكن متابعة العملية في اطرها العامة في كتاب أوين R. Owen: The Middle East in the World Economy (London, Methuen, 1981)، لاسيما الفصلين السادس والعاشر.

١- التغيرات في الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني في ظل تأثير النظام الرأسمالي

كان من ابرز التحولات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين حتى نهاية فترة الحكم العثماني ، ادخال الملكية الخاصة للاراضي وانتاج السلع لاغراض التصدير خلال العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر (٢) . وبموجب نظام ملكية الارض الذى كان سائدا في فلسطين وغيرها من اجزاء المنطقة قبل ذلك الحين ، والمعروف باسم "المشاع" ، كان سكان القرية يمتلكون الارض بصورة جماعية ، مع اعادة توزيع قطع الاراضي حسب الاتفاق (٣) . وتحت تأثير الضغوط السياسية والاقتصادية للاوروبيين ، قامت الامبراطورية العثمانية بادخال الملكية الخاصة للاراضي بموجب قانون الاراضي لعام ١٨٥٨ وما تلاه من تشريعات اخرى . وكانت النتيجة النهائية هي تركيز الارض في ايدى ملاك الحيازات الكبيرة ، وهم عامة الوجهاء من افراد الاسر الكبيرة الذين كانوا يمارسون من قبل فرض الضرائب على الفلاحين ، والذين قاموا بطرق عديدة ، بتفسير القوانين الجديدة لصالحهم .

وفي ظروف استتباب الامن التي وفرتها الحكومة المركزية العثمانية واستجابة لنمو الاقتصاد النقدى في الريف ، والطلب على السلع الرئيسية الزراعية في بلدان اوروبا ، شهد النصف الاخير من القرن التاسع عشر انتشار الاستيطان والزراعة من الجبال حتى الوديان ، مع زيادة في الانتاج ، ونمو في السكان (٤) . وفي نفس الوقت ، كانت هناك ايضا عملية تجميع الثروة في ايدى حفنة قليلة من الناس على حساب الفلاحين الذين كانوا يتمتعون بحق الانتفاع باراضيهم في ظل نظام المشاع وهو حق ثابت غير قابل للتصرف (٥) . ويبدو ان الفلاحين ، في المراحل الاولى لهذه العملية ، لم ينتبهوا عموما الى مدى خطورتها ، حيث لم يكن يحدث تغير كبير في معيشتهم اليومية . ولم يكن هناك ، عموما ، اى تهديد لحيازاتهم من قبل الملاك الجدد ، الذين كان لديهم ما يحدوهم لابقاء هؤلاء الفلاحين في اراضيهم وبذلك يحققون دخلا اكبر من الاراضي التي اكتسبوها . غير انه في اواخر القرن التاسع عشر ، ادى عدد من العوامل ، من بينها الاستيطان الصهيوني ،

---

(٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر جيلسنان M. Gilsenan. "A Modern Feudalism?" وصيقلي S. Seikaly. "Land Tenure in 17th Century Palestine" في Land and Labour in Akkar since 1858" Proceedings of the American University of Beirut Symposium on Land Tenure and Social Transformation in the Near East. T. Khalidi. ed. (Beirut: American University of Beirut, forthcoming). تحت الطبع

(٣) لا يزال افضل مصدر عن تشغيل نظام المشاع في فلسطين هو كتاب أ. جرانوت الخبير الزراعي في الوكالة اليهودية The Land System in Palestine: History and Structure (London: Eyre and Spotiswoode, 1952), pp. 213-248.

(٤) المرجع السابق ص ٣٤ وكتاب مجدل J. S. Migdal, Palestinian Society and Politics (Princeton, New Jersey: Princeton University Press. 1980). pp. 14-17.

(٥) جرانوت ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

وعمليات شراء الاراضي ، الى رفع اسعار الارض، مما اغرى عدد من الملاك الجدد ببيع اراضيهم ، فقد كان كثير منهم من التجار في الحضر او الوجهاء الذين كانوا يرون في ملكية الاراضي عملا استثماريا . وقد اسفر ذلك عن الحاق الضرر بالفلاحين بصورة مفاجئة . فقد جردوا اراضيهم التي ورثوها عن الاجداد وطردوا من قراهم ، ولاحقتهم سلطة الدولة التي تساند ملاك الارض الجدد ، ولم يعد امامهم من سبيل الا ان ينزحوا الى المدن سعيا وراء العمل ، او يقبلوا العمل كاجراء في الريف (٦) .

٢- تأثير الاستعمار الصهيوني في فلسطين

بلغ مجموع مساحة الاراضي التي قامت الحركة الصهيونية بشرائها قبل قيام حرب ١٩٤٨ نسبة تتراوح بين ٧٠ر و ٨٠ر في المائة من مجموع مساحة الاراضي في البلاد (٧) اى ما يشكل حوالي ١٢ في المائة من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة (٨) . وقبل الحرب العالمية الاولى لم تكن المؤسسات اليهودية والافراد اليهود يملكون من مساحة فلسطين الا ما يزيد قليلا عن ٢ر٠ في المائة (٩) وخلال نفس الفترة تقريبا زاد عدد المستوطنات اليهودية ، من ٥٢ الى ٢٣٦ مستوطنة ، وهي زيادة تبلغ تقريبا اربعة اضعاف ، وتتفق مع الزيادة في مساحة الاراضي التي كان يمتلكها اليهود (١٠) .

---

(٦) يرد ذكر حالتين تمثلان هذه العملية خلال فترة الحكم العثماني في باربور ؛
N. Barbour, Nisi Dominus: A Survey of the Palestine Controversy (London:Harrap,1946), pp. 133-135: وانظر ايضا باين ،
A. Bein. The Return to the Soil: A History of Jewish Settlement in Israel(Jerusalem; Youth and Hechalutz Dept. of the Zionist Organization, 1952). pp. 74-78.

(٧) رقم ٨ في المائة منقول عن جبرانوت ،المرجع السابق ، ص ٢٧٨ حيث ذكر ان المساحة الكلية للاراضي التي كانت في حوزة اليهود في حزيران /يونيو ١٩٤٧ بلغت ٨ر١ مليون دونم . اما رقم ٧ في المائة فانه من كتاب الخالدى W. Khalidi. ed. From Haven to Conquest (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١) ،الملحق الاول ، ص ٨٤٣ .

(٨) سامي هداوى ، احصاءات القرية ١٩٤٥ (بيروت : مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٠) ص ١٩ .

(٩) ماندل N. Mandel, The Arabs and Zionism before World War I (Berkeley: University of California,19 ص ١٥ ، ونفس الرقم ورد في كتاب و. الخالدى ،المرجع السابق ، ص ٣٤١ .

(١٠) ماندل ،المرجع السابق ، ص ١٥ ، ومركز الوكالة اليهودية للبحوث الاقتصادية عن فلسطين Statistical Handbook of the Middle Eastern Countries. (القدس، الوكالة اليهودية ، ١٩٤٥) الجدول ١٦ ، ص ١٠ .

وكان تأثير هذه التطورات على المجتمع الفلسطيني عميقا . ومن اعطاء بيانات موثقة حول تفاصيل اقتلاع الفلاحين من الريف نتيجة عمليات شراء الاراضي التي قام بها الصهاينة وطرد المستأجرين الاصليين بالوسائل المشار اليها آنفا ، ولكن الجدير بالذكر ان جميع بعثات التحقيق البريطانية التي شكلت للتحقيق في الاضطرابات التي وقعت في فلسطين قد اشارت الى مشكلة الفلاحين الذين اصبحوا بلا ارض(١١) .

ولما كان الفلاحون يرزحون تحت اعباء الديون المستحقة عليهم للمقرضين العرب ، ولم يعد هؤلاء الفلاحون هم اصحاب الارض التي كانت لهم فيها حقوق غير متنازع عليها ، فقد حرموا في نهاية الامر من مصدر معيشتهم . ولم يكن غريبا ان يزداد عددهم في المدن بعد ان اصبح محظورا عليهم العمل في الاراضي التي يملكها اليهود . وقد قام الصهاينة في الفترة من ١٩٣١ الى ١٩٣٥ بشراء ١٩٠٠٠٠ دونم من الارض(١٢) ، حتى ان عدد السكان العرب في المدن الرئيسية والصغيرة البالغ عددها ٢٣ مدينة زاد بمقدار ٤٦٥٠٠ نسمة اى بنسبة ١٥ في المائة من مجموع سكان الحضر العرب البالغ عددهم ٣٠٥٠٠٠ في ١٩٣٥ .

وبالاضافة الى تحول ملكية نسبة متزايدة من الاراضي في فلسطين ، فقد شهدت الفترة التي سبقت عام ١٩٤٨ ، نشأة اقتصاد يهودي صرف ، ساندته بصفة عامة سلطات الانتداب البريطاني ، واخذ يهيمن تدريجيا على الاقتصاد المحلي . وكما اوضح مجدال ، لم يكن الاقتصاد المحلي راكدا باى حال من الاحوال : فقد اتسع قطاعا الصناعة والخدمات ، كما زاد الانتاج الزراعي لسد احتياجات السوق المحلي واسواق التصدير . وفي الوقت نفسه ، ظهرت ، في ظل تأثير هذه التطورات ، طبقات اجتماعية جديدة ، وبخاصة في المدن(١٣) . غير ان نفوذها لم يزدد بنسبة تزايد عددها ، او بالدرجة التي قد توحي لها قوتها الاقتصادية ، وانما ظلت زعامة المجتمع العربي الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨ ، كما كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر ، في ايدى طبقة الوجهاء في الحضر . وكانت هذه الطبقة تستمد سلطتها من ملكيتها للاراضي ،

---

(١١) ان النتائج التي توصلت اليها العديد من اللجان السابقة فيما يتعلق بمسألة الاراضي ، قد اوجزتها نتائج احدى اللجان الاخيرة وهي لجنة التقسيم لعام ١٩٣٧ : بريطانيا العظمى ، البرلمان ، تقرير اللجنة الملكية بشأن فلسطين (لندن ، His Majesty's Stationary office, 1937) ، ص ٢١٨ .

(١٢) شهد نفس العام وصول ١٤٧٠٠٠ مهاجر يهودى الى فلسطين : وهو ما يزيد عن مجموع الاثنى عشر عاما السابقة . الخالدى ، المصدر السابق ، من ص ٨٤١ الى ص ٨٤٢ .

(١٣) مجدال ، المصدر السابق ، من ص ٢٢ الى ص ٣١ .

واحتكارها للوظائف الدينية ، وما ورثته من هيمنة سياسيةمحلية . وقد تغير الوجهاء خلال هذه الفترة ، فارسلوا ابناءهم الى الخارج للدراسة في الجامعات الغربية ، واخذوا يطبقون طرائق حديثة في العمل ، ويهيئون انفسهم لنوع جديد من السياسات التي تتصل بالجماهير (١٤) . ولكن الفلاحين لم يكونوا اندادا للصهاينة الممولين جيدا ، كما كان الاقتصاد العربي مكشوفا امام الاقتصاد الصهيوني ، وبالتالي لم تكن الزعامة السياسية القائمة على الوراثة وملكية الارض ندا لحركة المستوطنين الاستعماريين الجدد القادمين من اوروبا والذين توفرت لهم سبل التمويل فضلا عن مساندة بريطانيا لهم .

باء - الاطار السياسي للتحولات الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من ان الدولة العثمانية شجعت ودعمت استيعاب فلسطين داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، والاستعمار الصهيوني للبلاد ، فان مجيء الانتداب البريطاني عجل كثيرا بهاتين العمليتين . فقد اصبحت فلسطين تحت سيطرة اكبر دولة استعمارية في العالم سارعت الى ادماجها ضمن عملياتها المترامية الاطراف (١٥) . ولولا الظروف الخاصة المتعلقة بالاستعمار الصهيوني ، لربما كان مصير فلسطين كبقية البلدان العربية الاخرى التي خضعت للحكم البريطاني خلال هذه الفترة ، حيث تم التعجيل بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية الجارية ، ولكن لم تتغير تماما الانماط الاقتصادية والاجتماعية او الهياكل السياسية التي كانت قائمة فيها من قبل بشكل جذري .

غير ان الانتداب على فلسطين تضمن بندا محددا قامت بموجبه بريطانيا بتشجيع اقامة وطن قومي لليهود هناك ، الامر الذي سعى البريطانيون الى تحقيقه بكل جدية . وهكذا كانت الحركة الصهيونية ، خلال هذه الفترة ، تتمتع بتأييد قوى من جانب دولة عظمى تتمتع بالسيطرة التامة على البلاد ، سمحت للصهاينة ، وممثلهم السياسي ، الوكالة اليهودية ، بحرية العمل على نطاق واسع .

---

(١٤) ان افضل المصادر عن هذا الموضوع هو مجدال ، المصدر السابق ، وليسك

A. Lesch. Arab Politics in Palestine 1917-1939 (Ithaca: Cornell University Press,1979)

و Y. Porath: The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement 1918-1929 (London: Cass.1974) و The Palestinian Arab National Movement 1929-1939 (London: Cass. 1977).

(١٥) الفصلين الاول والثاني في Team/SD1/WP2.

وفي الوقت نفسه ، حالت هذه السلطة دون قيام مؤسسات نيابية ديمقراطية كان بوسعها ان تتيح للاغلبية العربية قدرا من السيطرة على مقدراتها ، خاصة فيما يتصل بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة وعمليات شراء الاراضي وهما الجانبان الرئيسيان وراء النضال الاقتصادي والديموغرافية والاستراتيجي في الكفاح من اجل فلسطين .

وهكذا وجد المجتمع الفلسطيني ، الذي كان ممثلوه المعينون ذاتيا ينتمون الى طبقة [illegible] الوجهاء واقلية من المثقفين ابناء الطبقة المتوسطة ، ان سيطرته على مقدراته اخذت تفلت من بين يديه بصورة متزايدة . ففي اثناء الحكم العثماني ، ورغم ان السلطة السياسية قد آلت في نهاية الامر الى العاصمة وحكومتها المركزية ، كان للفلسطينيين وسائل قوية للتأثير على قرارات الدولة . ومن هذه الوسائل ممثلوهم في البرلمان (الذين تم اختيارهم في انتخابات ١٨٧٦ ، و١٩٠٨ ، و١٩١٤) الذين عارضوا بشدة الهجرة الصهيونية وعمليات شراء الاراضي ، كما كان من بينها الصحافة ، والمجالس البلدية المحلية (١٦) . وكانت النتيجة النهائية لهذه المعارضة فيما يتعلق بالمشروع الصهيوني في فلسطين ، الوقوف بصلابة امام مخططاته حتى عام ١٩١٨ .

غير ان الامور لم تسر على هذا النحو في ظل الانتداب البريطاني ، فقد كان للصهاينة ، في لندن ، حيث تصنع القرارات ، نفوذا اكبر بكثير مما للعرب ، بل واكبر بكثير مما كان لهم من قبل في العاصمة العثمانية . وازاء هذه الحالة ظهر عجز المجتمع العربي في فلسطين عن ايقاف التحول الديموغرافي والحد من تزايد عدد المستعمرات الصهيونية التي كانت تتركز حولها جهود كلا الجانبين . ولم يجد الفلسطينيون امامهم من سبيل سوى اللجوء الى القوة ، فكانت ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ التي فشلت في نهاية الامر . وجدير بالذكر ان هذه الثورة لم تحدث بناء على تحريض الزعامات التقليدية المحافظة التي كانت تمثلها اللجنة العليا العربية . بل اطلق شرارتها المثقفون والعمال في المراكز الحضرية الذين بدأوا حركة الاضراب ، ثم واصل الثورة الفلاحون الذين طوروا الاضطرابات الى عصيان مسلح استدعت بريطانيا على اثره قوات اضافية قوامها ٢٠٠٠٠ جندي وعشرات الطائرات لاخماده على مدى فترة دامت اكثر من عامين (١٧) .

---

(١٦) ماندل ، المصدر السابق ، الخالدي

R. Khalidi, British Policy towards Syria and Palestine 1906-1914 (London: Ithaca, 1980), pp. 226-231.

و الخالدي

R. Khalidi, "The Role of the Press in the Early Arab Reaction to Zionism", Peuples Mediterraneans, No. 20(1982), pp. 105-124.

(١٧) هيرست

D. Hirst, The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East (London: Faber, 1977), pp. 75-106.

وكانت النتائج النهائية للثورة مشؤومة بالنسبة للمجتمع الفلسطيني . فقد تم تشتيت القيادات السياسية الفلسطينية ، اما بسجنها او نفيها خارج البلاد ، وقتل نحو ٥٠٠٠ شخص وجرح نحو ١٤٠٠٠ اخرين ، كما تم اعتقال ما يزيد على ٥٠٠٠ من الفعاليات السياسية ، واستولت سلطات الانتداب على ما يزيد على ١٣٠٠٠ قطعة سلاح (١٨) . وفي اثناء هذه الاحداث تزايد اعتماد البريطانيين على الصهيانية في فلسطين . فقد قام البريطانيون بتسليح الصهاينة وتنظيمهم للمساعدة في عملية اخماد الثورة ، كما استفاد الاقتصاد الصهيوني كثيرا من المقاطعة الاقتصادية العربية التي فرضها المجتمع العربي المحلي والتي لم تثمر ، بل كانت نتائجها مدمرة بالنسبة للعرب حيث اسهمت بصورة كبيرة في اضعاف صمودهم في فترة الثورة . فقد انخفضت الصادرات العربية ، وازدادت البطالة ، وبذلك تحولت المقاطعة العربية التي كان هدفها الاصلي ان تكون سلاحا ضد البريطانيين والصهاينة ، الى سلاح ضد العرب انفسهم . وخرج المجتمع الفلسطيني من المحاكمات التي جرت في فترة ١٩٣٦-١٩٣٩ وقد اصيب بضعف خطير ، ولم يكن مهيأ لخوض الكفاح الذى بدأ بعد عام ١٩٤٥ وانتهى باحتلال الجيش الاسرائيلي معظم اراضي البلاد .

جيم - <u>الهجرة والتغير الديموغرافي وشراء الاراضي</u>

كانت اكبر مظاهر التحول الذى طرأ على فلسطين في اواخر عهد الحكم العثماني وفي فترة الانتداب البريطاني في مجالي الهجرة وشراء الاراضي ، وهما مجالان تركزت فيهما المعارضة المحلية ، فقد ادرك السكان العرب ، حتى قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى ، ان هاتين العمليتين تهددان باحداث ثورة ديموغرافية في فلسطين (١٩) . ولا شك ان عدد السكان اليهود في فلسطين زاد زيادة كبيرة سواء بالقيمة المطلقة او من حيث نسبتهم الى مجموع السكان نتيجة للهجرة اساسا . وانخفضت هذه الهجرة خلال الحرب العالمية الاولى حيث بقي عدد السكان اليهود عند ٥٧٠٠٠ نسمة ، اى ما يقل عن ١٠ في المائة من مجموع السكان . غير ان عدد السكان اليهود تجاوز ٦٠٠٠٠٠ نسمة عشية حرب سنة ١٩٤٨ ، ممثلا بذلك ٣٥ في المائة من عدد السكان (٢٠) . وتفيد المصادر المختلفة ان الزيادة الطبيعية في عدد السكان اليهود قد

---

(١٨) الارقام من كتاب الخالدى ، المصدر السابق ، الملحقين الثالث والرابع من ص ٨٤٥ الى ص ٨٤٩ .

(١٩) ماندیل ، المرجع السابق ، والخالدى ، "دور الصحافة" "The Role of the Press" المرجع السابق .

(٢٠) وليد الخالدى ، المرجع السابق ، الملحق الاول ، ص ٤٨١-٨٤٣ .

لعبت دورا ضئيلا جدا في هذه الزيادة التي وصلت نسبتها الى ٦٠٠ في المائة في اقل من ٣٠ عاما. فبلغت الهجرة السنوية، التي تغيرت بتغير الظروف داخل فلسطين وخارجها، مستويات عالية في عام ١٩٢٥ بدخول ما يزيد على ٣٣٠٠٠ مهاجر (وبذلك زاد عدد السكان اليهود بنحو ٢٥ في المائة بالنسبة الى المجموع خلال عام واحد)، ثم خلال الفترة ١٩٢٣-١٩٣٦ التي هاجر فيها ما يقرب من ١٦٥٠٠٠ يهودي الى فلسطين (في عام ١٩٣٢، كان اجمالي عدد السكان اليهود ١٨٠٠٠٠ نسمة).

ولا عجب ان يكون المجتمع العربي الفلسطيني قد قاوم بشدة هذه الظاهرة التي كانت تهدد بوضوح وجود الفلسطينيين كأسياد في بلدهم. غير انهم كانوا يفتقرون الى الاطار السياسي الذى كان يمكن ان يمنحهم القدرة على التأثير على القرارات التي تتخذها الدولة، اى على الاجراءات التي كانت تتخذها سلطات الانتداب البريطاني. كذلك عجزت القيادة العربية عن منافسة الصهيونيين في التأثير على لندن، وعجزت في الوقت ذاته، بسبب اصولها الاجتماعية، عن تعبئة المجتمع سياسيا او عسكريا وهو ما كان يمكن ان يجبر البريطانيين والصهيونيين على وقف الهجرة.

ونفس الشيء ينطبق على شراء الاراضي، ولو ان فئة قليلة من كبار ملاك الاراضي كانت تتعارض مصالحها الاقتصادية مع مصالح المجتمع الفلسطيني ككل، وتتمشى مع مصالح الصهيونيين. وقد اوضح غرانوت GRANOTT وغيره ان معظم مبيعات الاراضي الى الصهيونيين قد تمت من جانب كبار ملاك الاراضي، وفي اغلب الحالات من جانب ملاك الاراضي المتغيبين (٢١). وتحت وطأة الديون، اضطر الفلاحون انفسهم الى بيع الاراضي في بعض الحالات، ولكنهم قاوموا ذلك ما استطاعوا. وتفيد الاحصاءات المتوفرة (رغم قصورها) بان نسبة الاراضي المزروعة التي باعها الفلاحون (٢٢) تقل في جميع الاحتمالات، عن ١٠ في المائة من مجموع الاراضي التي اشتراها الصهيونيون.

---

(٢١) يشير غرانوت GRANOTT، في نفس المرجع السابق الى ان نسبة الاراضي التي تم شراؤها من كبار ملاك الاراضي بلغت ٧٥ في المائة (الجدول ٣٢، ص ٢٧٧ وما يليها). ويبين جدول ورد في مخطوط يدوى لم ينشر، كتبه السيد روحي الخالدى، نائب القدس، حول الصهيونية في عام ١٩١٣، وعنوانه "الصهيونية او المسألة الصهيونية" "Zionism or the Zionist Question"(باللغة العربية) ان اكثر من ثلثي الاراضي التي اشتراها الصهيونيون في ذلك الوقت قد تم بيعها من جانب كبار الملاك المتغيبين. انظر ايضا "رد الفعل العربي الفلسطيني للحركة الصهيونية والانتداب البريطاني ١٩٠٨-١٩٣٩"، A. Kayyali, "The Palestinian Arab Reaction to Zionism and the British Mandate 1908-1939"، ص. ٢٥-٢٧، (رسالة دكتوراة مقدمة الى جامعة لندن في عام ١٩٧٠).

(٢٢) يتضح ذلك من كتاب غرانوت GRANOTT ومن المصدرين الاخرين المذكورين اعلاه.

ويدل ذلك على تمسك الفلاحين الفلسطينيين الطبيعي بأرضهم وبسبل معيشتهم ونمط حياتهم. الا ان عملية التحول التي طرأت على ملكية الاراضي ، والتي اشرنا اليها من قبل ، ترتب عليها ان الجزء الاكبر من الاراضي في فترة الانتداب لم يعد ، من الناحية الفنية ، ملكا للفلاحين الذين يزرعونها ، وانما استحوذ عليها بشتى الطرق اعيان المدن او التجار في المدن الساحلية الحديثة الازدهار مثل يافا وحيفا او بيروت ، واصبحت ملكا لهم يتصرفون فيها حسب اهوائهم ، او اصبحت اراضي تابعة للدولة بسبب عدم تمتعها بأية صفة قانونية واضحة. واستغل الصهيونيون كلتا الفئتين ، فاشتروا الاراضي من الملاك ، وكان معظمهم يعيش بعيدا عن مسرح المأساة التي حلت عندما اقتلع الفلاحون المستأجرون من ارضهم لافساح المجال امام المستعمرين الصهيونيين ، واستخدموا نفوذهم الكبير للضغط على سلطات الانتداب البريطاني التي اتاحت لهم استغلال الاراضي التابعة للدولة ووضعتها تحت تصرفهم اما عن طريق البيع او الايجار. اما المزارعون العرب المستأجرون ، الذين رسخ في ذهنهم ان الارض التي يفلحونها انما هي ملك لهم. فقد لقوا مصيرا واحدا وهو نزع الملكية والطرد من اراضيهم. وهكذا استفاد الصهيونيون من بيئة الزراعة الرأسمالية الناشئة ومن الملكية الخاصة للارض التي بدأت تتطور في فلسطين خلال السنوات الاخيرة قبل قيام الاستعمار الصهيوني مباشرة. كما استطاع الصهيونيون استغلال الوضع القانون المبهم لمناطق شاسعة لم تسجل قط مع السلطات العثمانية في ظل احكام قوانينها العقارية المختلفة. وكانت هذه الاراضي تابعة للدولة ، من الناحية الفنية ، رغم ان الفلاحين كانوا يزرعونها باستمرار في كثير من الحالات وكانت لديهم مستندات بسداد الضرائب المستحقة عليها. وقد استمر هذا الوضع لفترة طويلة حتى بعد قيام دولة اسرائيل واحتلال الضفة الغربية وغزة. وعلى اساس هذا الوضع قامت اسرائيل بمصادرة جزء كبير من الاراضي في المناطق الثلاث، بدعوى انها اراضي تابعة للدولة لا ملكية خاصة ، ومن ثم فهي عرضة لنزع الملكية من جانب سلطات الاحتلال.

دال- نمو الاقتصاد اليهودي في فلسطين والقاعدة المالية للقوى الاقتصادية الصهيونية

لقد تطور الهيكل الاقتصادي العربي ببطء نسبي وبدون مساعدة سلطات الانتداب ، اما الاقتصاد اليهودي في فلسطين فقد ازدهر ازدهارا سريعا لعدد من الاسباب ، من بينها العدد الكبير من المهاجرين المتعلمين والشباب الاكفاء والموهلين تأهيلا عاليا الذين كانوا يفدون سنويا الى فلسطين (٢٣). والدعم الذي اقدمت سلطات الانتداب على منحه للاقتصاد اليهودي بموجب احكام الانتداب ، وكذلك الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي سبقت مناقشتها والتي يسرت شراء الاراضي.

---

(٢٣) انظر الجدول ٣-١ للاطلاع على التفاصيل الخاصة بنسبة العرب المتعلمين ، التي بلغت ١٤ في المائة في عام ١٩٣١ ، وذلك عندما كانت نسبة اليهود المتعلمين تبلغ ٧٢ في المائة.

الجدول رقم ١- توزيع الفلسطينيين العرب المتعلمين حسب الجنس وسنوات التعليم وفق تعداد ١٩٣١

سنوات التعليم الرسمي	الجنس	المسلمون		المسيحيون		المجموع	
		أكثر من ٢١ عاما	جميع الاعمار	أكثر من ٢١ عاما	جميع الاعمار	أكثر من ٢١ عاما	جميع الاعمار
صفر -	ن	٢٦٥٨٠	٥٤٢٥٩	٧٤٧٧	١٤٦٧٤	٣٤٠٥٧	٦٨٩٣٣
٥ سنوات	أ	٢٢٢٥	٧٢١٧	٤٤٣٠	١٠٢١١	٦٧٥٥	١٧٤٢٨
	م	٢٨٩٠٥	٦١٤٧٦	١٢٠٠٧	٢٤٨٨٥	٤٠٩١٢	٨٦٣٦١
٦-٧ سنوات	ن	٤٢٥٧	٦٢٢٢	٢٣٥٨	٣٥٨٦	٦٦١٥	٩٨٠٨
	أ	٤٥٣	١٠٠٦	١٥٦٨	٢١٥٠	٢٠٢١	٣١٥٦
	م	٤٧١٠	٧٢٢٨	٣٩٢٦	٦٠٩٦	٨٦٣٦	١٣٣٢٤
٨-٩ سنوات	ن	١٨٢٥	٢٥٠٩	٢٨٨٦	٣٧٢٨	٤٧١١	٦٢٣٧
	أ	١٨٥	٣٨٠	١٣٧٤	١٨٧٧	١٥٥٩	٢٢٥٧
	م	٢٠١٠	٢٨٨٩	٤٢٦٠	٥٥٠٥	٦٢٧٠	٨٤٩٤
١٠-١١ سنة	ن	١٨٢٨	٢١٨٥	٢٢٤٩	٢٦٣٧	٤٠٧٧	٤٨٢٢
	أ	١٤٩	٢٤١	١١٠٧	١٣٨١	١٢٥٦	١٦٢٢
	م	١٩٧٧	٢٤٢٦	٣٣٥٦	٤٠١٨	٥٣٣٣	٦٤٤٤
١٢ سنة وما فوق	ن	١٣٢٤	١٤٢١	١٨٢٤	١٩٤٥	٣١٤٨	٣٣٦٦
	أ	٥٩	٧٩	٧٧٧	٨٦٤	٨٣٦	٩٤٣
	م	١٣٨٣	١٥٠٠	٢٦٠١	٢٨٠٩	٣٩٨٤	٤٣٠٩
المجموع	ن	٣٥٩١٤	٦٦٥٩٦	١٦٧٩٤	٢٦٥٧٠	٥٢٦٠٨	٩٣١٦٦
	أ	٣٠٧١	٨٩٢٣	٩٣٥٦	١٦٨٤٣	١٢٤٢٧	٢٥٧٦٦
	م	٣٨٩٨٥	٧٥٥١٩	٢٦١٥٠	٤٣٥١٣	٦٥٠٣٥	١١٩٠٣٢

المصدر: "السكان العرب الفلسطينيون: ديموغرافية الفلسطينيين" في مجلة دراسات فلسطينية، اجوبيان وزحلان، المجلد الثالث. العدد ٤ (صيف ١٩٧٤)، ص ٤٧٠

ملحوظات: (أ) نسبة المسلمين المتعلمين ٩ر٩ في المائة،
(ب) نسبة المسيحيين المتعلمين: ٩ر٤٨ في المائة،
(ج) اجمالي نسبة التعليم: ١٤ في المائة (عند المسلمين والمسيحيين باستثناء اليهود وغيرهم).

ومن العوامل الاخرى التي دعمت شراء الاراضي والاستعمار وزيادة قوة الاقتصاد اليهودى تجاريا وصناعيا تحويل مبالغ ضخمة من الاموال الى فلسطين بفضل الحركة الصهيونية في الخارج . وبحلول عام ١٩٤٨ ، كانت سائر المنظمات الصهيونية لجمع الاموال ، القائمة في الولايات المتحدة ، قد حولت ما يزيد على ٤٢٥ مليون دولار الى فلسطين في شكل استثمارات ومساهمات وتبرعات ، اى ما يعادل نحو ١٥ مليون دولار سنويا في المتوسط لمدة ٣٠ عاما (٢٤) . ويمكن قياس اهمية هذه المبالغ بالمقارنة بالمبالغ التي انفقتها حكومة الانتداب ، التي تراوحت ميزانيتها الاجمالية بين اقل من ١٠ ملايين دولار سنويا في اوائل العشرينات الى حوالي ٤٠ مليون دولار سنويا في الاربعينات (٢٥) . وبالنظر الى النسبة الكبيرة من الاموال التي كانت حكومة الانتداب تنفقها على الدفاع (سواء كان ذلك لتحقيق مصالح الامبراطورية البريطانية او لتحقيق مصالح المجتمع اليهودى ضد مصالح المجتمع العربي) او على الخدمات الاجتماعية لصالح يهود فلسطين ، يلاحظ ان الموارد المالية والاقتصادية التي كانت متاحة للعرب لم تشكل الا جزءا يسيرا من الموارد المتاحة للصهيونيين .

ولا يستغرب ، بالنظر الى هذه الموارد ، ان يكون قطاع الاقتصاد اليهودى قد طغى بسرعة على القطاع العربي . ويستفاد من مؤلف للسيد لودفيغ غرونبوم LUDWIG GRUENBAUM ان نصيب اليهود من الدخل القومي في فلسطين كان وصل في عام ١٩٣٦ الى ١٧٫٨ مليون جنيه استرليني مقابل نصيب القطاع العربي الذى بلغ ١٦ مليون جنية استرليني (٢٦) . والجدير بالذكر ان

---

(٢٤) البيان : S. Halperin, The Political World of American Zionism (Detroit: Wayne State University, 1961), الملحق ٤ ، ص ٣٢٥ . ووردت مبالغ اخرى هامة وان كانت اقل من منظمات صهيونية في مناطق اخرى من العالم .

(٢٥) انظر الوكالة اليهودية ، المرجع السابق ، الجدول ٤١ ، ص ٢٧ .

(٢٦) انظر R. Nathan, O. Gass, and D. Creamer. Palestine: Problem and Promise An Economic Analysis (Washington Public Affairs Press, 1946 (Table, p. 148) وللاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر N. Picaudou, "The Palestinian Bourgeoisie and Industry", في A. Bourgey et al., Industrialization and Social Changes in the Arab East. (بيروت : CERMOC ، ١٩٦٢) ، الجدول ٤ ، ص ٣٥٩ (باللغة الفرنسية) . وافادت الموءلفة ان نصيب اليهود كان قد بلغ ٦٠ في المائة تقريبا من الدخل القومي الفلسطيني عام ١٩٤٤ بعد ان كان ٥٢٫٦ في المائة عام ١٩٣٦ .

التجارة والنقل قد حققا الحصة الكبرى في الدخل القومي لليهود ، تليهما الصناعة التحويلية والعقارات (٤ر٥ و ٣ر٥ و ٢ر١ مليون جنيه استرليني على التوالي) في حين حققت الزراعة اكبر حصة في الدخل القومي للعرب ، تليها التجارة والنقل والخدمات الحومية (٣ر٩ ، ٣ر٥ و ٢ر٨ مليون جنيه استرليني على التوالي) . وبسبب ارتفاع الدخل القومي اليهودى وقلة عدد سكانهم ، بالنسبة الى العرب ، كان الدخل السنوى للفرد اليهودى اكثر من ضعف دخل العربي: ٤٤ جنيها استرلينيا لليهودى و ١٧ جنيها استرلينيا للعربي (٢٧) .

وفي الوقت الذى تم فيه تقسيم البلد واندلعت حرب ١٩٤٨ ، كان قد تأسس في فلسطين اقتصاد يهودى قوى ممول من الخارج ومستقل عن اقتصاد العرب. وكان هذا ، الى جانب التغيرات الديموغرافية والمتعلقة بملكية الاراضي المشار اليها سابقا ، من العوامل الرئيسية في انتصار الصهيونيين على السكان الفلسطينيين الاصليين .

هاء - العرب والتشتت وتمزق المجتمع الفلسطيني

بانتهاء حرب فلسطين الاولى في عام ١٩٤٩ ، كان المجتمع العربي الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني قد تمزقا نهائيا واصبحت البلاد خاضعة لحكم ثلاث قوى : اسرائيل والاردن ومصر ولم يبق داخل حدود اسرائيل سوى ١٥٦ ٠٠٠ عربي (٢٨) . بينما اضطر حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ عربي الى الفرار لاجئين اما الى قطاع غزة المكتظ بالسكان او الى الضفة الغربية او خارج الوطن الى سورية او لبنان او الى بلدان عربية اخرى . واستولت الدولة الجديدة على ديارهم واراضيهم وتجارتهم ، بينما قامت باستمرار باغتصاب ومصادرة املاك من ظل منهم داخل البلاد. وفي عام ١٩٦٧ ، وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي وبدأت عملية الاستعمار ايضا في هاتين المنطقتين .

وهكذا تم في القرن التاسع عشر ، ادماج فلسطين والمناطق المجاورة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، مع ما ترتب على ذلك من نتائج تمثلت في زيادة الملكية الخاصة للاراضي وفي مجالات اخرى . وفي اوائل القرن العشرين ، وضعت فلسطين ، كغيرها من المناطق المجاورة لها تحت حكم قوى اوروبية . ولكن بخلاف المناطق الاخرى ، كانت فلسطين مركزا لحركة استيطان استعمارى اجنبي استفادت من التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية ومن سيطرة بريطانيا على هذا البلد لتزرع نفسها فيه ولتسيطر عليه في نهاية الامر واخيرا لتحل محل المجتمع الاصلي .

---

(٢٧) Nathan, Gass and Creamer ، المرجع السابق ، الجدول ، ص. ١٥٠ .

(٢٨) اسرائيل ، مكتب الاحصاء المركزى ، Statistical Abstract of Israel 1979 العدد ٣٠ ، ص. ٣١ .

ثالثا - الاطار المؤسسي والقانوني للظروف المعيشية للشعب الفلسطيني

ألف - مقدمة

الملاحظة الرئيسية التي يمكن ابداؤها بشأن الظروف المعيشية السائدة في مختلف المناطق التي يقطنها الفلسطينيون، هي انهم يعيشون، دون استثناء، في ظل ظروف مؤسسية وقانونية وسياسية (واجتماعية واقتصادية في معظم الاحيان) ليست من صنع ايديهم، ولا يسيطرون عليها. ومن الواضح أن ذلك يعود الى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه الوطني في تقرير المصير، سواء عاش هؤلاء الفلسطينيون تحت الاحتلال الاسرائيلي أو في المنفى. والعجز الناجم عن هذا الحرمان هو الدافع الرئيسي لنضالهم من أجل اقامة دولتهم المستقلة فوق ترابهم الوطني، اذ ان السيادة تعني السيطرة على الظروف المؤسسية والقانونية والسياسية التي يقعون الآن ضحية لها على نطاق واسع.

باء - الاطار القانوني والسياسي والاداري للظروف المعيشية للفلسطينيين

يعيش الشعب الفلسطيني في ظل مجموعة منوعة ومذهلة من القوانين والانظمة والتوجهات الادارية التي تنظم اقامتهم، وحركتهم، وعملهم، وممارستهم لحرية الاجتماع، وشروط المواطنة في مختلف البلدان التي يتواجدون فيها.

١ - الفلسطينيون تحت الاحتلال الاسرائيلي

ان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي، سواء في الاجزاء التي احتلت من فلسطين عام ١٩٤٨ أو في تلك التي اغتصبت عام ١٩٦٧، يمثلون أقلية غير مرغوب بها داخل وطنها تحكمها قوة غريبة ومعادية. ولا ينطبق ذلك فحسب على الذين يعيشون داخل اسرائيل، حيث أن سياسات الضم السياسي والاستعمار والتهجير وعمليات تقويض الاقتصاد المحلي التي تمضي بلا هوادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، جميعها تجعل مصير هؤلاء الفلسطينيين يشبه كثيرا مصير العرب الاسرائيليين الذي خضعوا من قبل لهذه العمليات ذاتها. وهكذا كان أحد الآثار الناجمة عن احتلال عام ١٩٦٧ زيادة التقريب بين ظروف الفلسطينيين داخل اسرائيل وظروف سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك فلا تزال هناك اختلافات كبيرة.

(أ) الفلسطينيون داخل اسرائيـــــل

ينطوى الوضع القانوني والسياسي للفلسطينيين داخل اسرائيل على نمط خاص من التعقيد، وكان موضوعا لعدة دراسات(١). فهؤلاء الفلسطينيون من جهة مواطنون اسرائيليون، يفترض بأنهم متساوون مع غيرهم من المواطنين. وبالتالي لهم حق التصويت، والتمتع من الوجهة النظرية بحماية القانون والدستور الاسرائيلي. وهم، من جهة أخرى، أقلية عربية في دولة تكاد تكون يهودية تماما (٢)، وعلى الرغم من أنهم متساوون فرضا، أمام القانون، الا أنهم يتعرضون عمليا للتمييز العنصرى والقومي، كما أن حقوقهم في الاقامة والتنقل والعمل والاجتماع خاضعة لعدد من القيود، بعضها قانوني، وبعضها عرفي.

وكأمثلة على هذه القيود نذكر كيف انه بالرغم من تمتعهم بحق ملكية الاراضي فقد تم الاستيلاء بشكل غير قانوني على مساحات واسعة من الاراضي التي يملكها الفلسطينيون من أجل بناء المستوطنات اليهودية(٣). وبعد فترة وجيزة من انشاء دولة اسرائيل، قامت الحكومة بترحيل ٢٠٠٠٠ عربي من قراهم بموجب قانون أملاك الغائبين(٤). ويخضع حق العرب في العمل لشروط صارمـــــة للغاية، فهم لا يستطيعون الاستئجار أو العمل في الاراضي التي تعود ملكيتها للدولـــــة الاسرائيلية أو لمختلف المؤسسات شبه الحكومية كالصندوق القومي اليهودى (الذى يملك معظم الاراضي في اسرائيل)(٥)، اذ تعتبر هذه الاراضي "ملكية ثابتة للشعب اليهودى" غير قابلة

---

(١) انظر ص. جريس، العرب في اسرائيل (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)؛ E. Zureik and K. Nakhleh, eds. Sociology of the Palestinians (London: Routledge and Kegan Paul, 1979); J. Landau, The Arabs in Israel, (London: Oxford University Press, 1969).

(٢) في ١٩٨٠ كان هناك ٦٣٩٠٠٠ عربي داخل اسرائيل، بما في ذلك سكان منطقة القدس التي ضمت في ١٩٦٧، و٣٢٨٢٠٠٠ يهودى حسب المجموعة الاحصائية لاسرائيل لعام ١٩٨١، رقم ٣٢ (اسرائيل، المكتب المركزى للاحصاء) صفحة ٣٠.

(٣) تم الاستيلاء على ما لا يقل عن مليون دونم حسب قول جريس (المرجع نفسه، ص. ٨٠-٨١).

(٤) المرجع نفسه ص٨٦.

(٥) يملك الصندوق القومي اليهودى وحده ٥٠ في المائة من أراضي اسرائيل، بما في ذلك كل الاراضي القابلة للزراعة تقريبا: I. Lustick, "The Quiscent Palestinians" in Zureik and Nakhleh, op. cit., p. 68.

للتصرف. وظلت حرية الفلسطينيين في التنقل حتى عام ١٩٥٩ مقيدة بصورة صارمة، وكانوا خاضعين لحكم عسكري طوال ثمانية عشر عاما، في الوقت الذي ظلت فيه قوانين الطوارئ التي فرضتها بريطانيا عام ١٩٤٥ سارية المفعول، لكنها لا تطبق عمليا الا على العرب.

وتجد عملية التمييز المنظمة في بعض الاحيان تغطية قانونية لها، كما هو الحال في مختلف النظم التي تقصر العمل في بعض المجالات على العاربين في القوات المسلحة الاسرائيلية المحظور على معظم العرب الفلسطينيين الانضمام اليها (٦). وبالمثل، فان مجالات العمل الاخرى تقتصر على أعضاء اتحاد عمال اسرائيل (الهستدروت)، الذي كان محظورا على العرب قبل عام ١٩٦٠ الانضمام اليه. (وحتى الآن يقتصر انضمام العرب على النقابات العربية التابعة لهذا الاتحاد). وفي حالات أخرى لا يوجد أي تبرير قانوني لبعض أشكال التمييز. فعلى سبيل المثال، أصبح أي نشاط سياسي لتأييد منظمة التحرير الفلسطينية عملا غير قانوني منذ ١٩٨٠، بينما نجد ان اليهود لا يخضعون في الواقع لأي قيود على معتقداتهم ونشاطاتهم السياسية. وقد قمعت الدولة بصرامة شديدة التأييد الذي أظهره العرب الاسرائيليون لمجموعات مثل أبناء البلد في أواخر السبعينات، والارض في الستينات (ولحزب راكاح كذلك)، متجاهلة حريات الاجتماع التي ينص عليها الدستور.

ومجمل القول، أن الفلسطينيين داخل اسرائيل من الناحية القانونية عبارة عن أقلية تتعرض لأشكال من التمييز فيما يتساوون مع غيرهم من الناحية النظرية لكنهم يعاملون في الواقع بطريقة مختلفة عن غيرهم من مواطني الدولة.

(ب) الفلسطينيون في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧

عاش فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الخمس عشر الماضية في ظل اطار قانوني لا يحسدون عليه على الاطلاق. فهم يخضعون كشعب واقع تحت الاحتلال للقواعد والانظمة التي وضعتها سلطات الاحتلال. وفي الوقت نفسه، لا تزال الضفة الغربية خاضعة للقانون الاردني، ويخضع قطاع غزة لقوانين الادارة العسكرية المصرية ما لم تبطلها قوانين الاحتلال.

أما فيما يتعلق بالجنسية، فان سكان الضفة الغربية مواطنون أردنيون (باستثناء سكان القدس الشرقية العربية والمناطق المجاورة لها التي ضمت رسميا الى الدولة الاسرائيلية، والذين تعتبرهم هذه الاخيرة اسرائيليين). أما سكان غزة فهم فلسطينيون يحملون وثائق مرور اللاجئين المصرية او يحملون الجنسية الاردنية اذا كانوا قد اختاروا الحصول عليها. وهم لا يتمتعون عمليا بالحقوق

---

(٦) من بين العرب في اسرائيل، لا ينطبق التجنيد الالزامي الا على الدروز، في حين يمكن للمسيحيين والبدو أن يتطوعوا للخدمة في القوات المسلحة، ولكنهم يخضعون لعملية اختيار دقيقة. ويمنع جميع الفلسطينيين المسلمين، والعرب من أعضاء الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) من الانضمام الى القوات المسلحة.

والمزايا التي يمنحهم اياها وضعهم الاسمي : فقوانين وأنظمة الاحتلال . وممارساته غير القانونية هي التي تحدد في النهاية وضعهم القانوني والسياسي .

ولقد وضع هذه القوانين والانظمة الحكم العسكرى الاسرائيلي (الذى عهد اليه منذ ١٩٦٧ بمسؤولية الاراضي المحتلة) بغية تيسير عمليات الاستيلاء على الاراضي ، واستيطانها ثم ضمها في نهاية المطاف. وبالتالي ، فان حرية التنقل وحرية الاجتماع، وحقوق العمل والاقامة يمكن تحديدها أو انكارها بموجب قوانين الطوارئ الصارمة. ويتم ذلك باساليب شتى مثل حظر التجول ، وتحديد الاقامة في المنازل ، وختم المنازل بالشمع الاحمر أو تدميرها بهدف التأديب ، والنفي داخل البلاد ، والاحتجاز الادارى. وتعتبر معظم هذه الممارسات انتهاكات للحقوق الاساسية المدنية والانسانية معا . ولكن السلطات العسكرية الاسرائيلية هي التي تسن القانون ، وهي التي تتولى تطبيقه من خلال المحاكم العسكرية وهي التي تنتهكه اذا ما نجح الفلسطينيون باستئناف الدعوى باللجوء الى القضاء المدني الاسرائيلي وهو ما يحدث في بعض الاحيان .

ولا شك أن أقسى وأكبر انتهاك لحقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال منذ ١٩٦٧ هو الاستيلاء على اراضيهم. فقد عملت الحكومة العسكرية بشكل منظم منذ بدء الاحتلال على انتزاع الاراضي من مالكيها ، وخصوصا في الضفة الغربية ، بموجب ذرائع شتى ، وباللجوء الى العديد من الحيل ، بعضها "قانوني والآخر غير قانوني" ، ولكنها جميعا جائرة. وتشمل هذه الممارسات اعلان اختيار أجود الاراضي الزراعية لتكون "مناطق عسكرية مغلقة" ، ثم مصادرتها بعد مضي فترة من الزمن لاقامة المستعمرات اليهودية بحجة أنها "غير مزروعة". واحيانا أخرى تعلن سلطات الاحتلال الاراضي العائدة للملكية الخاصة "أراضي تابعة للدولة" وتقوم بمصادرتها مستندة الى حجة واهية وهي بطلان صكوك ملكية الاراضي الصادرة على أساس سجلات دفع الضرائب أثناء الحكم العثماني والانتداب البريطاني (٧) .

وعندما تخفق جميع هذه الحيل ، ويستطيع مالك الارض ان يقدم سندا واضحا بملكية الارض تقره المحاكم الاسرائيلية العسكرية والمدنية ، عندها تلجأ سلطات الاحتلال الى مصادرة الارض "لأسباب أمنية" ولا يتطلب ذلك ، بموجب القانون الاسرائيلي ، سوى قيام السلطات العسكرية بتوضيح الامر داخليا الى السلطات العسكرية .

---

(٧) في ضوء نظام حيازة الارض الذى كان قائما في فلسطين القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين — ، ونظرا لعدم تسجيل مناطق واسعة من الاراضي خلال فترتي الحكم العثماني والانتداب ، ظلت هذه السجلات في كثير من الاحيان هي السجلات الوحيدة القائمة.

وليس معروفا حتى الآن المساحة الفعلية التي تم الاستيلاء عليها عن طريق هذه الممارسات ولكن حسب أفضل التقديرات، فان سلطات الاحتلال قد استولت على نحو ٥٠ في المائة من مجموع اراضي الضفة الغربية(٨)، من بينها نسبة كبيرة من الاراضي القابلة للزراعة. أما المساحة التي تم الاستيلاء عليها في قطاع غزة فتقل كثيرا عن الاولى نظرا للكثافة السكانية والامكانات الزراعية المحدودة للمنطقة، ولاهتمام اسرائيل بالضفة الغربية لاسباب استراتيجية ودينية ـ أيديولوجية. ويمثل الهدف من وراء أعمال الاستيلاء على الاراضي والاستعمار الاسرائيلي جانبا هاما وعيويا من الاطار القانوني السائد في الاراضي المحتلة. ان المستوطنين الاسرائيليين المدججين بالسلاح هم أعضاء فعليون في جيش الاحتلال، ويواصلون في الوقت نفسه أعمال الانتقام من السكان الفلسطينيين والاعتداء عليهم، وهم يرون أنفسهم فوق القانون.

وبالاضافة الى حرمان سكان الاراضي المحتلة فعليا من جميع حقوقهم السياسية(٩) وخضوعهم للقوانين العسكرية التعسفية والتأديبية، وتهديدهم المستمر بانتزاع ملكية أراضيهم، فقد حرموا من حرية التعبير ومن حقهم في عقد الاجتماعات. وينضوى ضمن هذا الاطار ايضا فرض الرقابة المفروضة على الصحافة، وحظر الكتب، وحظر التعبير عن تأييد منظمة التحرير الفلسطينية، والتحكم الاسرائيلي بالبرامج التعليمية، فضلا عن التدخل الاسرائيلي المنظم في التعليم العالي للفلسطينيين وعليها.

---

(٨) حسب قول E. Sahliyeh في "West Bank Industrial and Agricultural Development, The Basic Problems", JPS, Vol. XI, No. 2, (Winter 1981), pp.63-64. فان مجموع أراضي الضفة الغربية يساوى ٨ر٥ مليون دونم، ٥٠ في المائة منها تقريبا قابلة للزراعة. وهو يذكر أرقاما تبيّن أن سلطة الاحتلال قد استولت في ١٩٧٩ على ٣٨ في المائة منها، موضحا انه لو جمعت مساحة الاراضي التي كان اليهود يملكونها قبل ١٩٤٨ اضافة الى ٥ر١ مليون دونم غير مسجلة (تدعي اسرائيل امتلاك كل من هاتين الفئتين) فان ٢ر٦٤ في المائة من أراضي الضفة الغربية تصبح أراض اسرائيلية. ويذكر وليد الجعفرى في "المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، ١٩٦٧—١٩٨٠" (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١) في الصفحة ٢٨، أرقاما اسرائيلية تشير الى أن ٧ر٢ مليون دونم، أو ٥ر٤٦ في المائة من أراضي الضفة الغربية تمت مصادرتها بحلول عام ١٩٧٩.

(٩) اتيح لسكان الضفة الغربية في ١٩٧٦ اختيار رؤساء بلدياتهم في الانتخابات التي عرفت عالميا بأنها كانت حرة، والتي أعادت المرشحين المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية الى جميع المدن الرئيسية. ولقد عملت سلطات الاحتلال العسكرية على توقيف معظم رؤساء البلديات المنتخبين، وعينت مكانهم أفرادا مدنيين آخرين أو ضباطا من الجيش الاسرائيلي.

مجمل القول اذن، أن الفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة محرومون فعليا من حقوقهم، ويعيشون ضمن اطار قانوني معاكس، وضع خصيصا لاستكمال عمليات الاستيلاء على الاراضي والاستيطان فيها ثم ضمها في نهاية المطاف وهو ما حدث من قبل في الاراضي التي احتلت عام ١٩٤٨.

٢- الفلسطينيون في المنفـــــى

يعيش الفلسطينيون الذين أبعدوا عن وطنهم ضمن مجموعة من الأطر القانونية والسياسية، تحددها البلدان التي يقيمون فيها. وعلى حين يعتبر اخوانهم داخل فلسطين في الواقع أقلية غير مرغوبة تعيش تحت سيطرة قوة معادية، يعتبر الباقون كذلك أقلية (سواء من حيث النفوذ أو العدد) في أي قطر من الاقطار التي يقيمون فيها.

(أ) الفلسطينيون في البلدان المضيفة

لا توجد في البلدان الخمسة التي استقبلت مبدئيا اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨ قوانين رسمية تقيّد حقوق الفلسطينيين في التنقل والاجتماع والاقامة والتملك. لكن القوانين الرسمية لم تكن تكفل دائما حق العمل، باستثناء الاردن حيث يعتبر الفلسطينيون مواطنين. ومع ذلك فهناك قوانين وأحكام ادارية متنوعة تنظم هذه الحقوق ومنها حق الاجتماع. وفي بعض البلدان المضيفة تماثل القوانين السارية على الفلسطينيين تلك المطبقة على الافراد الآخرين من غير المواطنين. لكن بصورة عامة، يحق للفلسطينيين في جميع البلدان المضيفة، التمتع بالمزايـــــا الاجتماعية التي توفرها الدولة. باستثناء لبنان، حيث لا يحق للفلسطينيين الانتفاع بهذه المزايا شأنهم في ذلك شأن معظم الاجانب.

وهناك تباين ملحوظ في الوضع القانوني للفلسطينيين في البلدان الخمسة المضيفة. ففي الاردن، يتمتع الفلسطينيون بكامل حقوق المواطنة، بما في ذلك جوازات السفر والحقوق السياسية كغيرهم من الاردنيين. أما في الجمهورية العربية السورية فليس لهم حق التصويت في الانتخابات التشريعية العامة، ولكنهم متساوون مع المواطنين السوريين أمام القانون في جميع الامور الاخرى، بما في ذلك حق التصويت في الانتخابات المحلية، وتأدية الخدمة العسكرية الالزامية، والحق في الوظائف العامة وعضوية الاتحادات المهنية(١٠).

---

(١٠) ينطبق ذلك فقط في الاردن والجمهورية العربية السورية، بالرغم من أن تشكيـــــل وحدات جيش التحرير الفلسطيني، المكونة بشكل تام من الفلسطينيين بالبلدان المضيفة، في كل من الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر.

حول منطقة الجليل الذى وضع في ظل حكومة حزب العمل مثالين من بين عديد من الامثلة التي تبيّن هذه التقلبات. ومع ذلك تتسم هذه العوامل بأهمية أقل بصورة عامة عن العوامل الاساسية التي أشرنا اليها أعلاه أى العنصرية والتمييز بين المواطنين.

(ب) المعدات الاقتصادية

يمكن للمعدات الاقتصادية أن تلعب دورا هاما في تعديل الاطار القانوني والمؤسسي الذى يعيش في ظله الفلسطينيون تحت الاحتلال. فالفلسطينيون يخدمون أغراض الاقتصاد الاسرائيلي من حيث أنهم يشكلون مصدرا للعمالة الرخيصة وسوقا مقفلة على الاقتصاد الاسرائيلي ومورد للاستيلاء على الاراضي لاغراض الاستيطان. ان طاقة استيعاب الاقتصاد الاسرائيلي المهيمن هي التي تحدد معدل القيام بهذه العمليات. وبالتالي فان عمليات الصعود والهبوط في هذا الاقتصاد تعتبر في كثير من الاحيان عوامل محددة للاطار القانوني والادارى التي تؤثر على الظروف المعيشية للفلسطينيين. ويؤثر الركود الاقتصادى في اسرائيل بشكل مباشر على الضفة الغربية وغزة والمناطق المأهولة بالسكان العرب في اسرائيل كمنطقة الجليل مثلا. وعلى العكس من ذلك، فان أى تحسن في وضع الاقتصاد يجتذب مزيدا من العرب للعمل في اسرائيل، ويزيد من الضغط على الاراضي العربية، ويؤثر بطرق أخرى على أوضاع الفلسطينيين تحت الحكم الاسرائيلي.

وفضلا عن ذلك، ونظرا لما يمثله التوازن الديمغرافي في فلسطين ككل، من أهمية حيوية بالنسبة للحكومة الاسرائيلية (كما كان الحال بالنسبة للحركة الصهيونية)، فان عدم تشجيع التنمية الاقتصادية، وبالتالي تعزيز الظروف التي تؤدى الى هجرة الفلسطينيين، يأخذ طابعا استراتيجيا. ومما يعجل بصورة رئيسية من اتمام هذه العملية المستمرة تلك العمليات الاقتصادية التي تشمل الاستيلاء على الموارد المائية، ونزع ملكية الاراضي، وحرمان الصناعات المحلية من الدعم الحكومي، وتقييد الائتمان. ويعتبر نجاح سلطات الاحتلال أمرا حيويا لا سيما فيما يتعلق بالفلسطينيين الاصغر عمرا والافضل تعليما: ان بقاءهم في وطنهم سيزود شعبهم على الارجح بنخبة ستكون ولا شك أقل انقيادا ورضوخا ممن يكبرونهم سنا في قبول العمل كأجراء في مجالات التشييد والخدمات التي أصبح الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد فيها على الفلسطينيين.

(ج) البنى الأساسية والمستوطنات البشرية

في مجالات البنى الاساسية والمستوطنات البشرية يمثل العنصرية والتمييز المنظّم بين المواطنين اللذين أشرنا اليهما أعلاه عوامل محددة وفارقة. ان الفلسطينيين داخل اسرائيل لا يعيشون عمليا بين الاسرائيليين، فهناك ٤٠١ قرية ومدينة عربية في اسرائيل مقابل ست مدن مختلطة فقط (في كل منها "حي عربي" منفصل). أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيعيش سكان المستوطنات من اليهود في عزلة تامة عن السكان الأصليين. ويعيش الفلسطينيون في فلسطين

بعيدا عن اليهود الاسرائيليين، ويتعين على نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في اسرائيل ونصف الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يقطعوا يوميا مسافات طويلة للوصول الى أماكن عملهم. ومع تزايد مساحة الارض المصادرة، وتدهور الاقتصادات المحلية نتيجة العمليات المشار اليها سابقا، يصبح هؤلاء الفلسطينيون شيئا فشيئا أشبه بمجتمع سكاني من "العمال الوافدين"، وستزداد أعداد من يعيش منهم في أحياء منعزلة بعيدة، ومنها يؤتى بهم يوميا للقيام بالاعمال التي لا تليق بأعضاء المجتمع الاسرائيلي المهيمن، ومن ثم يشحنون من جديد الى معازل البانتوستان الخاصة بهم مع حلول الليل.

٢- الفلسطينيون في المنفى

المتغير الرئيسي للعوامل القانونية والادارية التي تحدد الظروف المعيشية للفلسطينيين في المنفى هو تخوف الحكومات المضيفة من الدور السياسي الذى يمكن أن يلعبه الفلسطينيون. وهذا التخوف، سواء كان له ما يبرره أو كان بدون مبرر، يفسّر عديدا من الثوابت وعددا من المتغيرات في معاملة الحكومات المضيفة للسكان الفلسطينيين في غربي آسيا والبلدان الاخرى.

ومما لا شك فيه أن قيام حركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد زاد من حدة المخاوف، ولكن هذه المخاوف كانت قائمة حتى قبل نشأة النشاط السياسي الفلسطيني المستقل وهي التي تكمن بالفعل وراء عديد من العناصر التي يتضمنها الاطار القانوني والسياسي والادارى الذى يحكم الظروف المعيشية للفلسطينيين في المنفى.

(أ) المحددات السياسية

أ — فضلا عن العامل المذكور أعلاه، يمكن ان يكون للتقلبات السياسية أثر عميق على الاطار الذى يحكم الظروف المعيشية للفلسطينيين في المنفى. ومن أوضح الأمثلة على ما يمكن ان تحدثه هذه التقلبات من تغيير عميق في هذا الاطار: بدء العمليات الفدائية في ١٩٦٥، وتغيّر نظام الحكم في العديد من الدول في الستينات وبداية السبعينات، والأحداث التي وقعت عام ١٩٧٠ في الاردن، والصراع الذى اتسع مؤخرا في لبنان. وفي هذا الاطار يتم تعديل القوانين أو تغييرها أو غض النظر عنها، ويبدأ العمل بأنظمة ادارية جديدة، وتظهر الى الوجود وتبدأ ممارسات مختلفة ذات طبيعة غير منتظمة ولكنها مستمرة ورسمية. وبذلك يمكن أن يؤثر انقلاب سياسي ما على ظروف الفلسطينيين في بلد معيّن، سواء للافضل أو للأسوأ. وبالفعل يمكن أن تؤدى هذه الامور الى سلسلة من ردود الفعل، فالاحداث السياسية التي تندلع في أحد البلدان تؤدى الى حدوث تغيرات قانونية أو ادارية أو سياسية في بلد آخر.

(ب) المحددات الاقتصادية

ب - يمكن للتقلبات الاقتصادية ايضا أن تؤثر على الأطر القانونية والسياسية التي يعيش في ظلها الفلسطينيون في المنفى. ولقد كان للارتفاع المفاجئ في أسعار النفط في فترة ما بعد ١٩٧٣ أثر هام على الفلسطينيين، سواء في البلدان المضيفة التي هاجروا اليها أو في البلدان المنتجة للنفط أو البلدان المستفيدة التي انتقلوا اليها (١٣). كما كان لبعض العمليات الاقتصادية، كالتأميم والعلاق الاقتصادات المحلية ضمن الاقتصاد العالمي، بعض الأثر في ذلك، على الرغم من أنه أقل، ولا شك، مما أدت اليه التغييرات المفاجئة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وما واكبها من رخاء اقتصادي في السبعينات. وكما كان للازدهار الاقتصادي تأثير على ظروف الفلسطينيين في المنفى، فقد أدى الركود الى عملية تقشف، سواء جاءت عن طريق ممارسات اقتصادية معينة ومنها قاعدة "عند الفصل من الخدمة يستغنى عن أحدث موظف"، أو عن طريق قيام السلطات بشكل مفاجئ بتطبيق القوانين والانظمة التي تحكم العمل والاقامة وغيرهما من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي لم تكن توليها أي اهتمام في أوقات الرخاء.

(ج) الهيكل الأساسي والمستوطنات البشرية

ج - لقد كان لعملية التحضّر التي حدثت في معظم البلدان التي يعيش فيها الفلسطينيون في المنفى أكبر الاثر على الارجح فيما يتعلق بالبنية الاساسية والمستوطنات البشرية. ففي البلدان المضيفة، أصبح من المتعذر تقريبا تمييز مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ضواحي مدن كبيرة مثل دمشق وعمان وبيروت، عن المناطق الحضرية المحيطة بها التي اتسعت مع مرور السنين حتى احتوتها. وكان لذلك آثار عديدة على الظروف المعيشية للفلسطينيين، الى الحد الذي جعل البلدان المضيفة وحكومات البلدان الاخرى التي يعيش فيها الفلسطينيون مع الطبقات الفقيرة النازحة حديثا الى المدن، تخشى ما يمكن أن يؤدي اليه هذا الاختلاط الحضري من احتمالات عدم الاستقرار، بأكثر مما كانت تخشى من الفلسطينيين أنفسهم في السابق. وفيما مضى، كان الفلسطينيون يعيشون اما في مخيمات معزولة تماما عن باقي المجتمع، أو بأعداد صغيرة في البلدان الاخرى. أما الآن، فقد اصبحوا يشكلون كتلة متلاحمة مع غيرهم من أفراد المجتمع من الفقراء والمحرومين، سواء كانوا من مواطني البلد المعني أو غيره من البلاد. وبالرغم من الصعوبة في تحديد مدى تأثير هذا الوضع الجديد على ظروف الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى، الا أن هذه العوامل قد خلفت آثارها الى حد ما على العديد من البلدان في غربي آسيا.

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر: S. Ibrahim, "Oil, Migration and the New Arab Social Order", in M. Kerr and S. Yasin, eds., Rich and Poor States in the Middle East (Boulder, Colorado: Westview Press, 1982). pp. 17-70.

رابعا - المعضلة الديموغرافية الفلسطينيـــــة

الف - خلفية تاريخيـــــة

تعرض الشعب الفلسطيني بعد طرده من ارضه عام ١٩٤٨ - من بين ما تعرض لـــه - الى عملية تحول ديموغرافي . فاخليت المدن والقرى والمستوطنات واجبر سكانها علـــى الانتقال لاجزاء اخرى من فلسطين او الى البلدان المجاورة . وقد تأثر بعمليات ترحيل السكان هذه جميع الاهالي الذين تعرضوا لها على مختلف المستويات ، اذ تدنى وضـــع الذين بقوا في فلسطين الى وضع اقلية في ظل الاحتلال ، اما الذين طلبوا اللجوء الـــى البلدان الاخرى فقد تدنى وضعهم الى وضع لاجئين بلا وطـــن .

وفيما يلي بيان بتوزيع اللاجئين الفلسطينيين بعد طردهم من ديارهم في أعقاب حرب ١٩٤٨ (الجدول ٢) .

الجدول ٢- توزيع تقريبي للاجئيين الفلسطينيين حسب البلد
تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٢

البلد والمنطقة	المجموع	النسبة المئوية للمجموع	النسبة المئوية للمجموع الكلي
الضفة الغربية	٣٦٣ ٦٨٩		٤٢
نابلس		٣٢	
اريحا		٢١	
القدس		١٦	
الخليل		١٦	
رام الله		١٥	
قطاع غزة	٢٠١ ١٧٣		٢٣
غزة		١٣	
خان يونس		٢٨	
نصيرات		١٢	
رفح		١٣	
رمال		١٦	
زيتون		١٧	
لبنان (أ)	١٠٠ ٦٤٢		١٢
الجمهورية العربية السورية (ب)	٨٢ ٧٠١		١٠
شرق الاردن (ج)	١٠٠ ٩٨١		١٢
العراق (د)	٥ ٠٠٠		٠ر٥
مصر (هـ)	٥ ٠٠٠		٠ر٥
المجموع الكلي	٨٥٩ ١٨٦		١٠٠

المصادر: اعتمدت الحسابات على : ادوار هاجوبيان وانطوان زحلان "السكان العرب الفلسطينيون : ديموغرافية الفلسطينيين" في "دراسات فلسطينية"، المجلد الثالث، العدد ٤ (صيف ١٩٧٤) الجدول ٩، ص ٥١-٥٣.

اما الارقام الخاصة بالعراق ومصر فمأخوذة من تقرير يوسف صايغ بعنوان Implications of UNRWA Operations قدم للاونروا في بيروت عام ١٩٥٢. وهو تقرير غير منشور، الجدول ١، الملحق الف. ومن موضوع لعصام سخنيني "الفلسطينيون في العراق" في "شؤون فلسطينية" العدد ١٣ (ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ صفحة ٩٠-١١٦ ودراسة اجرتها هالة رزق الله "دراسة موجزة عن الديموغرافيا الفلسطينية" في "صامد الاقتصادي" العدد ١٧ (حزيران/يونيو ١٩٨٠) الجدول الموجود على صفحة ٧٨.

(أ) اللاجئون في لبنان موزعون بين ١٦ مخيما مختلفا ففي بيروت يوجد ١٩١٦٥ لاجئا وفي منطقة الجبل ١٨٧١١ وفي صيدا ٢٤١٩٤ وفي صور ٢١٥٢٩ وفي طرابلس ١١٢٧٥ وفي البقاع ٨٦٦٨.

(ب) اللاجئون في الجمهورية العربية السورية موزعون بين ١١ مخيما متفرقا ففي منطقة دمشق ٤٥٥١٩ وفي الشمال ٩٤٥١ وفي منطقة حمص وحماة ٦٩٩٨ وفي الجنوب ٢٠٩١٣.

(ج) اللاجئون في الضفة الشرقية للاردن موزعون بين خمس مخيمات. في عمان ٧٠٤٧١ وفي اربد ٣٠٥٠٠.

(د) يقدر سخنيني عدد الفلسطينيين في العراق عام ١٩٤٩ بثلاثة آلاف كانوا يتوزعون في ثلاث مخيما في بغداد والموصل والبصرة.

(هـ) تقدر هالة رزق الله عدد الفلسطينيين في مصر بسبعة آلاف لاجيء.

الجدول ٣- توزيع جميع سكان فلسطين حسب الدين ١٩٣١-١٩٤٧

السنة	المسلمون	المسيحيون	الاديان الاخرى	اليهود	المجموع
تعداد عام ١٩٣١	٧٥٩٧٠٠	٨٨٩٠٧	١٠١٠١	١٧٤٦٠٦	١٠٣٣٣١٤
		النسبة المئوية			
كانون اول / ديسمبر ١٩٣١	٧٣ر٥	٨ر٦	٠ر٩٨	١٦ر٩	١٠٣٦٣٣٩
كانون اول / ديسمبر ١٩٣٢	٧٢ر٥	٨ر٦	٠ر٩٧	١٧ر٩	١٠٧٣٨٢٧
كانون اول / ديسمبر ١٩٣٣	٧٠	٨ر٥	٠ر٩٤	٢٠ر٦	١١٤٠٩٤١
كانون اول / ديسمبر ١٩٣٤	٦٧ر٣	٨ر٥	٠ر٩	٢٣ر٤	١٢١٠٥٥٤
كانون اول / ديسمبر ١٩٣٥	٦٤	٨ر٠	٠ر٨٤	٢٧ر٢	١٣٠٨١١٢
كانون اول / ديسمبر ١٩٣٦	٦٣ر١	٧ر٩	٠ر٨٣	٢٨ر١	١٣٦٦٦٩٢
كانون اول / ديسمبر ١٩٣٧	٦٣	٧ر٩	٠ر٨٣	٢٨ر٢	١٤٠١٧٩٤
كانون اول / ديسمبر ١٩٣٨	٦٢ر٧	٧ر٨	٠ر٨٢	٢٨ر٧	١٤٣٥٢٨٥
كانون اول / ديسمبر ١٩٣٩	٦١ر٧	٧ر٨	٠ر٨٠	٢٩ر٧	١٥٠١٦٩٨
كانون اول / ديسمبر ١٩٤٠	٦١ر٤	٧ر٨	٠ر٨١	٣٠ر٠	١٥٤٤٥٣٠
كانون اول / ديسمبر ١٩٤١	٦١ر٤	٧ر٩	٠ر٨١	٢٩ر٩	١٥٨٥٥٠٠
كانون اول / ديسمبر ١٩٤٢	٦١ر٤	٧ر٩	٠ر٨٠	٢٩ر٩	١٦٢٠٠٠٥
كانون اول / ديسمبر ١٩٤٣	٦١ر١	٧ر٨	٠ر٨١	٣٠ر٠	١٦٧٦٥٧١
كانون اول / ديسمبر ١٩٤٤	٦١ر٠	٧ر٨	٠ر٨١	٣٠ر٤	١٧٣٩٦٢٤
كانون اول / ديسمبر ١٩٤٥	٦٠ر٩	٧ر٧	٠ر٨٢	٣٠ر٦	١٨١٠٠٣٧
كانون اول / ديسمبر ١٩٤٦	٦٠ر٦	٧ر٧	٠ر٨٢	٣٠ر٩	١٨٨٧٢١٤
كانون اول / ديسمبر ١٩٤٧	٦٠ر٦	٧ر٧	٠ر٨٣	٣٠ر٩	١٩٠٨٧٧٥

المصدر: ادوار هاجوبيان وانطوان زحلان : "السكان العرب الفلسطينيون : ديموغرافية الفلسطينيين" في "دراسات فلسطينية" المجلد الثالث، العدد ٤ (صيف ١٩٧٤) الجدول (١) ص ٤٢.

الجدول ٤- التوزيع النسبي للسكان العرب في فلسطين حسب المناطق الادارية الفرعية للبدو والحضر عام ١٩٤٥

المنطقة الفرعية	الحضر النسبة المئوية	البدو النسبة المئوية	مجموع العرب	مجموع السكان	نسبة مجموع السكان العرب الى مجموع السكان
عكا	٢٧	٧٣	٦٥٣٨٠	٦٨٣٣٠	٩٥ر٧
بئر سبع	١٠ر٥	٨٩ر٥	٥٣٥٥٠	٥٣٧٠٠	٩٩ر٧
بيسان	٣١ر٢	٦٨ر٨	١٦٥٩٠	٢٣٥٩٠	٧٠ر٣
غزة	٤٤ر٩	٥٥ر١	١٣٤٢٩٠	١٣٧١٨٠	٩٧ر٨
حيفا	٥٦ر٧	٤٣ر٣	١٢٠١٢٠	٢٢٤٦٣٠	٥٣ر٥
الخليل	٤٤ر١	٥٥ر٩	٨٩٥٧٠	٨٩٦٥٠	٩٩ر٩
يافا	٧٢ر٣	٢٧ر٧	١٠٩٧٠٠	٣٧٣٨٠٠	٢٩ر٣
جنين	٩ر٧	٩٠ر٣	٥٦٨٨٠	٥٦٨٨٠	١٠٠ر٠
القدس	٥١ر٤	٤٨ر٦	١٤٧٧٥٠	٢٤٧٩٥٠	٥٩ر٦
نابلس	٣٢ر٣	٦٧ر٧	٨٩٢٠٠	٨٩٢٠٠	١٠٠ر٠
الناصرة	٣٦ر٩	٦٣ر١	٣٨٥٠٠	٤٦١٠٠	٨٣ر٥
رام الله	١٠ر٧	٨٩ر٣	٤٧٢٨٠	٤٧٢٨٠	١٠٠ر٠
الرملة	٣٨ر٢	٦١ر٨	٩٧٨٥٠	١٢٧٢٧٠	٧٦ر٩
صفد	٢٥ر٤	٧٤ر٦	٤٦٩٢٠	٥٣٦٢٠	٨٧ر٥
طبرية	١٩ر٧	٨٠ر٣	٢٦١٠٠	٣٩٢٠٠	٦٦ر٦
طول كرم	١٩ر٦	٨٠ر٤	٧١٢٤٠	٨٦١٤٠	٨٢ر٧
المجموع	٣٩ر١	٦٠ر٩	١٢١٠٩٢٠	١٧٦٤٥٢٠	٦٨ر٦

المصدر: سامي هداوي: احصاءات القرى ١٩٤٥ (بيروت، مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٠) الجدول ١، ص ٤٠-٧٧.

يبين الجدول ٤ توزيعا نسبيا للسكان العرب في فلسطين في مختلف المناطق الادارية الفرعية في عام ١٩٤٥. وقد تعرضت حالة التشتت الفلسطيني في السنوات اللاحقة الى مزيد من التفاقم بسبب ثلاثة عوامل اضافية هـــي :

(أ) أدت الضغوط الاقتصادية في معظم البلدان المضيفة بالفلسطينيين الى الهجرة الى اماكن اخرى.

(ب) ادى الاضطراب السياسي في معظم البلدان التي استقر فيها الفلسطينيون الى هجرة اعداد اخرى منهم استقرت في اماكن اخـرى.

(ج) تمخضت المجابهات العسكرية للصراع العربي الاسرائيلي - عن موجات اضافية من الهجرة الجماعيـــة (١).

---

(١) تشير تقارير وكالة غوث اللاجئين الى ان حوالي ٣٣١٦٤٣ لاجئا فلسطينيا كانوا يعيشون في الضفة الغربية وغزة قد هربوا الى الضفة الشرقية والجمهورية العربية السورية على اثر حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧. ولا يشمل هذه الارقام ٣٣٥ ألف فلسطيني آخرين (غير اللاجئين المسجلين لدى الوكالة) تشردوا بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. (انظر خريطة مناطق عمليات الانروا، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢). كما افادت الوكالة عن اعادة التوطين لاكثـــر من ثمانين الف فلسطيني نزحوا من الجنوب الى مناطق اخرى من لبنان في عام ١٩٧٨ اثر الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان. وكان مكتب الانروا الميداني في سورية مشغولا اثر الغـــزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بتقديم الاغاثة لآلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين هربـــوا الى شرق وشمال لبنان ومنطقة دمشق. الامم المتحدة: الوثائق الرسمية للجمعية العامـــة، الدورة السابعة والثلاثون، ١ تموز/يوليو ١٩٨١ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢. تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم. الملحق رقم ١٣ (A/37/13) الفقرة ٤٤ الصفحة الثامنة. وللمزيد من التفاصيل انظر ايضـــا الجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة ٣٧، ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢: التقرير الخاص للمفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم (A/37/479).

ويبدو ان من ابرز الملامح الديموغرافية للشعب الفلسطيني هو تشتتهم المستمر والمتكرر. وتعتبر الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا النمط من التشتت مجالا مفيدا لدارس التحول الاجتماعي لدى الفلسطينيين. ومع ذلك لم تحظ الآثار الديموغرافية الا بمعالجة ضئيلة.

باء - نمط تشتت السكان

١- التشتت الجغرافي

ذكرنا آنفا في هذا الفصل ان طرد الشعب الفلسطيني من وطنه عام ١٩٤٨ ادى الى تشتته في البلدان المجاورة لفلسطين. وفي عام ١٩٥٢ كان هناك ستة بلدان يقيم فيها الفلسطينيون هي: اسرائيل والاردن (بما فيه الضفة الغربية) ولبنان والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر (بما فيها قطاع غزة) (انظر الجدول ٢). وبحلول ١٩٨٢ كان الفلسطينيون ينتشرون باعداد كبيرة في كل بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا تقريبا اضافة الى اجزاء اخرى من العالم. (انظر الجدول ٥). وفي الوقت الذى كان فيه التشتت الاول ناجما عن ترحيل اجبارى اثر انشاء دولة اسرائيل فان التشتت اللاحق كان في كثير من الاحيان بدافع من عوامل اخرى كالضغوط الاقتصادية والسياسية اضافة الى ضغوط العمليات العسكرية الاسرائيلية الموجهة ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

ويمكن تصنيف البلدان التي يقيم فيها الفلسطينيون حاليا كما يلي:

(أ) اسرائيل (بعد هدنة ١٩٤٩).

(ب) المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ (قطاع غزة والضفة الغربية).

(ج) البلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين (الاردن، الجمهورية العربية السورية، العراق، لبنان، ومصر).

(د) بلدان جذب المهاجرين الفلسطينيين (البلدان العربية المنتجة للنفط التي يعد الفلسطينيون المقيمون فيها عادة عمالا وافدين).

(هـ) البلدان الاخرى (بما في ذلك بلدان جذب المهاجرين في اوروبا الغربية والقارة الامريكية اضافة الى البلدان الاخرى التي اخلي اليها مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية وعائلاتهم كنتيجة لقرار تجميع القوات الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢.

وفي معظم البلدان المضيفة يتأثر نمو السكان الفلسطينيين بشكل سلبي بالهجرة (لاسباب اقتصادية وسياسية وامنية) . ويتجه صافي الزيادة من السكان الى بلدان جذب الهجرة (العربية وغير العربية) . لذا فان المعدل غير المعدد للهجرة وتقلباته المتوقعة - يجعل من تقدير نمو السكان الفلسطينيين على اساس قطري عملا غير مجد . اما الاثر الصافي لحركة السكان الذى تمت ملاحظته فهو ان حوالي ٤١ في المائة من الفلسطينيين يعيشون داخل حدود فلسطين . ويتوزع الباقون على النحو التالي (٢) .

(أ) البلدان العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين : ٤٠ في المائة .

(ب) البلدان العربية التي تجتذب المهاجرين : ١٣ في المائة .

(ج) انحاء اخرى من العالم ٦ في المائة .

التقسيم الى لاجئين وغير لاجئين

على الرغم من ان معظم الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الحدود التاريخية لفلسطين قد اجبروا على النزوح الى المناطق التي يقيمون فيها حاليا ، فانهم ليسوا جميعا لاجئين . وينطبق وضع اللاجيء بصفة خاصة على هؤلاء الذين قامت وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين (الاونروا) او السلطات المعنية بتسجيلهم كلاجئين (٣) .

---

(٢) من المحتمل ان يكون هذا التوزيع قد تغير بشكل طفيف بعد الغزو الاسرائيلي للبنان (في صيف ١٩٨٢) ورحيل آلاف الفلسطينيين لتلحق بهم عائلاتهم فيما بعد) للاقامة في بلدان اخرى .

(٣) يتوقع من اللاجيء ان يكون مسجلا في سورية ولبنان مع وكالتين على الاقل وهما وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين (الاونروا) ومديرية شؤون اللاجئين في كلتا الدولتين . وتصدر كل وكالة بطاقات هوية تخدم اغراضا مختلفة . اما في الاردن ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة فيكتفي بتسجيل الاونروا ، وفي كل من مصر والعراق ، حيث لا توجد عمليات للاونروا ، تتولى عملية التسجيل الجهة الحكومية المختصة .

الجدول ٥- تقدير المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني للعرب الفلسطينيين حسب اماكن الاقامة (١٩٨١)

مكان الاقامة	النسبة المئوية
الضفة الغربية	١٨ر٧
قطاع غزة	١٠ر٢
فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧ (اسرائيل)	١٢ر٤
الاردن (الضفة الشرقية)	٢٥ر٨
الجمهورية العربية السورية	٥ر٠
لبنان	٨ر٠
الكويت	٦ر٧
العراق	٥ر٠
ليبيا	٥ر٠
مصر	١ر٠
المملكة العربية السعودية	٣ر١
الامارات العربية المتحدة	٨ر٠
قطر	٥ر٠
بلدان عربية اخرى	١ر١
الولايات المتحدة الامريكية	٢ر٤
انحاء اخرى من العالم	٣ر٢
المجموع (٤٤٤٧١٣٨)	٩٩ر٩

المصدر: مستقاة بتصرف مصادر منظمة التحرير الفلسطينية والصندوق القومي الفلسطيني، والمكتب المركزي للاحصاء، والمجموعة الاحصائية الفلسطينية لعام ١٩٨١، العدد ٣ (دمشق، ١٩٨١)، الجدول ص ٣٣. ولم يتم بعد بصورة تجريبية تحقيق مدى صحة الارقام التي اوردها المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني. غير ان هذه الارقام تشير بصورة تقريبية الى التوزيع النسبي بين مختلف المناطق التي يقيم فيها الفلسطينيون. والاستثناء الوحيد لذلك هي الارقام التي نشرها المكتب المركزي للاحصاءات الاسرائيلية. ووفقا لما اورده هذا المكتب في عام ١٩٨٠ بلغ عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة ٤٤١٩٠٠ والضفة الغربية ٧٠٤٠٠٠. وكانت الارقام الاسرائيلية لعام ١٩٨٠ المتعلقة بغير اليهود هي ٦٣٩٠٠٠.

وقد ذكر مكتب الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين (UNRPR) في عام ١٩٤٩ بأنه قام بتسجيل ٢٩٧٠٠ر١ فلسطيني بوصفهم لاجئين . اما ارقام الاونروا لعام ١٩٥٠ فكانت ٩٦٠ر٢١ لاجئا فلسطينيا (٤) . وفي منتصف عام ١٩٨٢ شملت سجلات الاونروا ١٩٢٥٧٢٦ من اللاجئين . ويمثل الرقم الاخير اقل من نصف العدد الاجمالي المقدر للفلسطينيين في العالم في عام ١٩٨٢ . وكان توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الاونروا في عام ١٩٨٢ على النحو التالي : ٣٩ في المائة في الاردن ؛ ١١ في المائة في الجمهورية العربية السورية ، ١٢ في المائة في لبنان ؛ ٢٠ في المائة في قطاع غزة ؛ و١٨ في المائة في الضفة الغربية (٥) :

---

(٤) يوسف صايغ "آثار عمليات الاونروا" ، تقرير لم ينشر قدم الى الاونروا (بيروت ، ١٩٥٢) ، ص ٢ . وكان توزيع **اللاجئي** ١٩٤٩ كما ورد في تقرير مكتب الامم المتحدة للاغاثة الذى الغي ، على النحو التالي : ٤٨ في المائة في ضفتي نهر الاردن الغربية والشرقية ؛ ٨ في المائة في الجمهورية العربية السورية ؛ ١٣ في المائة في لبنان ؛ ٢٧ في المائة في قطاع غزة ؛ ٥ في المائة في اسرائيل . وكان توزيع اللاجئين في ١٩٥٠ حسب تقرير الاونروا على النحو التالي : ٥٣ في المائة في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الاردن ؛ ٩ في المائة في الجمهورية العربية السورية ؛ ٢١ في المائة في قطاع غزة ؛ ٥ في المائة في اسرائيل : الامم المتحدة (A/37/13) نفس المصدر ، الجدول ١ ، ص ٤٧ .

(٥) الامم المتحدة ، نفس المصدر ، الجدول ١ ، ص ٤٧ . اشارت الوكالة الى ان هذه الارقام "لا تعكس بالضرورة اعداد السكان الفعليين بسبب عوامل من بينها عدم الابلاغ عن المواليد والوفيات ، والتسجيلات الزائفة والمزدوجة . وتفترض الوكالة بأن عدد الاشخاص المسجلين الموجودين في منطقة عمليات الاونروا اقل من عدد السكان المسجلين بصورة عامة . وبينما لا تتوافر الارقام الموجودة في السجلات الحكومية لمعظم البلدان ، فان الارقام التي اوردتها الحكومة السورية لعام ١٩٧٩ تبين ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين عما ورد في سجلات الاونروا لعام ١٩٨٠ (٢٣٢١٧٤ في مقابل ٢٠٩٣٦٢) ، المكتب المركزي للاحصاءات في سوريا ، المجموعة الاحصائية ١٩٨٠ ، العدد ٤٥ (تموز) يوليو ١٩٨٠) الجداول ٢/٢٦ - ٢/٣٠ ، من ص ١١٤ الى ص ١١٨ . ويمكن ان يعكس التضارب الوارد في سجلات الاونروا ، بصورة جزئية ، مدى التحسن الذى طرأ على الظروف المعيشية او عدم تسجيل اللاجئين الفلسطينيين غير المؤهلين للتمتع بخدمات الاونروا .

وينقسم اللاجئون المسجلون في الاونروا الى سكان مخيمات وغير سكان المخيمات على النحو التالـــــي :

الجدول ٦- اللاجئون المسجلون مع وكالة غوث اللاجئين (الاونروا)، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢

ميدان عمليات الاونروا	داخل المخيمات (أ) (النسبة المئوية)	خارج المخيمات (ب) (النسبة المئوية)	المجمـــوع (ج)	النسبة المئوية من المجموع (د)
شرق الاردن	٢٥ر٨	٧٤ر٢	٧٤٨٥٥٢١	٣٩
الضفة الغربية	٢٥ر٣	٧٤ر٧	٣٤٠٦٤٣٢	١٨
غـــــزة	٥٥ر٣	٤٤ر٧	٣٧٧٢٩٢٣	٢٠
لبنـــــان	٥١ر٧	٤٨ر٣	٢٣٨٦٦٧	١٢
الجمهورية العربية السورية	٢٩ر٧	٧٠ر٣	٢٢٠٥٧٢٤	١١
المجمـــــوع	٣٥ر١	٦٤ر٩	١٩٢٥٧٢٦	١٠٠

المصدر: الاونروا ، شعبة المعلومات العامة ، خريطة منطقة عمليات الاونروا ٣٠ حزيران/يونيـــو ١٩٨٢ (فيينا : مقر الاونروا ، ١٩٨٢) .

(أ) من بينهم ٣٣٦٤٣ لاجئا تم ترحيلهم من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ .

(ب) من بينهم ٤٣٦٧ لاجئا من قطاع غزة يتلقون معونات في الضفة الغربيـــة .

(ج) ليس من بينهم ٤٣٦٧ لاجئ من قطاع غزة يتلقون معونات في الضفة الغربيـــة .

(د) من بينهم ٢١١٩٦ لاجئ تم ترحيلهم في عام ١٩٦٧ .

وباستثناء اللاجئين المقيمين في قطاع غزة ولبنان ، فان معظم اللاجئين المسجلين لدى الاونروا لا يعيشون في مخيمات. وربما كان ذلك نتيجة عوامل عديدة من بينها : اولا ، تعيين حدود معظم المخيمات على نحو صارم بحيث لا تساعد على الامتداد الافقي للمناطق الآهلة بالسكان ؛ ثانيا ، القيود المفروضة على ادخال تحسينات على المنازل القائمة داخل المخيم ، بما في ذلك القيود المفروضة على تشييد مبان متعددة الطوابق ؛ ثالثا ، نقص المرافق الاساسية الملائمة داخل المخيمات ؛ رابعا ، تزايد السكان والظروف المعيشية المحسنة التي يعيشها الجيل الثاني من اللاجئين الفلسطينيين ؛ خامسا ، تساهل معظم البلدان المضيفة في السنوات الاخيرة نسبيا فيما يتعلق بالقيود المفروضة على اختيار مناطق الاقامة ؛ سادسا ، وجود عرف سائد على اساس الامر الواقع يقضي باعتبار المناطق غير المأهولة في الماضي والاحياء الفقيرة المجاورة لمخيمات الاونروا بمثابة مخيمات "غير رسمية" وفيما عدا بضع حالات استثنائية ، يقيم اللاجئون غير المسجلين في الاونروا خارج حدود المخيمات المعترف بها بصفة رسمية. وبالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات ، فان الظروف المعيشية وما يرتبط بها من الخدمات الاساسية مشابهة لتلك التي تعيشها الشرائح الاجتماعية المحلية. ووفقا لذلك فان المخيمات هي المناطق الجغرافية الوحيدة الباقية المعددة بصفة رسمية (خارج فلسطين) بالنسبة للاستيطان الفلسطيني. فحدودها مرسومة وتتولى الاونروا اعالتها بالاشتراك مع السلطات المحلية. ويوجد حاليا واحد وستون مخيما من هذه المخيمات: انشئ ١٥ منها قبل عام ١٩٦٧ ؛ واقيمت العشر مخيمات الباقية بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد استوعبت المجموعة الاولى منها حتى منتصف ١٩٨٢ نحو ٥٥٧١٩٨ شخصا ، على حين اتسعت المجموعة الاخيرة لنحو ١٦٥٢٧٢ (٦).

ولا تعكس الزيادة المذكورة في سكان المخيمات المسجلين بالضرورة الحجم الفعلي للنمو نظرا لما ابديناه من قبل من ملاحظات. وبالاضافة الى ذلك ، فان ارقام الاونروا المتعلقة باللاجئين المسجلين لا تشمل ترحيل عدد اضافي يبلغ نحو ٣٣٥٠٠٠ فلسطيني منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ (من بينهم ٢١٠٠٠٠ فلسطيني في شرق الاردن و ١٢٥٠٠٠ في الجمهورية العربية السورية (٧).

---

(٦) الامم المتحدة ، (A/37/13) ، المصدر السابق ، الفقرة ١٤٨ ، ص ٢٧.

(٧) الاونروا ، شعبة المعلومات العامة ، خريطة منطقة عمليات الاونروا ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢ ، (فيينا ، مقر الاونروا ، ١٩٨٢).

ويبين الجدول ٧ الزيادة السكانية بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الاونروا. وقد تضاعف العدد الاجمالي للاجئين المسجلين اكثر من مرة في مدى ثلاثين عاما وبلغ ٦ر١١٠ في المائة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٨٢. واظهرت الفترة الاولى (١٩٥٠-١٩٥٥) انخفاضا في عدد اللاجئين الفلسطينيين. ويمكن ان يعزى ذلك الانخفاض الى ما يلي: (أ) جمع الشمل العائلي و/أو انتقال اللاجئين الى مناطق اقامة فلسطينية اخرى من بينها اسرائيل؛ (ب) عمليات التحسن والمراجعة التي طرأت على سجلات الاونروا؛ و(ج) صدور لوائح محسنة واكثر دقة لعمليات التسجيل. وكانت الدولتان اللتان سجلتا انخفاضا في عدد اللاجئين الفلسطينيين هما لبنان (حدث انخفاض بنسبة ٢١ في المائة او ٢٦٧٨٠ شخصا في السنوات الخمس قيد الدراسة) والاردن (حدث انخفاض بنسبة تقل عن ١ في المائة او نحو ٤٠٦٥ شخصا في الفترة ذاتها). ويبين تحليل الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين بين ١٩٥٠ و ١٩٨٢ على اساس قطرى الحقائق التالية:

(أ) في الاردن، تشير الارقام الى حدوث زيادة في عدد السكان من اللاجئين المسجلين اعلى منها في اى مكان آخر. ويبدو ذلك اكثر وضوحا في الفترتين ١٩٥٥-١٩٦٠ و ١٩٧٠-١٩٧٥. ففي اعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ يبين العدد المطلق انخفاضا كبيرا حيث لم تعد الارقام تعبر عن الضفة الغربية. غير ان الارقام المتعلقة بالاردن والضفة الغربية معا، تبين وجود زيادة تراكمية تبلغ ٢٣ر٧ في المائة من مجموع السكان اللاجئين المسجلين عن الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥. وقد ترجع هذه الزيادة الى هجرة السكان من كل من الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاردن.

(ب) وفي لبنان، تفيد الارقام بان الزيادة التراكمية خلال الفقرة ١٩٥٠-١٩٨٢ كانت منخفضة نسبيا، اذ بلغت ٨٧ في المائة. وبغض النظر عن الارقام الخاصة بالفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ (بسبب تنقل واجتماع شمل العائلات، كما سبقت الاشارة الى ذلك اعلاه) تبلغ الزيادة المتراكمة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٢ نسبة عالية قدرها ١٠٢ في المائة. وسجلت اعلى نسبة للزيادة في عدد السكان المسجلين في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، حيث بلغت ١٥ في المائة. ويمكن ان تعزى هذه الزيادة المفاجئة الى اخطاء في التسجيل والى التسجيل المزدوج الذى كان لا بد من حدوثه على اثر انتقال سكان المخيمات الفلسطينية الى مناطق اكثر أمنا والى التدفق الداخلي للاجئين المسجلين في مناطق اخرى في لبنان نتيجة للاحداث المختلفة التي وقعت في السبعينات.

(ج) وفي الجمهورية العربية السورية، تفيد الارقام بأن الزيادة التراكمية لعدد السكان اللاجئين المسجلين قد بلغت في الفترة ١٩٥٠-١٩٨٢ نسبة مرتفعة قدرها ١٦٨ في المائة. وبالنظر الى مختلف العوامل الموجهة للسياسة السورية، يتبين ان معدل نمو السكان اللاجئين قد حافظ على ارتفاعه في الجمهورية العربية السورية طوال الفترة المستعرضة. ومما يشد الانتباه بصفة خاصة ان عدد اللاجئين المسجلين لم يشهد ارتفاعا مفاجئا خلال تلك الفترة. وهذا يشير جزئيا الى استقرار السكان والى ان الاثر الصافي للهجرة كان غير محسوس. ومنذ عام ١٩٦٠، تراوح معدل النمو السنوى للسكان اللاجئين المسجلين في الجمهورية العربية السورية بين ٣ و ٤ في المائة في المتوسط.

الجدول ٧- الاشخاص المسجلون لدى الاونروا (حتى ٣٠ حزيران/يونيو من كل عام) (أ)

المكان	لبنان		الجمهورية العربية السورية		الاردن		الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
السنة	العدد	النسبة المئوية للتغير التراكمي	العدد	النسبة المئوية للتغير التراكمي	العدد	النسبة المئوية للتغير التراكمي	العدد	النسبة المئوية للتغير التراكمي	العدد	النسبة المئوية للتغير التراكمي	العدد	النسبة المئوية للتغير التراكمي
١٩٥٠	١٢٧٦٠٠	-	٨٢١٩٤	-	٥٠٦٢٠٠(ج)	-	-	-	١٩٨٢٢٧	-	٩١٤٢٢١(ب)	-
١٩٥٥	١٠٠٨٢٠	-٢١	٨٨٣٣٠	٧	٥٠٢١٣٥(ج)	-٨	-	-	٢١٤٧٠١	٨	٩٠٥٩٨٦	-٩
١٩٦٠	١٣٦٥٦١	٧	١١٥٠٤٣	٤٠	٦١٣٧٤٣(ج)	٢١	-	-	٢٥٥٥٤٢	٢٩	١١٢٠٨٨٩	٢٣
١٩٦٥	١٥٩٨١٠	٢٥	١٣٥٩٧١	٦٥	٨٨٠٨٩(ج)	٣٦	-	-	٢٩٦٩٥٣	٥٠	١٢٨٠٨٢٣	٤٠
١٩٧٠	١٧٥٩٥٨	٣٨	١٥٨٧١٧	٩٣	٥٠٦٠٣٨	-٣	٢٧٢٦٩٢	-	٣١١٨١٤	٥٧	١٤٢٥٢١٩	٥٦
١٩٧٥	١٩٦٨٥٥	٥٤	١٨٤٠٤٢	٥٥	٦٢٥٨٥٧	٢٤	٢٩٢٩٢٢	٧	٣٣٣٠٣١	٦٨	١٦٢٣٧٠٧	٧٨
١٩٨٠	٢٢٦٥٥٤	٧٨	٢٠٩٣٦٢	١٥٥	٧١٦٣٧٢	٤٢	٣٢٤٠٣٥	١٩	٣٦٧٩٩٥	٨٦	١٨٤٤٣١٨	١٠٢
١٩٨٢	٢٣٨٦٦٧	٨٧	٢٢٠٥٧٢	١٦٨	٧٤٨٥٥٢	٤٨	٣٤٠٦٤٣	٢٥	٣٧٧٢٩٢	٩٠	١٩٢٥٧٢٦	١١١

المصدر: الامم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، ١ تموز/يوليو ١٩٨١ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢. تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم، الملحق رقم ١٣ (A/37/13)، الجدول ١، ص ٤٧.

(أ) تستند هذه الاحصاءات على سجلات التسجيل الخاصة بالوكالة والتي لا تعكس بالضرورة العدد الفعلي للسكان، بسبب عوامل من بينها عدم الابلاغ عن المواليد والوفيات والتسجيلات الرسمية والمزدوجة. وتفترض الوكالة بأن عدد الاشخاص المسجلين الموجودين في منطقة عمليات الاونروا اقل من عدد السكان المسجلين بصورة عامة.

(ب) هذا المجموع لا يشمل ٤٥٨٠٠ شخصا يتلقون الاغاثة داخل اسرائيل وكانوا من مسؤولية الاونروا حتى حزيران/يونيو ١٩٥٢.

(ج) تشمل الارقام التي اوردتها الاردن للفترة ١٩٥٠-١٩٦٥ الضفتين الغربية والشرقية.

(د) وفي الضفة الغربية، كانت معدلات نمو السكان اللاجئين المسجلين ثابتة وان كانت منخفضة نسبيا خلال السبعينات. وتعزى هذه المعدلات المنخفضة جزئيا الى الهجرة. وبلغ معدل النمو السنوى ٩ر١ في المائة في المتوسط. وتفيد الارقام المتعلقة بالفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ بأن معدل النمو السنوى بلغ ٦ر٢ في المائة في المتوسط. ويمكن ارجاع هذه الزيادة المفاجئة الى انخفاض حجم الهجـــرة.

(هـ) وفي قطاع غزة، تبين ان مجموع عدد السكان اللاجئين المسجلين قد ازداد زيادة صافية بنسبة ٩٠ في المائة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٢. وانخفض معدل النمو السنوى فـــي المتوسط من ٢ر٣ في المائة في الفترة السابقة للاحتلال الاسرائيلي (١٩٦٠-١٩٦٥)، الى ٤ر١ في المائة بعد الاحتلال (١٩٧٠-١٩٧٥). وتفيد الارقام الخاصة بالفترة الكاملة منذ الاحتلال (ولا سيما في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢) بأن معدل النمو السنوى بلغ ٧ر١ في المائـة في المتوســط.

جيم - حجم السكـــان

لا يزال مجموع عدد الفلسطينيين في العالم موضع خلاف بين دارسي ديموغرافية الفلسطينيين. ويتفق معظم هؤلاء الباحثين على انه يستحيل الآن تحديد عدد الفلسطينيين في العالـــم تحديدا دقيقا بأية وسيلة علمية لسببين على درجة كبيرة من الاهمية ليس من بينهما كفاءة الدارسين. اولهما انه لا يمكن تحديد عدد السكان الفعلي باجراء تعداد وطني نظـرا لتشتت السكان حاليا في عدد كبير من البلدان، وثانيهما انه لم يجر تعداد قانوني للســكان من جانب اية جهة مسؤولـــة (٨).

وبالرغم مما سبق، اجتهد عدد من علماء الديموغرافيا في وضع افتراضات وتقديرات واحيانا تقارير "دقيقة" عن عدد الفلسطينيين، وحجمهم في كل منطقة جغرافية وخصائصهم واتجاهاتهم الديموغرافية. وقد سبقت الاشارة الى ان المكتب المركزى للاحصاء الفلسطيني منها يقدر مجموع عدد الفلسطينيين بـ ٤٤٤٧١٣٨ نسمة في عام ١٩٨١. ووفقا لهذه التقديرات (الواردة في الجدول ٥) فان مناطق اقامة الفلسطينيين هي كالاتي: اسرائيل (١٢ر٤ في المائة)، الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٨ر٩ في المائة)، الدول العربية المضيفة والدول الجاذبة للهجـــرة (٥٣ في المائة) وبقية العالم (٥ر٦ في المائـــة).

---

(٨) Janett Abu Lugad "Demographic Characteristics of the Palestinian Population" in UNESCO. "Palestine Open University - Feasibility Study" (ورقة غير منشورة).

واوجزت جانيت ابو لغد النتائج التي توصل اليها بعض الدارسين بشأن هذا الموضوع في الجدول التالي :

الجدول ٨- تقديرات مجموع عدد السكان الفلسطينيين ، كما سجلت في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠

(بآلاف الافراد)

جهة التقدير	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠
تقديرات دنيا :						
نسبة نمو افتراضية ٣ في المائة	٢٦٠٤	٢٦٨٢		٣١١٠	٣٥٠٠	٣٦٠٥
قصيفي (أ)	٢٦٦٧			٣٠٩٤		٣٥٩٥ (ز)
	٢٦٧٥					٣٧٧٣ (ح)
						٣٨٨٤ (ط)
عيسى (ب)				٣٢١٥		٣٨١٩
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا					٣٨٣٢	
تقديرات وسطى :						
نسبة نمو افتراضية ٣ر٥ في المائة	٢٨٨٣	٢٩٨٤		٣٥٤٤	٤٠٦٧	٤٢٠٩
جريصاتي (ج)		٢٩٦٧				
ابو لغد		٣٠٠٠			٤٠٠٠	٤١٠٠
تقديرات عليا :						
تقديرات خاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية (د)		٣٠٦٠		٣٠٢٤		٤٢٨٣
هاغوبيان وزحلان (هـ)			٣٣٠٠			٤٢٥٠
بدران (و)	٢٩٥٠				٤١٦١	

المصدر : Janet Abu Lughod "Demographic Characteristics of the Palestinian Population" in UNESCO. "Palestine Open University - Feasibility Study" Part II, Annex 1 (Paris, 30 June 1980).

(يتبع)

المصدر (تابع)

(أ) George Kussaifi, "Contribution to the Demographic Study of Palestinian Population," 3eme cycle dissertation, 2 vols., University of Paris I, (October 1976).

(ب) Najib Issa, "Demographic Situation of the Palestinian People". نجيب عيسى ، ورقة مستنسخة اعدت للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (٨ اذار/مارس ١٩٧٩).

(ج) Jacqueline F. Juraissaty, "The Palestinian Dispersion" in Khamsin, No. 2, (1975), pp. 25-45.

(د) "تقرير عن وضع الطفولة والشباب العربي الفلسطيني وتصور العمل الوطني"، منظمة التحرير الفلسطينية، النشرة السكانية للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، العددان ١٠ و ١١ (كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو ١٩٧٦) ص. ٢٠٥.

(هـ) Edward Hagopian and A. B. Zahlan, "Palestine's Arab Population: The Demography of the Palestinians," in Journal of Palestine Studies, vol. III, No. 4 (summer 1974), pp. 32-73.

(و) يستفاد من المؤلفين اغوبيان وبدران ان تقديرات عام ١٩٦٩ قد استمدت من كتاب نبيل بدران المعنون "Census of the Palestinian People Towards the End of 1969," ، مخطوط غير منشور.

(ز) يمثل هذا الرقم اسقاطا يفترض ان معدل الزيادة الكلية قد بلغ فقط نسبة ٣ في المائة سنويا في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠.

(ح) يفترض هذا الرقم معدل زيادة نسبته ٣٫٥ في المائة.

(ط) يدخل في تقديراته نسبة ٣٫٨ في المائة سنويا من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠.

ويمكن ان تعزى التغيرات الواردة في الارقام المعطاة لمجموع عدد الفلسطينيين الى (أ) اختلاف الوسائل الحسابية المستخدمة؛ (ب) اختلاف قاعدة الارقام المستخدمة لوضع الاسقاطات (ج) اختلاف المعدلات المفترضة للزيادة في عدد السكان. لذلك، وبالرغم من الاهتمام العلمي الكامن وراء هذه التقديرات يصعب التحقق من هامش الخطأ التراكمي فيها.

وتتراوح التقديرات لعام ١٩٨٠ (الجدول ٨) بين رقم ادنى يبلغ ٣٥٩٥ مليون نسمة ورقم اعلى يبلغ ٤٢٨٣ مليون نسمة. وبعبارة اخرى، تصل هذه التقديرات الى ٣٩٣٩٠٠٠نسمة، ± ٢٤٤٠٠٠ نسمة (± ٣ر٧ في المائة). واذا تم استيفاء كل تقدير على اساس معدل النمو المفترض فيه (اى من تقدير منخفض نسبته ٣ في المائة الى تقدير مرتفع نسبته ٣ر٨ في المائة) للاعوام ١٩٨٠-١٩٨٣، نصل الى الرقم المحتمل لعام ١٩٨٣ وهو ٤٣٥١٠٠٠ نسمة ± ٤٢٣٠٠٠ نسمة (± ٩ر٧ في المائة).

واجرى استقراء آخر بتطبيق معدل نمو سنوى موحد نسبته ٣ في المائة على تقديرات عام ١٩٨٠. (والواقع ان معدلات النمو قد تراوحت بين ١ر٤ في المائة و٤ر٦ في المائة لمختلف المجموعات السكانية). وعليه، تتراوح التقديرات بين رقم ادنى يبلغ ٣٩٤٠ مليون نسمة ورقم اعلى يبلغ ٤٦٩٤ مليون نسمة. اى نحصل على تقدير يبلغ ٤٣١٧٠٠نسمة، ± ٣٧٧٠٠٠ نسمة (± ٨ر٧ في المائة).

اذا كان من الصعب التحقق بدقة من عدد الفلسطينيين، الا ان التقديرات المذكورة اعلاه تفيد بأن عدد الفلسطينيين قد بلغ ٤ر٤ مليون نسمة تقريبا في عام ١٩٨٣. وبالنظر الى عدم دقة الافتراضات وضعف قاعدة البيانات في بلدان المنطقة، يبدو ان هذا التقدير التقريبي يمكن الوصول اليه في هذه الظروف.

ومن المتوقع ان تظل العقبات التي اعترضت المساعي السابقة لتعداد الفلسطينيين قائمة في المستقبل المنظور. وهو امر مؤسف، ولكنه يضطر الدارسين الى العمل على تحسين تقنيات الاسقاطات المستخدمة. وفي هذا الصدد يستلزم الامر مزيدا من البيانات الدقيقة الى جانب الوصول الى اتفاق مشترك حول العوامل التالية غير المحددة:

(أ) عامل التجنس: لا يزال عدد الفلسطينيين الذين اكتسبوا جنسية بلد الاقامة الحالي (او في بلد آخر) غير معروف. ورغم ان جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية والبعض المقيم في قطاع غزة اكتسبوا الجنسية الاردنية، الا ان عددهم الحالي في الاردن او في اى بلد آخر لم يحقق بعد (٩). وفي بلدان اخرى، تخضع عملية منح الجنسية للفلسطينيين

---

(٩) افترض علماء الديموغرافيا في المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، بين عدد آخر من العلماء، ان ٩٥ في المائة من مجموع الاردنيين المهاجرين الى الكويت مثلا هم فلسطينيون، وان ٨٠ في المائة من الاردنيين المقيمين في مصر فلسطينيون، وهي افتراضات لم تثبت صحتها بالطرق التجريبية.

ضمن امور اخرى ، لتقلب الاجواء السياسية . ويستحيل تقريبا تحديد عدد الفلسطينيين (وذريتهم) ممن يحملون جنسية اخرى او معرفة معدل التجنس المحتمل بالتقريب .

(ب) عامل التزاوج : كان يمكن ان تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاغتراب والفقر وانعدام الجنسية على امكانيات ابقاء الزواج الخارجي كاحدى سمات الزواج الفلسطيني ، ولكن الدلائل التجريبية الخاصة بهذا الموضوع غير متوفرة . ومع ذلك ، تشير المعلومات المتاحة بشأن سكان المخيمات الفلسطينية والمهاجرين الفلسطينيين الى ان حالات الزواج المختلط تتكرر باستمرار . وبالنظر الى وضع المرأة القانوني في معظم بلدان المنطقة ، فقد يعني زواج النساء الفلسطينيات من اشخاص غير فلسطينيين خسارة في عدد الفلسطينيين . وقد لا يكون العكس صحيحا بالضرورة في حالة زواج الرجال الفلسطينيين من نساء غير فلسطينيات الا فيما يتعلق بذريتهم الذين يحتمل ان يحتفظوا بجنسية ابائهم . وهناك نقطة غامضة اخرى ناتجة عن كون المعلومات المتعلقة بحالات التزاوج لا تشير ، فيما لو وجدت ، الى الجنسية السابقة للأزواج الفلسطينيين . والى جانب عامل التجنس ، يمكن الافتراض بان حالات التزاوج ليست في الواقع حالات زواج من الخارج .

(ج) عامل تحديد الجنسية : غالبا ما تغفل البيانات المتوفرة عن التعدادات والبيانات الاحصائية الاخرى الاشارة الى المعايير المستخدمة لتسجيل الجنسية . ويجوز ان ترتبط فئة "الفلسطينيين" بوثيقة رسمية (وثيقة سفر اللاجئين الفلسطينيين او بطاقة الهوية الصادرة عن وكالة غوث اللاجئين (الاونروا)) . كما يمكن ان ترتبط هذه الفئة بالهوية المعلنة من جانب الشخص المستجيب ذاته . وثمة عوامل عديدة تؤثر في الحالة الاخيرة على اعلان الشخص عن جنسيته (ومرتبطة بالضغوط الاقتصادية والجو السياسي والتحيزات الاجتماعية) . ويستفاد من الدراسة الواردة في فصل سابق بشأن هذا الموضوع ان مسألة تحديد الجنسية ليست مجرد مسألة اختيار اكثر العوامل ملاءمة من الناحية العملية لتحديد الجنسية ، اذ غالبا ما تلعب الاعتبارات القانونية والسياسية والاقتصادية والنفسية دورا كبيرا في تحديد جنسية الفرد . وليست هناك دلائل تجريبية لمعرفة عدد الفلسطينيين الذين ما زالوا يعتبرون انفسهم فلسطينيين بعد الحصول على جنسية اخرى . ويحتمل ان تسفر التعريفات العرقية (اى التعريفات التي تنسب خصائص عرقية معينة الى الفلسطينيين) عن وجود اعداد كبرى من الفلسطينيين ، في حين ان التعريفات القانونية (اى التعريفات المرتبطة بحق التمتع بصفة المواطن) قد تسفر عن وجود اعداد اقل . وقد تتغير الارقام المحصلة تبعا للمعايير المستخدمة وللوقت الذى يتم فيه جمع البيانات وكيفية القيام بذلك .

(د) عامل العد المزدوج : نظرا الى اختلاف الوسائل المستخدمة في اجراء التعداد ، يجوز ان يكون الاشخاص الذين تم احصاؤهم في تعداد فعلي اجرى للفلسطينيين المقيمين في منطقة معينة قد ادرجوا في الارقام المحصلة من تعداد قانوني اجرى في منطقة اخرى . والنظر الى تعداد اشكال التشتت الذى تعرض له الفلسطينيون ، ربما يتحول العد المزدوج في بعض الحالات الى عدد متكرر .

خامسا - الخصائص الاقتصادية للشعب الفلسطيني

الف - التكوينات الاقتصادية

١ - تصور لعملية التحول التي تتعرض لها التكوينات الاقتصادية الفلسطينية

كان من أثر عملية التجزئة والتشتت التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ ان ازالت الاسس المادية لوجود اقتصاد فلسطيني قائم بذاته. وتتميز كل من التكوينات الاجتماعية الفلسطينية العديدة، بخصائص اقتصادية مختلفة. فكل من هذه الجماعات أو الشرائح تتطور في ظل عوامل جاذبة وقاهرة تختلف عن العوامل التي تؤثر على غيرها من الجماعات او الشرائح. وعلى العموم، ليس في مقدور الفلسطينيين التحكم بهذه العوامل او حتى تنظيمها. وهذا يدل ضمنا على وجود عدة اقتصادات فلسطينية، تشترك بعضها في خصائص عامة، لكنها لا تشترك بالضرورة في اساليب ومؤشرات اقتصادية متشابهة.

وتخضع التكوينات الاقتصادية الفلسطينية لعملية مزدوجة. فهي عرضة للتفكك الداخلي الذى يؤدى الى اضعاف التفاعل الاقتصادى بين الفلسطينيين ضمن الجماعة أو الشريحة. ومن جهة اخرى، فان العملية الموازية اى التكامل الخارجي، تمثل اما في زيادة اندماج الشريحة في الاقتصاد الوطني لبلد الاقامة او اقتصادقوة الاحتلال، او في عملية هجرة الى بلدان اخرى والاندماج في اقتصاداتها الوطنية. وتتضمن انماط واساليب عملية تفكك وتكامل الاقتصاد ما يلي: استيعاب القوى العاملة، ونمو القوى العاملة، وتمركز القوى العاملة، حسب العمر، وعلاقات نمو القطاعات المختلفة فيما بين الاقتصادين المتفاعلين من خلال هذه العملية المزدوجة، ومستوى تركز رأس المال في المؤسسات الاقتصادية، والتحكم والاساليب التنظيمية المتعلقة بتدفق واستخدام وتكاثر رأس المال ضمن الاقتصاد المتفكك، والمظاهر والممارسات الاستقلالية المتنوعة التي يعمل الاقتصاد الاقوى من خلالها على احتواء الاقتصاد الاضعف والتحكم فيه.

وهناك افتقار شديد الى البيانات التي تتصل بمختلف الاقتصادات موضوع البحث. ومع ذلك، فان ما يتوفر منها يكفي لتقديم تصورات وتفاصيل لها قيمتها حول كيفية حدوث عملية التفكك والتكامل بين مختلف الاقتصادات الفلسطينية والشرائح المنبثقة عنها.

وبالرغم من كون عملية التفكك والتكامل هي العملية الاساسية الا انها ليست العملية الوحيدة التي تشكل الخصائص الاقتصادية للتكوينات الفلسطينية. فبصورة موازية، تؤثر على هذه التكوينات عمليتان اخريان هما: التداخل والتكامل الموازى. ويستخدم تعبير التداخل للاشارة الى عملية التداخل بين الاقتصادات المحلية او تكوين النشاطات الاقتصادية فيما بين

الفلسطينيين ضمن جماعات المهاجرين . وينجم التداخل بين المخيمات على الصعيد المحلي عن مختلف المؤثرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية للاقتصادات المحلية المحيطة. ولقد لوحظت عملية التداخل في المخيمات القائمة في البلدان المضيفة ، ففي الاوقات التي ازدادت فيها القيود السياسية او الاقتصادية المفروضة من جانب الاقتصادات المحيطة ، شهد النشاط الاقتصادي ازدهارا ملحوظا ادى الى التكامل المحلي بواسطة الاساليب التي شرحناها سابقا . ولقد حدث هذا النوع من التداخل كذلك لفترة قصيرة في الاراضي المحتلة خلال فترة الركود التي مني بها الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ومع ان الجماعات الفلسطينية في بلدان المهجر تكون في البدء متكاملة تماما مع الاقتصاد المحلي الا انها تنشأ فيما بينها اتجاهات نحو التداخل لان اواصر القربى وعوامل الجاذبية في داخل اى جماعة اثنية مهاجرة تساعد على نشأة الظروف التي تفضي الى التداخل بشكل او آخر من اشكال النشاط الاقتصادي شبه المستقل ، اذ ينجذب الفلسطينيون الى خدمة مصالح غيرهم من الفلسطينيين سواء بتقديم عمالة مقنعة وغير متفرغة او بتقديم خدمات تحتاجها الجماعة .

اما التكامل الموازى فهو عملية تساهم فيها العوامل الثقافية و السياسية والايديولوجية والاجتماعية في زيادة الوعي القومي الفلسطيني وكان هذا التطور هو العامل الاساسي في قيام منظمة التحرير الفلسطينية و ما اكتسبته من شرعية . ولمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (انظر الفصل السابع) تأثير كبير على هذه العملية وعلى الفلسطينيين في كل المجالات . كذلك تظهر نتائج التكامل الموازى على الصعيد الاقتصادي في صورة مشاريع تجارية فلسطينية خالصة (١) ، كما وتظهر في اطار الجهود المشتركة المبذولة لدعم اقتصادات الاراضي المحتلة حتى تتمكن من مقاومة الضغوط التي يفرضها الاقتصاد الاسرائيلي لاستيعابها . وهذه المساعدة موجهة نحو ابطاء عملية التفكك الداخلي والتكامل الخارجي في تفاعل اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاقتصاد الاسرائيلي .

واحدث مظهر من مظاهر عملية التكامل الموازى هو تأثير رأس المال الفلسطيني ، الآتي بشكل رئيسي من بلدان المهجر . ويتم استثمار رأس المال هذا بشكل تدريجي في المؤسسات التي تقدم الخدمات للفلسطينيين في مختلف المجالات : الثقافية والاجتماعية والتعليمية . ومن الجدير بالذكر ان هناك ما يجذب الرأسماليين الفلسطينيين فيما بينهم ، رغم تباعد مصادر ثروتهم جغرافيا وذلك تحت تأثير مجموعة معقدة من العوامل النفسية والعاطفية تجعلهم يوجهون مواردهم في المجال الاقتصادي بهدف زيادة سرعة عملية التكامل الموازى .

---

(١) هذه المشاريع والمؤسسات تضم تعاونيات صامد ومختلف المؤسسات التابعة لها . لمزيد من التفاصيل انظر الفصل السابع .

٢ - مخطط عام للتكوينات الاقتصادية الفلسطينية القائمة

لا توجد اى جماعة فلسطينية يمكن تصنيفها على انها تتسم بهياكل وملامح اقتصادية تتطابق مع تلك التي تتسم بها جماعة اخرى. ومع ذلك يمكن تصنيف الجماعات الفلسطينية في اربع فئات: (أ) الجماعات التي تعيش داخل فلسطين، (ب) الجماعات الفلسطينية في البلدان المضيفة، (جـ) الجماعات المهاجرة، (د) الجماعات المهاجرة المستوطنة. وهذا التصنيف يتوافق كثيرا مع التصنيف الوارد في الفصل الثالث حيث تم تصنيف هذه الجماعات وفقا للاطار المؤسسي والقانوني لظروف معيشة الفلسطينيين. والاختلاف الاساسي الوحيد هو اضافة الفئة الرابعة، التي تنطبق على الجماعات التي استوطنت خارج منطقة غربي آسيا.

(أ) الجماعات التي تعيش في فلسطين

ينقسم الفلسطينيون الذين يعيشون داخل فلسطين الى ثلاث جماعات وهي: الفلسطينيون الذين يعيشون داخل اسرائيل منذ اقامة هذه الدولة، والجماعة التي تعيش في الضفة الغربية، والجماعة التي تعيش في قطاع غزة. وتشترك هذه الجماعات الثلاث في كونها امتدادات تاريخية للتكوينات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية التي كانت قائمة قبل ١٩٤٨. كما خضعت هذه الجماعات الثلاث لتحول اساسي تحت تأثير الاقتصاد الاسرائيلي الاشد حيوية وقوة. فالاقتصاد الاسرائيلي، سواء بتفاعلاته الموضوعية اوبالسياسة المقصودة يفرض التفكك على وسائل الانتاج المحلية والنشاطات السوقية لصالح وسائل انتاج ونشاطات سوقية اكثر تكاملا مع احتياجاته وتقلباته.

خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ اصبح بالامكان التمييز بين هذه الاقتصادات الثلاثة فيما يتعلق، على سبيل المثال بمدى انتشار وتوزع المستوطنات الاسرائيلية، ومدى استيعاب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي، ودرجة الضوابط القانونية والنوعية على التجارة من الاراضي المحتلة واليها، ودرجة تفكك الانتاج الزراعي، ودرجة استهلاك السلع التي تنتجها اسرائيل. ولقد استوعبت الضفة الغربية وقطاع غزة كذلك عددا كبيرا من اللاجئين في ١٩٤٨، وهذا ما فرض سلوكا اقتصاديا يشبه بشكل جزئي تصرف الجماعات الفلسطينية في البلدان المضيفة. وقد اضافت الخصائص الديمغرافية ودرجة المقاومة السياسية التي ابدتها كل من هذه الجماعات مؤثرا جديدا الى مخططات وتصورات قوات الاحتلال في تعاملها مع كل من هذه الجماعات.

(ب) الجماعات الفلسطينية في البلدان المضيفة (٢)

يمكن تقسيم البلدان المضيفة من الناحية الاقتصادية الى فئتين: البلدان التي يوجد فيها مخيمات للاجئين وتلك التي لا توجد فيها هذه المخيمات. وتشمل الفئة الثانية العراق ومصر. والتمييز بين هاتين الفئتين مهم، لان مخيمات اللاجئين تمثل شرائح اقتصادية مقفلة تتفاعل اقتصاديا مع مراكز النشاط الاقتصادي القريبة التابعة للاقتصاد المحلي (قد تكون هذه المراكز مدنا صغيرة او كبيرة او مناطق زراعية).

تشترك البلدان التي يوجد فيها مخيمات للاجئين في الملامح التالية:

(أ) المخيم وحدة اقتصادية قائمة بذاتها. وتجرى عمليتا التفكك والتكامل مع المراكز الاقتصادية المجاورة التابعة للاقتصاد المحلي ومع المخيمات الاخرى او اقتصاد البلد بشكل عام. اما الهجرة، وخصوصا هجرة القوى العاملة، فهي ظاهرة مستمرة في حياة المخيمات؛

(ب) توجد درجات متفاوتة من التداخل بين اقتصاد المخيم والاقتصاد المحلي؛

(ج) تمثل المخيمات ايضا مراكز ينطلق منها الفلسطينيون الى التكوينات الاجتماعية المحلية. وتزداد كثافة الفلسطينيين في المناطق القريبة من المخيمات وتقل كثافتهم كلما ازدادت المسافة التي تفصل المخيم عن اقرب مركز اقتصادي. ويساهم هذا الواقع الديمغرافي في جعل المخيم مركزا للنشاطات الاقتصادية بعد توسيع حدوده القانونية أو اعادة تنظيمها.

(د) تندمج اعداد كبيرة من الفلسطينيين في المعيشة ضمن المدن الكبرى والصغرى للبلدان المضيفة. وهم يمارسون جميعا نشاطات اقتصادية ويشاركون من الناحية الاقتصادية بطريقة مماثلة لتلك التي يشارك بها المواطنون المحليون، فيما عدا العوائق القانونية المفروضة عليهم في ممارسة هذه النشاطات الاقتصادية، كما شرحنا ذلك في الفصل الثالث.

ويشترك الفلسطينيون في العراق ومصر في ملامح اقتصادية شبيهة جدا بتلك الواردة في الفئة (د). ولكن هناك فرق بين هذين البلدين اذ ان العراق هو مستورد اساسي لليد العاملة الفلسطينية بينما مصر تمثل بلدا مصدرا بشكل اساسي لليد العاملة. من جهة اخرى، فان مصر كانت تمثل بلدا رئيسيا لتعليم الفلسطينيين، ولم تحذ العراق حذوها الا في منتصف السبعينات.

---

(٢) البلدان المضيفة هي: الاردن، الجمهورية العربية السورية، العراق، لبنان، ومصر.

(ج) الجماعات المهاجرة

هي الجماعات التي يعيش فيها الفلسطينيون ويعملون بوصفهم عمالا اجانب مغتربين. وتتواجد هذه الجماعات في بلدان شبه الجزيرة العربية، وغربي آسيا، وشمال افريقيا واوروبا، وفي مناطق اخرى من آسيا وافريقيا.

وتشترك هذه الجماعات في الملامح التاليـــة:

(أ) تندمج هذه الجماعة اقتصاديا في الاقتصاد المحلي من حيث احتياجاته وتقلباته ومتطلباته؛

(ب) نظرا لكون هذه الجماعات تمثل تجمعات اثنية تتصف بملامح داخلية كصلات القربى والانتماء القروى التي تجمع بينها، ينشأ نوع من التداخل في النشاطات الاقتصادية مع طول فترة استيطان هذه الجماعات؛

(ج) بما ان حقوق المواطنة لا تمنح الا لقلة من الفلسطينيين الذين يعيشون ضمن هذه الجماعات فان معظمهم يبحث عن مكان آخر يتقاعد فيه وذلك اما لعدم وجود امكانية لتقاعد المسنيين في تلك البلدان او بسبب القيود القانونية - الاقتصادية المفروضة على المغتربين في مجالي الملكية والاستثمار؛

(د) يمكن ان تتم الهجرة من هذه البلدان في اى وقت من الاوقات.

(د) الجماعات المهاجرة المستوطنة

ينطبق هذا التعريف على الجماعات التي تعيش في امريكا الشمالية والجنوبية وافريقيا واستراليا. ولا يشمل مشروع الدراسة هذا دراسة هذه الجماعات. ومع ذلك، فان كون هذه الجماعات تلعب دورا هاما في جذب المهاجرين من الجماعات الفلسطينية الاخرى (٣).

---

(٣) يصعب تقدير حجم هذه الجماعات. فقد توصلت بعض التقديرات الى ان هذه الجماعات تشكل ٥ الى ١٠ في المائة من الشعب الفلسطيني. وبالتالي قد يصل أعلى تقدير لها الى ٤٥٠٠٠٠٠ فلسطيني في هذه المناطق، بينما يصل اقل تقدير الى ٢٠٠٠٠٠٠ فلسطيني. انظر المكتب المركزى الاحصائي الفلسطيني، "المجموعة الاحصائية الفلسطينية لعام ١٩٨١" العدد ٣ (دمشق، ١٩٨١)؛ "والجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الامريكية"، الجزء الاول والثاني، وشؤون فلسطينية العدد ٩٩ (شباط/فبراير ١٩٨٠) ص ٨٤ - ١٠٦، والعدد ١٠٠ (آذار/مارس ١٩٨٠) ص ٦٦ - ٨٧.

نظرا للد ور المتزايد الذى تلعبه عملية التكامل الموازى فلا بد من الا شارة اليها هنا بايجاز لنكمل الصورة التي رسمناها للقوى المحركة الا جتماعية والا قتصاد ية التي تحدد الواقع الفلسطيني . وتشترك هذ ه الجماعات في الخصائص الا قتصاد ية العامة التالية :

(أ) من الناحية الا قتصاد ية تعتبر هذ ه الجماعات مند مجة تماما في الا قتصاد المحلي . ومع ذ لك فان عوامل التد امج بينها قوية ، وهناك اشكال خفيفة لكن محسوسة لا قتصاد فرعي محلي ضعيف . وهذ ه الا شكال تشمل مايلي : المشاريع التجارية العائلية ، المهاجرون الفلسطينيون الجد د الذ ين يعملون لد ى مهاجرين آخرين اقد م و أكثر استقرارا ، المشاريع الفلسطينية المشتركة ، هيكل للائتمان في د اخل الجماعة يقوم على الثقة ويعتبر تقد يم الضمان فيه امرا ممجوجا من الناحية الا جتماعية ، ولكن ليس لهذا الهيكل اطار قانوني ، المؤسسات الا جتماعية التي تخد م الجماعة وتقوم الجماعة بتمويلها فتوفر بالتالي مجالا ت للتفاعل الا قتصاد ى لهذ ه الجماعة ،

(ب) ان امكانية حصول المهاجرين الوافد ين الى تلك الجماعات على حقوق المواطنة تخلق لد يهم الحافز الى توظيف اموالهم في مشاريع تجارية وامتلاكها . فضلا على ان هذا الحق يزيد من تحركهم الا جتماعي والا قتصاد ى . كما ان حق المواطنة يخلق الظروف الملائمة لا ستقرار وامن المسنين ، فلا يضطرون الى مغاد رة البلد عند ما يبلغون سن التقاعد كما هو الحال في الجماعات المهاجرة ،

(جـ) ان الشرائح الموجود ة ضمن هذ ه الجماعات قد حققت وفرة اقتصاد ية وتعمل بنشاط على انشاء ود عم المؤسسات التي تعزز عملية التكامل الموازى فيما بين الفلسطينيين .

٣ - البيانـــــات

اتاحت المشاهدات الميدانية ، والمقابلات ، وبعض دراسات المدينة اكثر من نظـرة عميقة في الظروف الاقتصادية للمجتمعات الفلسطينية . غير ان هذه البيانات تظل غير كاملـة ، لا سيما فيما يتعلق بالاحصاءات الاقتصادية والديموغرافية الاساسية التي يجب ان تؤخـــذ من عمليات التعداد او دراسات المدينة التي تجرى بصورة مستمرة . ولا يزال الجزء الرئيسي من البيانات من البلدان المضيفة وبلدان المهجر غير متوافر حتى الان . على حين يعانـــي الجزء المتاح من البيانات ، الذى تم تدقيقه ومراجعته بعناية ، من اوجه قصور عديدة من بينها :

(أ) توقف بلدان عديدة عن السماح بنشر البيانات المتعلقة بالواقع الفلسطيني والمتاح منها حاليا لا يعدو بيانات قديمة ترجع الى سنوات مختلفة فيما يختص ببلدان مختلفة مما يعوق عقد المقارنات المفيدة ؛

(ب) ان مجموعات البيانات الكاملة المتاحة الوحيدة صادرة عن مصادر اسرائيلية . وقد قام مكتب التعداد الفلسطيني في السنوات الاخيرة باتخاذ خطوات جديرة بالتقدير لسد الفراغ في البيانات ؛

(ج) يختلف الحد الادنى للعمر الذى تقدر على اساسه ارقام القوى العاملة باختلاف الدول والمصادر . فالبعض يستخدم سن ١٤ فما فوق ، والبعض الاخر يستخدم ١٠ سنوات فما فوق ، ومازال آخرون يستخدمون ست سنوات فما فوق .

ولتجنب تضليل القارئ ، فان الجداول المرفقة بهذا الفصل تشمل السنة التي وردت فيها اخر البيانات المتاحة وخط العمر للقوى العاملة ، وتشير الى الجداول الاكثر شمـــولا في المجموعة الاحصائية الملحقة بهذه الدراسة .

الجدول ٩ - (تابـــــع)

السنة / البلد	السنة / المصدر	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
ن = ح ÷ هـ		١ر١	١٠ر١	١٣ر٧	٢٧ر٥	٣٣ر٣	٣٦ر١	٣٥ر٧	٣٦ر٥	٣٥ر٦	٣٩ر٠	٤٣ر٠	-
س = ط ÷ و		٥ر٥	١١ر٩	١٩ر١	٢٧ر٧	٣١ر٥	٣٢ر٧	٣٢ر٢	٣١ر٥	٣٠ر٨	٣٢ر٢	٣٥ر٠	-

المصادر: ١ - مستقاة من جدول TA 2 ، ص ٢٨ في TEAM/SDI/WP 5 ، للسنوات التالية: ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧٤، ١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٧٩ والمكتب المركزى للاحصاءات في اسرائيل، المجموعة الاحصائية لاسرائيل ١٩٨١، رقم ٣٢ - بالنسبة لارقام ١٩٨٠ .

٢ - مستقاة من نفس المصدر، لارقام عام ١٩٨٠ و TEAM/SDI/WP 8 للارقام من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٩؛ الجدول T 13 ، ص ٢٩ .

٣ - نفس المصـــــــدر .

الجـــدول ٩ - (تابـــــع)

السمة / البلـــد	السنة المصدر	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
ز - قوة العمل في اسرائيل (الضفة الغربية)	٣	٨ر٤	١٤ر٧	٢٥ر٦	٣٤ر٩	٣٨ر٦	٤٢ر٤	٤٠ر٢	٣٧ر١	٣٥ر٥	٣٦ر٨	٣٩ر٨	-
ح - قوة العمل في اسرائيل (قطاع غزة)	٣	٦	٥ر٩	٨ر٢	١٧ر٥	٢٢ر٧	٢٦ر٣	٢٥ر٩	٢٧ر٨	٢٧ر٥	٣١ر٤	٣٤ر٣	-
ط - قوة العمل في اسرائيل (المجموع)	٣	٩ر٠	٢٠ر٦	٣٣ر٨	٥٢ر٤	٦١ر٣	٦٨ر٧	٦٦ر١	٦٤ر٩	٦٣ر٠	٦٨ر٢	٧٤ر١	-
المعدل الخام (المجموع)		١٧ر٠	١٧ر٨	-	-	-	١٩ر٦	-	١٨ر٧	-	١٨ر٦	١٨ر٦	-
ى = ز ÷ أ		١ر٤	٢ر٤	-	-	-	٦ر٤	-	٥ر٥	-	٥ر٣	٥ر٧	-
ك = ح ÷ ب		٢ر	١ر٦	-	-	-	٦ر٤	-	٦ر٥	-	٧ر٠	٨ر٠	-
ل = ط ÷ ج		٩ر	٢ر١	-	-	-	٦ر٤	-	٥ر٩	-	٦ر٠	٦ر٥	-
م = ز ÷ د		٧ر٦	١٢ر٨	٢١ر٩	٢٧ر٩	٣٠ر٥	٣١ر٠	٣٠ر٣	٢٨ر٦	٢٧ر٩	٢٨ر٠	٣٠ر	-

(يتبـــــع)

الجدول ٩ - قوة العمل والسكان في الاراضي المحتلة

(بالالاف)

السمة / البلد	السنة المصدر	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
أ - السكان													
الضفة الغربية	١	٥٩٥ر٢	٦٠٣ر٩				٦٦١ر٦		٦٧٠ر٩		٦٩٠ر٤	٦٩٩ر٦	٧٠٤ر٠
ب - السكان													
قطاع غزة	١	٣٦٢ر٢	٣٦٧ر٧				٤٠٨ر٥		٤٢٩ر٠		٤٥٠ر٢	٤٣٢ر٦	٤٤١ر٩
ج - السكان													
المجموع	١	٩٥٧ر٤	٩٧١ر٦				١٠٧٠ر١		١٠٩٩ر٩		١١٤٠ر٦	١١٣٢ر٢	١١٤٥ر٩
د - قوة العمل													
الضفة الغربية	٢	١٠٩ر٩	١١٤ر٦	١١٦ر٨	١٢٥ر٢	١٢٦ر٤	١٣٧ر٠	١٣٢ر٥	١٢٩ر٧	١٢٧ر٣	١٣١ر٥	١٣٢ر٠	١٣٣ر٥
هـ - قوة العمل													
قطاع غزة	٢	٥٢ر٩	٥٨ر٧	٥٩ر٨	٦٣ر٦	٦٨ر٢	٧٢ر٩	٧٢ر٦	٧٦ر١	٧٧ر٢	٨٠ر٤	٧٩ر٦	٨٠ر٢
و - قوة العمل													
المجموع (بالالاف)	٢	١٦٢ر٨	١٧٣ر٣	١٧٦ر٦	١٨٨ر٨	١٩٤ر٦	٢٠٩ر٩	٢٠٥ر١	٢٠٥ر٨	٢٠٤ر٥	٢١١ر٩	٢١١ر٦	٢١٣ر٧

(يتبـــع)

باء - الجماعات المحلية في فلسطين

١ - قوة العمـــــل

من السمات البارزة لقوة العمل في الاراضي المحتلة محاولة استيعابها بصفة مستمرة داخل الاقتصاد الاسرائيلي (٥). ويبين الجدول ٩، الذى يغطي فترة عشر سنوات، السكان، وقوة العمل، والمعدل الخام، ونسبة الاستيعاب، والاستيعاب الخام بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة. ويتضح من واقع ارقام نسبة الاستيعاب في كلتا المنطقتين وفي المناطق الاخرى، ان الاتجاه العام هو تزايد درجة الاستيعاب. وقد تباطأ المنحنى لفترة قصيرة بعد عام ١٩٧٤ ولكنه عاود اتجاهه التصاعدى بعد عام ١٩٧٧. ويرجع تباطوء المنحنى في عام ١٩٧٤ الى الكساد الذى اصاب الاقتصاد الاسرائيلي. وقد بلغت نسبة الاستيعاب في قطاع غزة ٤٣ في المائة، ووقفت النسبة في الضفة الغربية عند ٣٠ في المائة، وبلغت نسبة الاستيعاب في المنطقتين معا ٣٥ في المائة. وباستخدام تحليل الانحدار، تصبح معدلات الاستيعاب عن الفترة كلها على النحو التالي: الضفة الغربية + ٧٥ر١ في المائة؛ قطـــاع غـزة + ٣ر٧٣ في المائة؛ المجموع + ٢ر٤٧ (٦). وعلى الرغم من فترة الركود القصيـرة، فان من الواضح ان درجة استيعاب قوة العمل في قطاع غزة اسرع من نظيرتها في الضفة الغربية. وقد اسفر اسقاط ديموغرافي، على اساس البيانات المتاحة، عن نسبة استيعاب تزيد عن ٥٠ في المائة في الفترة من نهاية ١٩٨٣ حتى نهاية ١٩٨٥. كما ان شكل الاستيعاب مثير للقلق حيث يستمر استخدام العمال من الاراضي المحتلة " في الدرجات الدنيا من السلم المهني في كثير من الاعمال الوضيعة او الموسمية التي لا تجتذب كثيرا القوة العاملة الاسرائيلية" (٧).

---

(٥) يحدد الاستيعاب مع الاخذ في الاعتبار وجود اقتصادين الف وباء. فاذا كان جزء من قوة العمل أ، مشاركا بالعمل في اقتصاد باء، وقوة العمل الباقية أ ١ مشاركة بالعمل في اقتصاد ألف، فان نسبة استيعاب الف الى باء هي أ ٢ ÷ (أ ١ + أ ٢). (اى قوة العمل من الاقتصاد ألف المشاركة بالعمل في اقتصاد باء مقسوما على قوة العمل الاجمالية للاقتصاد ألف). ويكون معدل الاستيعاب هو الاختلاف بين الف وباء على مر الزمن. ويحدد الاستيعاب الخام بوصفه (أ ١ مقسوما على عدد السكان) حيث يمثل عدد السكان هنا مجموع السكان للاقتصاد الف. ويفيد الاستيعاب الخام في القاء الضوء على علاقة الاستيعاب بنمو السكان ومن ثم على الهجرة. كما ان الاستيعاب مفيد في قياس الاستيعاب الفعلي لقوة العمل.

(٦) ان استخدام الانحدار المستقيم هنا ليس توفيق المنحنيات الافضل. غير ان هذه الحسابات تعتبر كافية لاغراض المقارنة. كما انها ملائمة للتنبوءات القصيرة الامد. ويعطي المنحنى اللوغاريتمي الطبيعي توفيقا افضل في حالة التنبوءات الطويلة الامد وللتقديرات في اطار مدى معلوم.

(٧) منظمة العمل الدولية، العمل الذى تم اتخاذه بشأن القرار الذى اعتمده مؤتمر العمل الدولي في جلسته التاسعة والخمسين حتى الرابعة والستين، (جنيف، ١٩٧٩)، ص ٣٠.

وقد حظيت آثار هذه السياسة على الزراعة في الاراضي المحتلة باهتمام الكثير من الباحثين. وتشير بعض هذه الدراسات الى ان من بين الاثار المترتبة على الربط بين الزراعة الاسرائيلية والزراعة في الضفة الغربية ادخال تحسين نوعي على الزراعة في الضفة الغربية. فقد ازدادت انتاجية الفلاحين الفلسطينيين بالمقارنة بالاسرائيليين من ١ : ٧ر٣ (١٩٧٠) الى ١ : ٢ر١ (١٩٧٦) غير ان القطاع الزراعي قد شهد اخضاعا متزايدا للاولويات الاسرائيلية (ناهيك عن الاستيلاء على مساحات شاسعة من الاراضي العربية لاغراض الاستيطان (١١). ولقيت الصناعة نفس المصير الذى تعرضت له الزراعة. وبادئ ذى بدء فان الكثافة الرأسمالية للمؤسسات صغيرة ولا تكاد توجد هناك مشاريع صناعية كبيرة. وكان النمو الوحيد الذى تحقق في القطاع الصناعي في انتاج مواد البناء والزيوت لتلبية الاحتياجات المتزايدة لهذين القطاعين في الاقتصاد الاسرائيلي (١٢).

٣ - الاستيطان

تشهد عملية الاستيطان في الاراضي المحتلة توسعا سريعا تمشيا مع السياسة المعلنة للحكومة الاسرائيلية القاضية بايجاد امر واقع لا يمكن الرجوع عنه بحلول عام ١٩٨٥، بحيث يتم دمج هذه الاراضي نهائيا كجزء من اسرائيل. والارقام المتاحة في هذا المجال مذهلة رغم كونها تعود الى عام ١٩٨٠ وهي ارقام غير وافية، كما ذكرنا، وقد انشئت مستوطنات عديدة منذ ان تم وضعها. ويلخص الجدول التالي هذه الحقائق:

---

(١١) ابراهيم دقاق، " نحو برنامج انمائي للصمود في الاراضي المحتلة" شؤون فلسطينية، العدد ١٢٦ (ايار/مايو ١٩٨٢ من ص ١٠- ١٤.

(١٢) يركز كل من دقاق نفس الكتاب، ابو كشك المرجع نفسه على التنمية الصناعية الهزيلة نموها لتلبية احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي.

وقد حدث التحول الرئيسي في التوزيع القطاعي لقوة العمل في هذه الاراضي في قطاع الزراعة، مع وجود زيادة هامشية طفيفة في العاملين في قطاع الصناعة." وفي الضفة الغربية، انخفضت النسبة المئوية لمجموع العاملين في الزراعة من ٢٤ في المائة في عام ١٩٦٩ الى ١٠ في المائة عام ١٩٧٣ والى ٧ في المائة في عام ١٩٨٠. وفي قطاع غزة انخفضت النسبة المئوية من ٣٦ في المائة في عام ١٩٦٩ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٧٣ والى ١٥ في المائة في عام ١٩٨٠"(٨). وكانت النسبة المئوية لقوة العمل المستخدمة في الزراعة مناصفة تقريبا في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٠ بالنسبة للمنطقتين معا. ويصور الجدول رقم ١٠ التوزيع القطاعي لقوة العمل. ويشير تحليل لمشاركة المرأة في قوة العمل الى انه لم يتم رصد اية تغيرات هامة في نوعية وحجم مشاركة المرأة في قوة العمل في الاراضي المحتلة في الفترة ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠. غير ان الارقام تشير بالفعل الى حدوث تحول هام من نظام الاستخدام الذاتي الى نظام العمل بالاجر بين النساء في تلك المناطق نتيجة ادماج اقتصاديات الاراضي المحتلة بسرعة في الاقتصاد الاسرائيلي (٩).

٢ - القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية

يمكن الكشف بوضوح عن عملية التفكك الداخلي والتكامل الخارجي مع الاقتصاد الاسرائيلي من خلال تحليل لاوضاع الزراعة، والصناعة، والتجارة واجمالي الناتج القومي، والخدمات. ويمكن القول باختصار بان الاراضي المحتلة قد اصبحت حاليا اسواقا مقصورة على الاقتصاد الاسرائيلي. وتلبي اقتصاديات هذين القطاعين احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي فيما يتعلق بالانتاج، وعليها ان تسدد الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من اسرائيل. وبالمقارنة، فان ٩٠ في المائة من قيمة واردات داخل الاراضي المحتلة، قد جاءت من اسرائيل في الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٧. وتأتي هذه المناطق في المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة الامريكية، كمناطق متلقية للصادرات الاسرائيلية (١٣ في المائة لعام ١٩٧٧)(١٠). وتحمي اللوائح الاسرائيلية المنتجات الاسرائيلية من المنافسة مع المنتجات المناظرة من الاراضي المحتلة، ومن بينها بعض المنتجات الزراعية، كما تتجه للتأثير على واردات الاراضي المحتلة بحيث تجعلها تعتمد بصورة متزايدة على الانتاج الاسرائيلي.

---

(٨) انظر TEAM/SDI/WP 8، الباب السابع ص ٥٨ وبخاصة البندين ٧/٦ و ٧/١٠.

(٩) انظر TEAM/SDI/WP 8، الباب العاشر، ص ٨٤.

(١٠) يصور ابو كشك بوضوح هذا التفاعل في التجارة والصناعة، في كتاب بكير ابو كشك "الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، صامد الاقتصادي، رقم ٣٣ (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١) من ص ٣٤ الى ص ٣٩، وانظر ايضا كتاب أركادي Brian Van Arkadie Benefits and Burdens: A report on the West Bank and Gaza economies since 1967 (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 1977).

الجدول ١٣ - (تـــابع)

السمـــات البـــلد	فلسطين المحتلة (اسرائيل)	الضفة الغربية	قطاع غزة	لبنان (مخيمات)	الجمهورية العربية السورية	العراق	الاردن	مصر	الكويت	المملكة العربية السعودية	الامارات العربية المتحدة	قطر
الاناث العاملات في الخدمات	-	-	٦٥٩	١٣٠٤	١٥١	١٢٦٤٨	١٨٩	٣٥٩٢	٢٥١٠	٩٩١	-	-
الاناث العاملات في الخدمات (النسبة المئوية)	-	-	(٤٢)	(٥٤)	(٥٥)	(٢٢٪)	(٦٦٪)	(٩١٪)	(٩٥٪)	(٩١٪)	-	-
السنـــة	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٩	

المصـــدر: احتسبت هذه الارقام من المجموعة الاحصائية لغرض هذه الدراسة؛ (TEAM/SD2/SA) :
جداول ر ٢٠ ، ر ٢١ ، ر ٢٣ ، ر ٢٣ (أ) ، ر ٢٤ (أ) ، ر ٢٥ ، ر ٢٦ ، ر ٢٧ ، ر ٢٨ (ب) ، ر ٢٩ ، ر ٣٠ ، ر ٣١ .

ملحـــوظة: (أ) الارقام ليست متوفرة عن تلك السنـــة.

دال- مجتمعات المهجـــــرة

تكونت هذه المجتمعات في الأصل من مهاجرين يبحثون عن فرص للعمل. ومن ثم جاء تكوينها على أساس الاندماج الاقتصادى بالمجتمعات الجديدة. وقد بدأ الفلسطينيون في شبه الجزيرة العربية يكونون تشكيلاتهم الاجتماعية كمجتمعات مهاجرين. وبتحليل البيانات الاحصائية العائدة للكويت في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ (١٤) تتبين الاتجاهات التالية التي تتميز بها كـــل بلدان الخليج.

(أ) بلغ معدل النمو السنوى للقوى العاملة الفلسطينية (١٠ سنوات فما فوق) اثناء تلك الفترة ٦ر٥٥ بالمائة، أى بمعدل نمو أبطأ من معدل نمو السكان الفلسطينيين في الكويت اثناء الفترة نفسها، الذى بلغ ٦ر٦٩ بالمائة، الامر الذى يفترض تعاظم الاتجاه نحو استقرار الأســـر. وكلا المعدلين مرتفع، على الصعيدين الفلسطيني والاقليمي، مما يدل على استمرار الهجرة الـــى الكويت على نطاق واسع.

(ب) بلغ معدل النمو السنوى لقوة العمل ٢ر٧٦ بالمائة اثناء الفترة نفسها. ومن الواضح ان هذا المعدل هو أقل بكثير من معدل نمو القوى البشرية، مما يدفع الى الاستنتاج بأن الظاهرة الرئيسية للهجـرة هي هجرة الأسر.

(ج) انخفض معدل المشاركة الاقتصادية من ٤٨ر٨ بالمائة في عام ١٩٧٠ الى ٤١ بالمائة في عام ١٩٧٥، الأمر الذى يدل على نمو غير متناسب لقطاعات السكان غير الناشطين اقتصاديـــا (كالطلاب والاطفال غير البالغين، وربات البيوت، والمسنين).

(د) كانت النسبة بين الجنسين ١٠٠/١٢٠ في عام ١٩٧٠ وانخفضت الى ١٠٠/١١٢ في عام ١٩٧٥، الامر الذى يدل على حدوث هجرة كبيرة بين الاناث وعلى أن التشكيلات الفلسطينية أخذت تقترب اكثر فأكثر من التشكيلات الاجتماعية الطبيعية عوضا عن أن تكون على شكل تجمعات مهاجرين يغلب فيها عدد الذكور.

ويتبيّن من الجداول ٩- ١١ ما يلي:

(أ) في أواسط السبعينات، كانت معدلات النشاط العام في الكويت والمملكة العربيـــة السعودية والامارات العربية المتحدة مرتفعة للغاية. ويدل ذلك على الدرجة التي وصلت اليها تلك المجتمعات في تكوين تشكيلات مستقرة (أى الأسر). وتأتي الكويت في المقدمة من حيث درجة الاستقرار، وتليها المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة. وقد بلغت المشاركة

---

(١٤) انظر الجداول T 28 و T 28(a) و (b)في TEAM/SD2/SA.

الجدول ١٣ - نشاط الاناث

السمات / البلد	فلسطين المحتلة (اسرائيل)	الضفة الغربية	غزة	قطاع لبنان (مخيمات)	الجمهورية العربية السورية	العراق	الاردن	مصر	الكويت	المملكة العربية السعودية	الامارات العربية المتحدة	قطر
العدد الاجمالي للسكان الاناث	٣١٥٦٠٠	٣٥٢٨٠٠	٢٢٢٣٠٠	٣٤٣٠٧	٧٥٢٧٣	٨١٨٥	٩٥٩٤٠٨	١١٨٦١	٩١٥٨٦	٣٧٠٥٧	١٠١٨٨	-
العدد الاجمالي للسكان الاناث (النسبة المئوية)	(٤٩)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٤٨)	(٤٥)	(٤٩)	(٤٠)	(٤٧)	(٤٥ر٥)	(٣٨)	-
قوة العمل من الاناث	٢٠٣٠٠	٢٤٨٠٠	٥١٠٠	١٦١٠	٢٦٨٤	٣٠٩	-	٤٤٧	٣٩٣٦	٢٧٠٧	١١٣٧	-
قوة العمل من الاناث (النسبة المئوية)	(١٠٥)	(١٨ر٥)	(٦ر٤)	(١١)	(٨)	(٨)	-	(٨)	(٩)	(١٢)	(١٠)	-
النساء العاملات	٢٠٠٠٠	٢٤٥٠٠	٤٩٠٠	١٥٣٣	٢٣٩٩	٢٧٧	٥٨٧٨٨	٢٨٧	٣٩٣٦	٢٦٤١	١٠٨٥	-
النساء العاملات (النسبة المئوية)	(١٦)	(١٩)	(٦)	(١١)	(٨)	(٧)	(٢٣)	(٦)	(٩)	(١٢)	(٩)	-
الاناث العاملات في الزراعة	-	-	-	٢٦٠	٤١١	٣	٤١٠١٤	١١	-	١٩	-	-
الاناث العاملات في الزراعة (النسبة المئوية)	-	-	-	(١٦)	(١٧)	(١)	(٦٩)	(٤)	-	(١)	-	-
الاناث العاملات في الصناعة	-	-	-	٤٩٣	٦١٤	٧١	٣٦٥٢	٤٥	١١٠	٩٣	٩	-
الاناث العاملات في الصناعة (النسبة المئوية)	-	-	-	(٣١)	(٢٦)	(٢٦)	(١٦)	(٦)	(٣)	(٤)	(١)	-

(يتبع)

الجدول ١٢ - (تابـــــع)

السمات / البلد	فلسطين المحتلة (اسرائيل)	الضفة الغربية	قطاع غزة	لبنان ، ١مخيمات	الجمهورية العربية السورية	العراق	الاردن	مصر	الكويت	المملكة العربية السعودية	الامارات العربية المتحدة	قطر
العاملون في الزراعة	١٩٠٠٠	٣٤٥٣٠٠	١٤٤٠٠	١٥٩٥	٢٦١٠	١٩	-	١٩٦	٨٤٨	٨٨١	٧٩	-
العاملون في الزراعة (النسبة المئوية)	(١٥)	(٢٦)	(١٨)	(١١)	(٩)	ر٥،	-	(٤)	(٢)	(٤)	(١)	-
العاملون في الانتاج	٦٤٦٠٠	٦١٧٠٠	٤١٧٠٠	٧٧٣٨	١٦٦٢٢	١٧٤٢	-	١٢٢٢	١٧٠٤١	٥٨٧٥	٣٦١٠	-
العاملون في الانتاج (النسبة المئوية)	(٥١)	(٤٧)	(٥٢)	(٥٤)	(٥٧)	(٤٦)	-	(٢٦)	(٣٨)	(٢٦)	(٣١)	-
السنة	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٩

لمصـــدر: احتسبت هذه الارقام من المجموعة الاحصائية لاغراض هذه الدراسة (TEAM/SD2/SA .) ،

الجداول: ر ٢٠ ، ر ٢١ ، ر ٢٢ ، ر ٢٣ (أ) ، ر ٢٤ (أ) ، ر ٢٥ ، ر ٢٦ ، ر ٢٧ ، ر ٢٨ (ب) ، ر ٢٩ ، ر ٣٠ ، ر ٣١ .

ملحوظة: (أ) البيانات ليست متوفرة بالنسبة الى تلك السنة .

الجدول ١٢ - التوزيع المهنـــي

السمات البلد	فلسطين المحتلة (اسرائيل)	الضفة الغربية	غزة	قطاع	لبنان	الجمهورية العربية السورية	العراق	الاردن	مصر	الكويت	المملكة العربية السعودية	الامارات العربية المتحدة	قطر
الفنيون المستخدمون	١٦٣٠٠	١٠١٠٠	٥٥٠٠	١٢٤٨	(٠ (مخيمات)	٣٨٥٩	٧١٢	-	٨٨٤	١١٤٤٩	١٢٥٨٩	٣٨٠٢	-
الفنيون المستخدمون (النسبة المئوية)	(١٣)	(٨)	(٧)	(٩)		(١٣)	(١٨)	-	(١٩)	(٢٥)	(٥٦)	(٣٣)	-
العاملون في الادارة والتسيير	١٣٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	٣٢		١٨٦	٨٧	-	٢٣٠	٥٣٤	٥٧٠	٥٨٢	-
العاملون في الادارة والتسيير (النسبة المئوية)	(١)	(١)	(١)	(٠ر٢)		(٠ر٦)	(٢)	-	(٥)	(٢)	(٢ر٥)	(٦)	-
العاملون المكتبيون	٦٣٠٠	٣٥٠٠	١٨٠٠	٤٩٧		٢٤٢٤	٥٤٩	-	٢٤٥	٧٩١٠	١٢٠٥	٢٥٢١	-
العاملون المكتبيون (النسبة المئوية)	(٥)	(٣)	(٢)	(٣)		(٨)	(١٤)	-	(٥)	(١٧)	(٥ر٥)	(٢٢)	-
الباعة المستخدمون	٧٧٠٠	١٣٣٠٠	٩٠٠٠	١٤٥٥		٢٥٠٦	٢٩٣	-	٩٣٢	٣٦٠٥	٦٢٩	٦٤٨	-
الباعة المستخدمون (النسبة المئوية)	(٦)	(١٠)	(١١)	(١٠)		(٩)	(٧)	-	(٢٠)	(٨)	(١٠)	(٥)	-
العاملون في الخدمات	١١٥٠٠	٨٨٠٠	٦٧٠٠	١٨٣٥		٢١٥٢	٣٢٨	-	٣٧٤	٣٨٨١	٧٢٢	٣٢٥	-
العاملون في الخدمات (النسبة المئوية)	(٩)	(٧)	(٨)	(٣)		(٧)	(٨)	—	(٨)	(٩)	(٣)	(٣)	-

(يتبـــع)

ولم تقتصر اقامة الفلسطينيين في البلدان المضيفة على المخيمات . فقد اندمج الكثيرون منهم ، ولا سيما من كانت لديهم الوسائل المادية لذلك ، اقتصاديا واجتماعيا مع السكان المحليين . واصبح الفلسطينيون المقيمون خارج المخيمات جزءاً لا يتجزأ من قوة العمل ومشاركين في النشاط الاقتصادي ، بالقدر الذي تسمح به القوانين المحلية . ولكن البيانات المتوفرة تحول دون امكانية التحدث بشيء من الثقة عن درجة المشاركة الاقتصادية لهؤلاء الفلسطينيين ، او عن مشاركتهم الفعلية في قوة العمل ، او عن توزيع الاجور التي يتقاضونها .

ويتبيّن من الارقام المتضمنة في الجداول الواردة في هذا الفصل ما يلي :

(أ) - يتضمن الجدول ١١ مقارنة بين المعدلات الاولية للنشاط الاقتصادي في هذه البلدان . ولكن يتعذر اجراء مقارنة بين معدلات المشاركة بالنظر لاختلاف القاعدة التي تحتسب على اساسها القوى العاملة في البلدان المختلفة .

(ب) - ارتفاع معدلات البطالة في مصر (١٩٧٦) والجمهورية العربية السورية (١٩٧٠) . ولا يمكن الخروج باستنتاج آخر سوى ان المصادر الاخرى اشارت الى ان مصر تعتبر مصدّرا للقوى العاملة الفلسطينية بكل معنى الكلمة .

(د) ارتفاع نسبة العمالة في قطاع الخدمات بشكل عام في كل البلدان المضيفة في حين ان العمالة في الزراعة منخفضة ، فيما عدا الاردن ، حيث تشمل الارقام ايضا مواطني شرق الاردن .

(هـ) بالنسبة الى التوزيع المهني (الجدول ١٢) تبين الارقام بشكل عام ارتفاع نسبة المشاركة في المهن الانتاجية . اما نسبة المشاركة في اعمال الادارة والتسيير فهي منخفضة بوجه عام . ومن الجدير بالذكر ان نسبة الفنيين مرتفعة في كل من مصر والعراق والجمهورية العربية السورية .

(و) تعتبر مشاركة الاناث في قوة العمل هامشية بالمقارنة مع نسبتهن الى عدد السكان . والاناث على العموم يعملن في الصناعة في جميع البلدان ، فيما عدا الاردن حيث يعمل معظمهن في الزراعة (انظر الجدول ١٣) .

(ز) تتألف النسبة العظمى من قوة العمل (فيما عدا في الاردن) من العاملين بأجر .

الجدول ١١- قوة العمل

البيانات / البلد	فلسطين	الضفة الغربية	غزة	قطاع لبنان (١٠ مخيمات العربية السورية	الجمهورية العراق	الاردن	مصر	الكويت	المملكة العربية السعودية	الامارات العربية المتحدة	قطر
	المحتلة (اسرائيل)										
مجموع السكان الفلسطينيين	٦٣٩٠٠٠	٧٠٤٠٠٠	٤٤١٩٠٠	٦٨٢٥٩	١٥٥٧٢٣	١٨٠٩٥	١٩٥١(أ) ٩٦٨	٢٩١٦٤	١٩٣٩٦٦	٨١٣٤٩	٢٦٩٦٧	٢٢٥٠٠
القوى العاملة	١٤٤٦٠٠	٤٠٠٩٠٠(ب)	٢٤٢٩٠٠ب	٤٨٢٨٦ج	١٠٠٨٠٤ج	١٠٢٧٥ج	غير متوفر(هـ)	٢٢٢٢٦(د)	١١١٢٧٦ج	٤٥١٥٩(ز)	١٨٢٩٦(د)	
حجم قوة العمل الفلسطينية	٢٢٠٠	١٣٣٥٠٠	٨٠٢٠٠	١٤٨٩٤	٣٢٥٥٣	٣٩٩٧	غير متوفر(هـ)	٥٥٢٨	٤٥٢٦٨	٢٢٧٢٣	١١٩٥٢	٤١٢٣
معدل النشاط العام (بالمائة)	١٣ (٢١)	(١٩)	(١٨)	(٢٢)	(٢١)	(٢٢)	غير متوفر(هـ)	(١٩)	(٢٣)	(٢٨)	(٤٤)	(١٨)
معدل المشاركة (بالمائة)	(٣٨)	(٣٣)	(٣٣)	(٣١)	(٣٢)	(٣٩)	غير متوفر(هـ)	(٢٥)	(٤١)	(٥٠)	(٥٠)	(٦٥)
السنة	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٩

المصدر: احتسبت هذه الارقام من المجموعة الاحصائية لغرض استخدامها في هذه الدراسة (TEAM/SD2/SA).
الجداول ر ٢٠، ر ٢١، ر ٢٢، ر ٢٣ (أ) ر ٢٤ (أ)، ر ٢٥، ر ٢٦، ر ٢٧، ر ٢٨ (ب)، ر ٢٩، ر ٣٠، ر ٣١ .

ملحوظات :
(أ)- جميعهم اردنيون
(ب) - ١٤ عاما فما فوق
(ج) - ١٠ اعوام فما فوق
(د) - ١٥ الى ٦٤ عاما
(هـ) - غير متوفر
(و) - ٦ اعوام فما فوق
(ز) - ١٢ عاما فما فوق
(ح) - مستخدمون

ارقام ١٩٨٠ :	المساحة الاجمالية للمستوطنات (أ)		
المساحة الاجمالية			النسبة المئوية
الضفة الغربية ٥٥٠٠ كلم٢ (ب)	٢٧٠٠	كلم٢ (ج)	٤٩
قطاع غزة ٣٦٧ كلم٢ (ب)	٦٧٤	كلم٢ (د)	١٨٫٨

جيم - البلدان المضيفة

ان التجمع الفلسطيني الرئيسي الذى كان معروفا في الخمسينات هو مخيم اللاجئين . وقد اصبحت لمجتمع مخيم اللاجئين ، على مر السنيين ، حدود مادية واجتماعية واقتصادية . ونشأ داخل كل مخيم اقتصاد محلي لتأمين الاحتياجات الاساسية لساكنيه (كالمدارس والحوانيت والخدمات الصحية البدائية و المهن المتعددة وغيرذلك) . وكذلك نشأت فرص صغيرة ومحدودة للعمل داخل المخيمات (كالحرف اليدوية والحياكة وصناعة الاثاث وغيرها) . ولم يكن هناك من تبادل بين المخيمات اذ ان الشكل الوحيد للتبادل كان الهجرة من مخيم الى آخر بدوافع اقتصادية او بسبب الزواج (١٣) .

وقد اصبح لكل مخيم شبه اقتصاد قائم بذاته ، يتفاعل مع اقرب مركز اقتصادى اليه في البلد المضيف ويلبي بعض احتياجاته . وهذه المراكز الاقتصادية هي حواضر او مدن او مناطق زراعية . وكان سكان المخيمات يمدون اقرب المراكز اليهم بالايدى العاملة ، ويبيعون البضائع بطريقة التجوال اوبالحوانيت الصغيرة . وكانت هذه المخيمات تزود تلك المراكز بالعمال الموسميين .

المصادر : (أ) يبلغ العدد الاجمالي للمستوطنات ٩٠ في الضفة الغربية (بالاضافة الى ٦ مستوطنات قيد البناء) و ١١ مستوطنة في قطاع غزة .

(ب) E. Tunua and H. Darin - Drabkin, The Economic Case for Palestine (New York: St. Martin's Press, 1978), p. 52.

(ج) وليد الجعفرى ، المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١ ، احتسبت بالتحويل من الدونم الى الكيلو متر المربع (الكيلومتر المربع يساوى ١٠٠٠ دونم) .

(د) احتسب هذا الرقم بجمع المساحة الاجمالية (٦ مستوطنات بالدونم (من اصل ١١ مستوطنة) ؛ ولم تكن مساحة المستوطنات الخمسة المتبقية متاحة ؛ انظر الجعفرى ، المرجع السابق .

(١٣) هاني منصور ، العمل والعمال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين : دراسة ميدانية عن مخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين ، (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٤) .

الجدول ١٠ - (تابـــــع)

السمة القطـر	فلسطين المحتلة (اسرائيل)	الضفة الغربية	قطـاع غـــزة	لبنـان (١٠ مخيمات)	الجمهورية العربيـة السوريـة	العراق	الاردن (أ)	مصر (ب)	الكويت (ب)	المملكة العربية السعودية (ب)	الامارات (ب)	قطـــر
النسبة المئوية للعاملين في قطاع الخدمات	(٢٦)	(١٣)	(١٤)	(٣٢)	(٣١)	(٢٥)	(٢١)	(٥٣)	(٣٦)	(٦٢)	(١٠)	(١)
العاملون في قطاع التجارة	١٣٢٠٠	١٧٠٠٠	١٠٤٠٠	١٧٤٩	٣٦٥٧	٦٨٠	٢٥١٥٧	١١١٥	٦٨٥٧	١٦٤٥	٥٤٨٣	٤٠٤
النسبة المئوية للعاملين في قطاع التجارة	(١٠)	(١٣)	(١٣)	(١٢)	(١٣)	(١٧)	(١٠)	(٢٣)	(١٥)	(٧)	(٤٧)	(١٠)
السنـــة	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٩

المصـــدر: حسبت من المجموعة الاحصائية لهذه الدراسة (TEAM/SD2/SA)، الجداول: ر ٢٠، ر ٢١، ر٢٣، (أ) ر ٢٤ (أ)، ر٢٥، ر٢٦، ر٢٧، ر ٢٨ (ب)، ر ٢٩، ر ٣٠، ر٣١.

ملاحظـــات (أ): الارقام لجميع الاردنيين.

(ب): فلسطينيون + ٩٥ في المائة من الاردنيين.

(ج) غير متاحـــة.

(د) عاملون في القطاع الحكومي.

الجدول ١٠ - التوزيع القطاعي

السمة / القطر	فلسطين المحتلة (اسرئيل)	الضفة الغربية	قطاع غزة	لبنان (١٠ مخيمات)	الجمهورية العربية السورية	العراق	الاردن (أ)	مصر (ب)	الكويت (ب)	المملكة العربية السعودية (ب)	الامارات العربية المتحدة (ب)	قطر
العاملون	١٢٦٦٠٠	١٣١٣٠٠	٧٩٨٠٠	١٣٨٦٨	٢٨٩١٨	٣٧٧٢	٢٥٣٢٧٤	٤٨٠٩	٤٥٢٦٨	٢٢٢١٢	١١٦٧٣	٤١٢٣
العاطلون	٥٦٠٠	٢٢٠٠	٤٠٠	١٠٢٦	٣٦٣٥	٢٢٥		٧١٩	غم (ج)	٥١١	٢٧٩	٢٣٥٥ (د)
النسبة المئوية للعاطلين	(٤ر٢)	(٦ر١)	(٥ر)	(٦ر٩)	(١١)	(٥ر٩)		(١٣)	غم (ج)	(٣ر٢)	(٤ر٢)	(٥٧)
العاملون في قطاع الزراعة	١٩٢٠٠	٣٤٤٠٠	١٤٧٠٠	١٥٩٧	٢٥٨٥	١٠٥	١٢٥٠٤٢	٢٥١	٩٧٥	٧٦٨	٨٨	١٠٢
النسبة المئوية للعاملين في قطاع الزراعة	(١٥)	(٢٦)	(١٨)	(١١)	(٩)	(٣)	(٤٩)	(٥)	(٢)	(٣ر٥)	(٧ر)	(٢ر٥)
العاملون في قطاع الصناعة	٢٥٦٠٠	٢٢٠٠٠	١٥٧٠٠	٢٠٦٦	٦٧٢٧	١٠٩٠	٢١٢٦٦	٥٢٠	١٠٢٩١	٢٥٨٠	١٠١٤	٧٠٠
النسبة المئوية للعاملين في قطاع الصناعة	(٢٠)	(١٧)	(٢٠)	(١٤)	(٢٣)	(٢٨)	(٨)	(١١)	(٢٣)	(١٢)	(٩)	(١٧)
العاملون في قطاع التشييد	٢٤٧٠٠	٢٩٣٠٠	١٨٣٠٠	٣٦٣٩	٥٨٣٧	٦٦٤	٨٤٢٧	٢٧١	٤٩٠٤	٢٥٢٨	٢٧٧٠	٤٦٣
النسبة المئوية للعاملين في قطاع التشييد	(١٩)	(٢٢)	(٢٣)	(٢٥)	(٢٠)	(١٧)	(٣)	(٦)	(١١)	(١١)	(٢٤)	(١١)
العاملون في قطاع الخدمات	٣٢٨٠٠	١٧٣٠٠	١١٣٠٠	٤٦١٦	٨٨٧٣	٩٥٥	٥٣٢١٢	٢٥٥٧	١٦٣٦٧	١٣٨٣٠	١١٩٣	٥٧

(يتبع)

قائمة الوثائق (تابـــع)

TEAM/SD1/WP10	Palestinian economic activities and employment in institutions in Lebanon Case study II The Palestine Martyrs' Children's Workshop Society-'SAMED'
TEAM/SD1/WP11	Palestinian economic activities and employment in institutions in Lebanon Case study III Employment in the Palestine Red Crescent Society (PRCS), 1975-81
TEAM/SD1/WP12	Palestinian economic activities and employment in institutions in Lebanon Case study IV Employment in the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), Lebanon 1981
TEAM/SD1/WP13	Palestinians in Kuwait : Educational attainments and institutions
TEAM/SD1/WP14	Palestinians in Lebanon : Educational attainments and institutions.
TEAM/SD1/WP15	Palestinians in the West Bank : Educational attainments and institutions
TEAM/SD1/WP16	Palestinians in the Syrian Arab Republic : Educational attainments and institutions
TEAM/SD1/WP17	Health services for Palestinians in Lebanon
TEAM/SD1/WP18	Palestinians in Lebanon : Youth and young adult services
TEAM/SD1/WP19	Political mobilization in the occupied territories
TEAM/SD2/CAS	Charitable associations in the occupied territories.
TEAM/SD2/RT	Samples of research tools
TEAM/SD2/SA	Statistical abstract
TEAM/SD3/BIB	Bibliography

قائمـــة الوثائـق

Document No.	Title
TEAM/F.R.	Final report on the economic and social situation and potential of the Palestinian Arab people in the region of Western Asia
TEAM/F.R./SUM	Summary of the final report on the economic and social situation and potential of the Palestinian Arab people in the region of Western Asia
TEAM/SD1/WP1	Economic and social transformations in Palestine at the end of the Ottoman period
TEAM/SD1/WP2	Demographic, economic and social changes in Palestine during the British Mandate
TEAM/SD1/WP3	Palestinians in Iraq
TEAM/SD1/WP4	The Demographic characteristics of the Palestinians in Lebanon
TEAM/SD1/WP5	The demographic characteristics of the Palestinians in the West Bank and the Gaza Strip
TEAM/SD1/WP6	The Palestinian Labour Force in Lebanon
TEAM/SD1/WP7	An outline of the economic situation in the West Bank and the Gaza Strip in the eve of the June 1967 war
TEAM/SD1/WP8	Structure and conditions of employment in the West Bank and the Gaza Strip under Israeli occupation.
TEAM/SD1/WP9	Palestinian economic activities and employment in institutions in Lebanon Case study I The consumer co-operative Society of the Palestine Trade Unions Federation - Lebanon Branch.

(هـ) الترجمة والتحرير

السيدة / اليزابث عثمان
السيد / ابراهيم كنكشيان
السيد / علي محمد خالدى
السيدة / منى خالدى
السيدة / مريم سمهورى

وبالاضافة لذلك ،فقد استفاد المشروع من المساهمات التي تلقاها من باحثين في الاراضي المحتلة نمتنع عن نشر اسمائهم لدواعي الأمن .

كما نود أن ننوه بما قدمه مكتب تيم انترناشيونال في بيروت من مساعدة في الاسهام في العمل وما تحقق لهذا العمل من نجاح . وقد تلقينا مساعدات من الجهات التالية :

(أ) مساعدات ببليوغرافية

السيد /سمير الشيخ
السيدة/امل الجزار
السيدة/غادة كنفاني

(ب) تصميم وعمليات الكومبيوتر

السيد /محمد دادع
الدكتور/غسان قصوب
السيدة/امل الجزار
السيدة/سلوى قليلات

(ج) الوظائف المختلفة المتعلقة بالبحث

السيدة/نجلاء حسني
السيد /بسام سرحان
السيد /باسم صوان
السيدة/هدى سود
السيد جابر سليمان

(د) الوظائف المعاونة

السيد/صالح الجشي
السيدة/ حنان المصرى
السيدة/ هناء بركـــة
السيدة/ فريال جبريل
السيدة/ سلوى قليلات
السيدة/ عباب مـراد
السيدة/ ريتا وهـاب

الملحـــق الثانـــي

تنويـــــه

كما أشرنا من قبل ،فان التقرير الحالي عن " الأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا"، هو ثمرة جهد جماعي .

وتتضمن القائمة التالية الأشخاص الذين أسهموا على نحو ما بصورة رئيسية في تنفيـــذ المشـــــروع:

رقم	الاســـــم	الدرجة العلمية	المشاركة	الوظيفـــة
١	السيد /عبد الرحمن أسعد	دكتوراه	بعض الوقت	باحـــث
٢	السيدة/دلال أبو السعود	ليسانس	طول الوقت	باحثة ،معاونة بحث
٣	السيد /سامي البنـــا	دكتوراه	طول الوقت	مدير،باحث ،مراجع
٤	السيد /ماهر الشريـــف	دكتوراه	بعض الوقت	باحـــث
٥	السيدة/وفاء البسير	ليسانس	بعض الوقت	باحثة ،معاونة بحث
٦	السيد /جميل هلال	دكتوراه	بعض الوقت	باحث،معاون بحث
٧	السيدة/جاكلين جريصاتي	ماجستير	بعض الوقت	باحثـــة
٨	السيدة/فايزة جبريـــل	دبلـــوم	طول الوقت	معاونة ادارة وانتاج
٩	السيدة/دنيا قبـــاني	ماجستير	بعض الوقت	مراجعـــة
١٠	السيد /جين قبانجي	ماجستير	بعض الوقت	باحث،معاون بحث
١١	السيد عبد الهادى خلف	دكتوراه	طول الوقت	مساعد مدير،باحث ومعاون بحـــث
١٢	السيد /رجا خالدى	ماجستير	طول الوقت	مساعد ،معاون بحث
١٣	السيد /رشيد خالدى	دكتوراه	بعض الوقت	التخطيط،باحث،ومراجع
١٤	السيدة/احلام قليلات	دكتوراه	بعض الوقت	باحثـــة
١٥	السيد /الياس الشوفاني	دكتوراه	بعض الوقت	مراجـــع
١٦	السيدة/منى يونـــس	ماجستير	بعض الوقت	باحثة ،معاونة بحث
١٧	السيد/محمد زايد	دكتوراه	بعض الوقت	مراجـــع
١٨	السيدة/هدى زريـــق	دكتوراه	بعض الوقت	مراجعـــة

الشكل (١٧) : المنظمات المرتبطة بمنظمة التحرير والتي تستمد الدعم المالي منها (تابع)

التسلسل	المنظمة	الجنسية	السنة	المهام	ملاحظات
٣ -	معمل ابناء شهداء فلسطين صامد	لبناني	١٩٧٠	اجتماعية ، اقتصادية يوفر التدريب والوظائف	له فروع ومرافق في العديد من البلدان العربية وغير العربية
٤ -	التعاونيات	لبنانية	١٩٧٥	مشروع تجاري جماعي خدمة ذاتية ضد التضخم	له فروع في مختلف المناطق اللبنانية

الجدول (١٨) : قائمة مختارة بالمنظمات المنتسبة

التسلسل	المنظمة	التسجيل	السنة	المهام	ملاحظات
١ -	مؤسسة الدراسات الفلسطينية	لبنانية	١٩٦٣	بحوث	مستقلة
٢ -	جمعية انعاش المخيم الفلسطيني	لبنانية	١٩٦٩	اجتماعية اقتصادية تقدم المعونة للنساء والشباب وتشرف على دور الحضانة	مستقلة
٣ -	مؤسسة غسان كنفاني الثقافية	لبنانية	١٩٧٢	ثقافية ، اجتماعية صحية ، تعليمية	مستقلة
٤ -	النجدة الشعبية اللبنانية (النجدة)	لبنانية	١٩٧٧	اجتماعية ، صحية تدريب مهني ، انتاجية	مستقلة
٥ -	المنظمات في الاراضي المحتلة	—	—	اجتماعية ، تعليمية ، مهنية ، رعاية الطفل ، صحية ، طبية .	

٣ - الاتحاد العام لعمال فلسطين

يعتبر الاتحاد العام لعمال فلسطين اتحادا جماهيريا وليس اتحادا عماليا مشتركا. وقد خدمت هذه الصيغة الهدف التاريخي في جمع العمال الفلسطينيين. وقد بذلت مساعي منذ عام ١٩٧٩ لاقامة اتحادات نقابية ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية. وما تزال هذه التجربة فتية كما انها تتقدم ببطء. ولكنها شرعت باكتساب قوة دافعة.

وقد تفاوت نجاح او فشل هذه المنظمات في اداء مهامها تفاوتا كبيرا حيث انه يعتمد على الدولة المضيفة للفلسطينيين والتجمعات الفلسطينية نفسها ونوعية القيادة المتوفرة. والى حد ما تعتبر هذه المنظمات حقل اختبار لوسائل القضاء على التخلف الاجتماعي وخلق وعي قومي مشترك بين الاعضاء. وتمثل جميع المنظمات الجماهيرية في المجلس الاعلى للمنظمات الجماهيرية الذى يضطلع بمهمة التنسيق بين هذه المنظمات ومع دائرة المنظمات الجماهيرية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - المنظمات الجماهيرية فى الاراضي المحتلة

تعتبر المنظمات الجماهيرية والاتحادات النقابية في الاراضي المحتلة مستقلة رسميا عن الاتحادات العامة ولا تمنع قوى الاحتلال الاسرائيلي التعامل مع هذه المنظمات فحسب، بل انها تهدد باغلاق اى اتحاد او نقابة ويسجن قياداتها. وقد شجعت الاتحادات العامة على تشكيل هذه النقابات وساندتها.

الجدول (١٧) : المنظمات المرتبطة بمنظمة التحرير والتي تستمد الدعم المالي منها

التسلسل	المنظمة	الجنسية	السنة	المهام	ملاحظات
١ -	مؤسسة الشؤون الاجتماعية	متعددة الجنسيات	١٩٦٨	الرعاية الاجتماعية التدريب المهني العناية بالطفل مساعدة عوائل الشهداء والسجناء	لها فروع في عدة دول عربية
٢ -	جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني	متعددة الجنسيات	١٩٦٩	الرعاية الصحية والطبية، ادارة المستشفيات، الرعاية الاجتماعية للايتام والعوائل الفقيرة	له فروع ومرافق طبية في العديد من البلدان العربية وغير العربية

(يتبع)

٢ - الاتحاد العام لطلبة فلسطين

يعتبر الاتحاد العام لطلبة فلسطين اقدم منظمة فلسطينية الى جانب الاتحاد العام لعمال فلسطين، اذ انه سابق لمنظمة التحرير الفلسطينية. والواقع ان الاتحاد العام لطلبة فلسطين يعود الى عام ١٩٥٢ عندما انشئت رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة كما اسست رابطة اخرى في دمشق في اوائل عام ١٩٥٩. وقد دمجت الرابطتان في العام نفسه ليشكلا الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وخلال الخمسينات والستينات، كانت المنظمات الطلابية السبيل الوحيد للافصاح عن الشعور الوطني الفلسطيني. والواقع ان العناصر النشيطة التي تخرجت من هذه المنظمة الطلابية في تلك الفترة هي التي اسست الاتحاد العام لعمال فلسطين عام ١٩٦٣. وقد شكل هؤلاء الجزء الاكبر من الكوادر الدنيا والوسطى لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما شكّلوا الجزء الاكبر من العناصر القيادية في حركة المقاومة ١ التي انطوت تحت لواء منظمة التحرير عام ١٩٦٨، كما سيق ان اشرنا). واليوم، يضم الاتحاد العام لطلبة فلسطين سبعة وعشرين فرعا ويمثله ستة اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني.

الجدول (١٦) : المنظمات الجماهيرية

التسلسل	الاسم	سنة التأسيس
١ -	الاتحاد العام لطلبة فلسطين	١٩٥٩
٢ -	الاتحاد العام لعمال فلسطين	١٩٦٣
٣ -	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	١٩٦٨
٤ -	الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين	١٩٦٩
٥ -	الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين	١٩٧٢
٦ -	الاتحاد العام للمحامين الفلسطينيين	١٩٧٢
٧ -	الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين	١٩٧٣
٨ -	الاتحاد العام للاطباء والصيادلة الفلسطينيين	١٩٧٧
٩ -	الاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين	١٩٧٩
١٠-	الاتحاد العام للمزارعين الفلسطينيين	١٩٨٠

٥ - القيـــادات

تعتبر القيادات (انظر الشكل ١٤) هيئات عسكرية وامنية ، يرأسها عادة القائد العام للثورة الفلسطينية . وتتمتع هذه الهيئات بصلاحيات واسعة في اقرار القضايا العسكرية والامنية . وقد لعبت هذه القيادات دورا تاريخيا في تعزيز التعاون بين الوحدات المسلحة التابعة للمنظمات السياسية المختلفة ، كما انها مهدت السبيل امام توحيدها واندماجها ، وهو امر قيد التداول الان .

جيم - المنظمات الجماهيريـــة

١ - الهيكل

تناول ج. ٣ من الفصل السابع جوانب من نشاطات المنظمات الجماهيرية وارتباطاتها مع منظمة التحرير الرسمية . وتقوم هذه المنظمات على اساس ديمقراطي حيث يتم انتخاب ممثليها ، على النطاقين المحلي والوطني من قبل جمعيات عمومية . ويتخذ الطابع التنظيمي لهذه المنظمات شكل فرع محلي في كل بلد ، له جمعيته العمومية وهيئته التنفيذية ، اضافة الى اتحاد عام على المستوى الوطني يكون له ايضا جمعية عمومية ولجنة تنفيذية . ويمثل كل اتحاد في المجلس الوطني الفلسطيني عدد من الممثلين يتناسب مع حجمه ودوره . ويفصل الشكل (١٦) الاتحادات القائمة وتواريخ تأسيسها .

الشكل (١٤) : الهيكل التنظيمي للقيادات العسكرية والامنيـــة

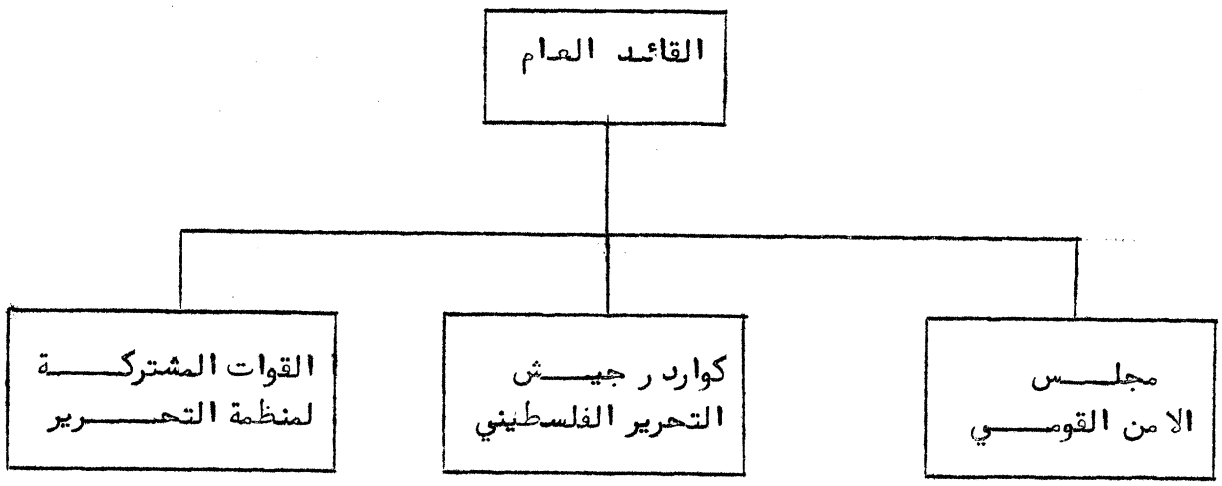

٤ - الهيئات المركزيـــة

لقد انشئت الهيئات المركزية لغرض تولي مهام خاصة والقيام بمهام تنسيقيـــة . وترتبط هذه الهيئات مباشرة برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وليس مـــن الضروري ان يرأسها عضو من اعضاء اللجنة التنفيذية . وتنقسم الهيئات المركزية الى فئتيـــن : المراكز والهيئات الخاصة (انظر الشكل ١٣) .

(أ) المراكـــز

تعتبر هذه المراكز هيئات متخصصة تعنى بالبحوث والدراسات والتقييم . ويرأس المركز مدير يعينه رئيس اللجنة التنفيذية ويرتبط مباشرة به . ويوجد الان مركزان ، مركز الابحاث (بما في ذلك المركز الفلسطيني للتوثيق) و مركز التخطيط (بما في ذلك المؤسسة الفلسطينية للتطوير الادراى) .

(ب) الاجهزة الخاصة

تشكل لجان خاصة لتلبية احتياجات المنظمة التي لا تتمتع بصفة محددة او حاسمة تسمح بالحاقها باحدى الهيئات المعتمدة . وتتمتع هذه الاجهزة الخاصة بقدر اكبر من المرونة بالنسبة لهيكليتها كما انها ترتبط عادة برئيس اللجنة التنفيذية بصورة مباشرة . ومن هذه الاجهزة الخاصة جهاز الاعلام الموحد واللجنة العلمية .

الشكل (١٣) : الهيكل التنظيمي للهيئات والمراكز الخاصـــة

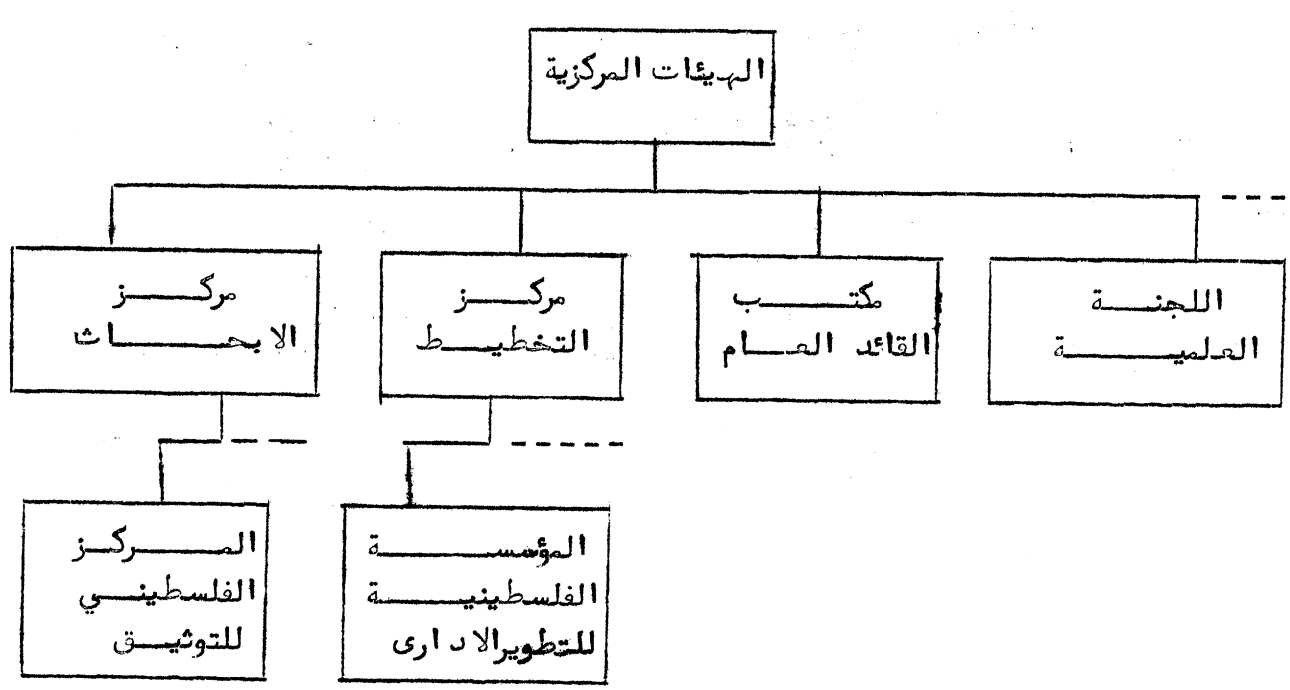

٣- المجالس العليا

تشكل المجالس العليا (انظر الشكل ١٢) لغرض تنسيق مهام الدوائر المختلفة والهيئات التابعة لها . وقد جرت العادة على انتخاب عضو من اعضاء اللجنة التنفيذية لرئاسة مجلس أعلى - قد يضم في عضويته بعضا من اعضاء اللجنة التنفيذية - يتكون من رؤساء الدوائر المعنية عادة ، اضافة الى عدد من اعضاء منظمة التحرير الاكفاء والشخصيات المرموقة . لكن هذا الاجراء ليس عاما . فالمجالس العليا تضع التوصيات او السياسات او المخططات للدوائر المختلفة و للجنة التنفيذية . ويعتبر المجلس الاعلى للتعليم والثقافة و العلوم ، الذى تضم عضويته اربعة على الاقل من اعضاء اللجنة التنفيذية اضافة الى عدد من اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية والشخصيات الفلسطينية البارزة ، مثالا على ذلك . وتنص احكام الميثاق الوطني حاليا على اقامة سبعة مجالس عليا تشمل التعليم والثقافة والعلوم ، والاعلام ، والتخطيط ، والشؤون الاجتماعية ، والاراضي المحتلة ، والمنظمات الجماهيرية ، والشباب والرياضة .

الشكل(١٢) - الهيكل التنظيمي للمجالس العليا التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية

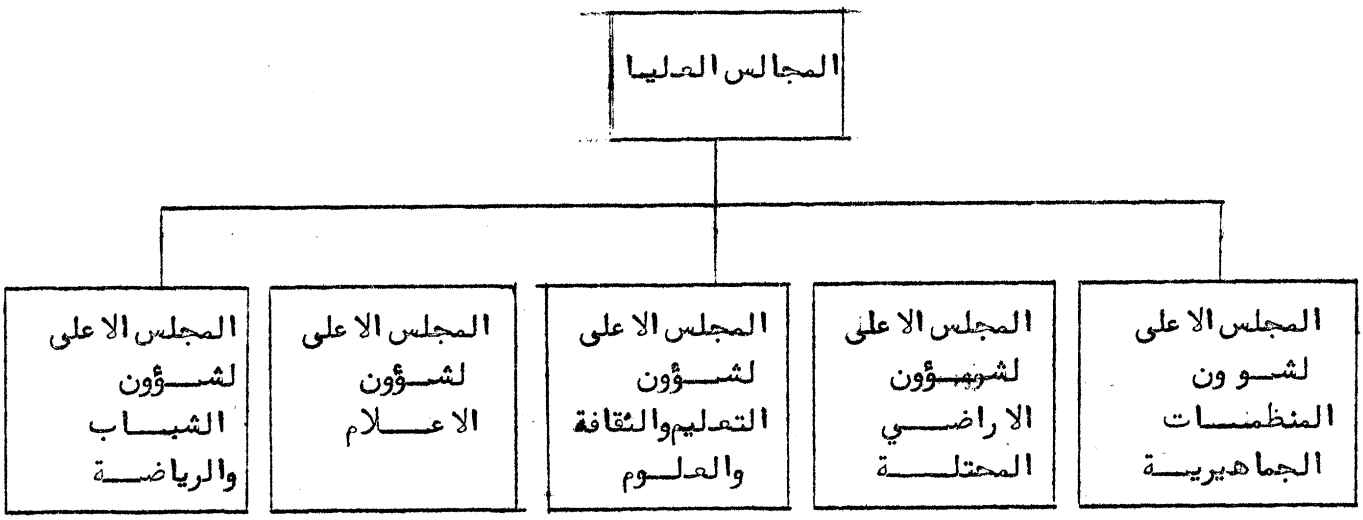

٢ - الـدوائـر

تعتبر الدوائر الوحدات التنظيمية الرئيسية (انظر الشكل (١١)). وهي تماثل الى حد بعيد في مهامها ونطاق مسؤولياتها الدوائر الوزارية في اية دولة كانت. ويبلغ مجموعها اثنتي عشرة دائرة بما في ذلك الدائرة السياسية المسؤولة عن العلاقات السياسية والدبلوماسية لمنظمة التحرير والتي تشرف على اعمال المكاتب والسفارات التي تمثل المنظمة في مختلف دول العالم. ويرأس كل دائرة عضو من اعضاء اللجنة التنفيذية، وهو يتمتع بصفة سياسية. ويليه المدير العام الذى يكون عضوا دائما في منظمة التحرير الفلسطينية. ويخرج الصندوق القومي الفلسطيني فقط عن هذا الاطار اذ انه يرتبط ايضا بمجلس امناء يدقق أعماله بالتعاون مع اللجنة التنفيذية.

الشكل (١١) : الدوائر التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية

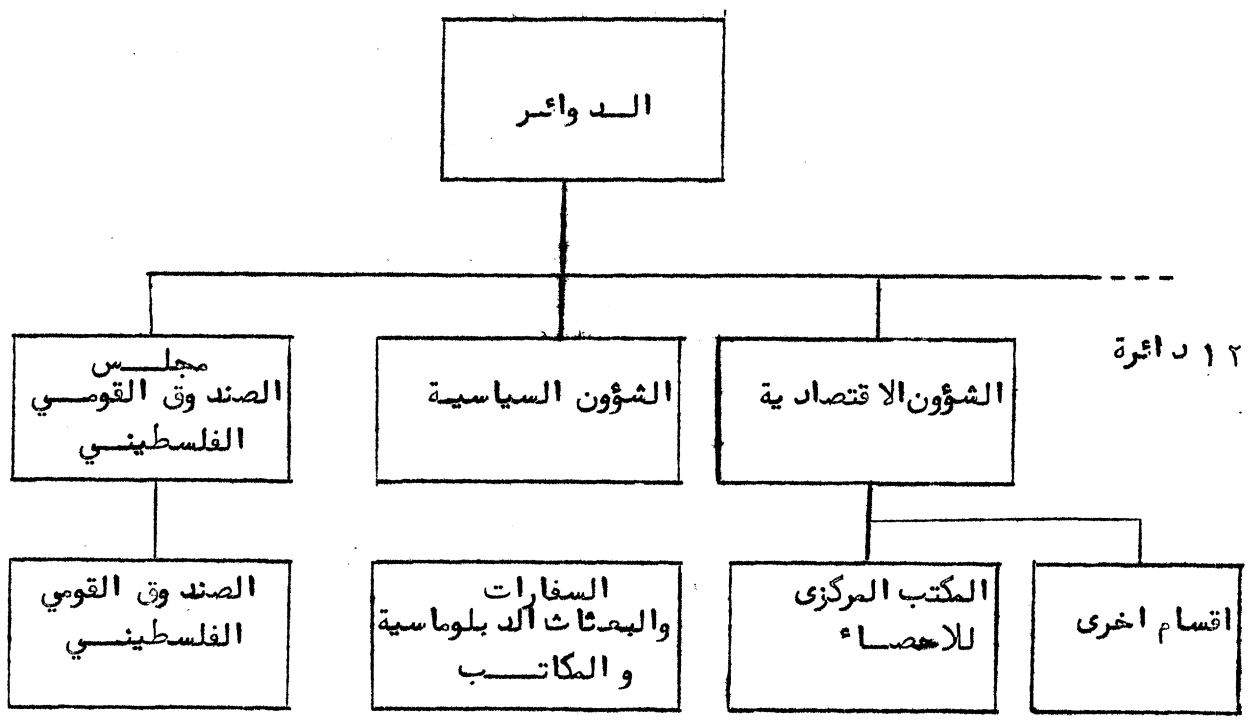

الشكل (١٠) : الهيكل التنظيمي للهيئات الرسمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

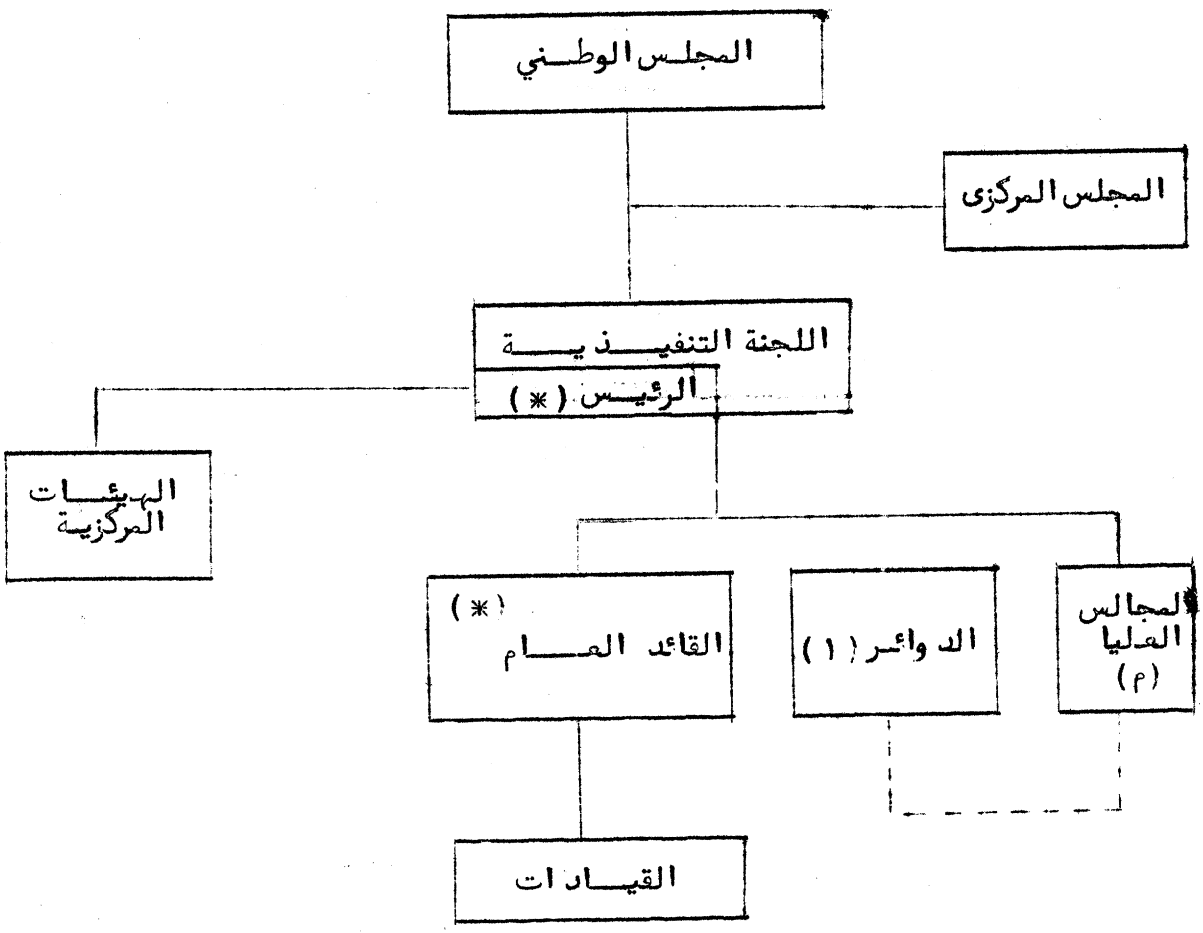

* يشغل السيد ياسر عرفات (ابو عمار) حاليا منصبي الرئيس والقائد العام.
--- يرمز الى التنسيق بين هاتين الجهتين.

(د) يحق للمجلس اثناء انعقاده عزل وتعيين الاعضاء بناء على تصويت اعضائه.

(هـ) ينعقد المجلس دوريا مرة في السنة، الا في حالة القوة القاهرة، لغرض مناقشة التقرير السياسي والتصويت عليه اضافة الى اقرار جدول الاعمال وتقارير اللجان الفرعية الخاصة التابعة له، كذلك ينتخب المجلس اللجنة التنفيذية و يعين اعضاء المجلس المركزي.

باء - الهيئات التنفيذية والاستشارية (انظر الأشكال ٣و٤و٥)

١ - اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية الهيئة المكلفة بادارة الهيئات التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها والاشراف على اعمالها. ويتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة. وتقسم الهيئات التنفيذية والاستشارية الى ثلاث فئات: الدوائر، المجالس العليا، الهيئات والقيادات المركزية (انظر الشكل (١٠)).

الملحق الاول

الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية

يفصل هذا الملحق الهيكل التنظيمي الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما يورد تفاصيل اضافية حول المنظمات الجماهيرية والهيئات غير الرسمية المرتبطة بمنظمة التحرير لغرض ايضاح الصورة المرسومة في الفصل ٨-ج المتعلق بهيكل منظمة التحرير وموءسساتها .

ألف - المجلس الوطني

يعيش غالبية الفلسطينيين في ظل انظمة واجراءات قانونية قمعية تعيقهم عن ممارسة حقهم في انتخاب ممثليهم الى المجلس الوطني (١١) ونظرا لغياب الحقوق الديمقراطية ، استحدثت المنظمة صيغة توءمن التمثيل السوى للشعب الفلسطيني . ويمكن تلخيص هذه الصيغة بما يلي :
(انظر الشكل ١٥)

(أ) يتم اختيار الممثلين من فئات محددة وبأعداد تتناسب مع حجم وأهمية المجموعة التي تنتمي اليها .

(ب) فيما يلي قائمة بالفئات المعترف بها حاليا :
(١) المجموعات السياسية المسلحة (اضافة الى الحزب الشيوعي الفلسطيني) .
(٢) الكوادر العسكرية .
(٣) ممثلون عن المنظمات والاتحادات الجماهيرية . (الواقع ان هوءلاء يعينون ممثليهم بما ان قياداتهم تنتخب من بين صفوفهم) .
(٤) ممثلون عن التجمعات الفلسطينية المختلفة ، بما في ذلك الاراضي المحتلة ، والبلدان المضيفة والبلدان الاخرى التي يتواجد فيها الفلسطينيون (مثل الكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وامريكا الشمالية والجنوبية) .

(ج) لدى انتهاء مدته (التي تبلغ ثلاث سنوات) يعين المجلس الوطني لجنة لتشكيل مجلس جديد . وتنظر هذه اللجنة في الاعتراضات المختلفة حول نسبة التمثيل لكل مجموعة او فئة وكذلك في الاقتراحات المقدمة لرفع نسبة التمثيل .

---

(١١) انظر حامد المصدر السابق للحصول على معلومات اوفى حول المواضيع التالية :
(أ) الميثاق الوطني ، ص ٤٧ .
(ب) النظام الاساسي ، ص ٥١ .
(ج) الميثاق الوطني المعدل ص ١٢٢ .
(د) القانون الاساسي المعدل ص ١١٩ .

٤ - دعم المكتب الاحصائي المركزي الفلسطيني

يوصى بأن تتخذ الاكوا اجراءات لتعزيز قدرات المكتب الاحصائي المركزي الفلسطيني . وسوف يمثل هذا خطوة كبيرة في طريق المساعدة على التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني . ويمكن ان تشمل هذه الاجراءات التدريب، واعارة الخبراء، والافراج عن البيانات، الخ ...

٥ - نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية في مجال البحث

يوصى باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرات الفلسطينيين في مجال بحث المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للشعب الفلسطيني . ومن ضمن الخطوات العملية التي ينبغي اتخاذها في هذا الاتجاه، يقترح الشروع بحمل ما لتقديم المساعدة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية المعنية بالتوثيق والبحث والتخطيط. وتتمثل هذه المساعدة في التدريب والتشجيع على تطوير مركز فرعي للتاريخ الشفوي ، والتعاون مع المراكز القائمة ، الخ ...

٦ - متابعة البحث حول الظروف السائدة في فلسطين المحتلة

توصى اللجنة بتشجيع جميع البلدان الاعضاء فيها وغيرها من البلدان على مواصلة البحث المكثف فيما يتعلق بالأوضاع السائدة في الأراضي المحتلة . وينبغي توجيه اهتمام خاص لقضايا معينة مثل بناء المستوطنات الاسرائيلية ، والهجرة ، واستيعاب الاقتصاد الاسرائيلي للقوى العاملة ، والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم ، والتصنيع أو تخريب الصناعة الفلسطينية ، الخ ...

٧ - مراقبة الاوضاع

يوصى باجراء دراسة جادة للأوضاع التي أشار اليها هذا التقرير فيما يتعلق بعلاقة التفكك والتكامل التي تسيطر على الشعب والمجتمع والاقتصاد الفلسطيني . وينبغي ان تجرى هذه الدراسة على كل جماعة على حدة وعلى صعيد اقليمي فلسطيني مشترك .

ويوصى باجراء دراسات تتناول مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالفلسطينيين في البلدان المضيفة والبلدان التي تجتذب المهاجرين منهم ، وخصوصا فيما يتعلق بالهجرة ، والمستوطنات والاستيطان ، مع ايلاء اهتمام خاص لمعدلات الهجرة واتجاهاتها والعوامل المغيرة فيها .

باء - التوصيات

أشارت مختلف أوراق العمل الى مجالات المشاكل الأساسية والى ضرورة تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. وتتعلق التوصيات التالية بشكل رئيسي بالجوانب الخاصة بالبحث. اذ لا يمكن التقدم في هذا المجال دون الحصول على بيانات عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. وقد كشفت هذه الدراسة عن محدودية المعلومات المتوفرة حاليا وان بالامكان زيادتها. ويعد استمرار العمل ضمن الاتجاهات التي تشير اليها التوصيات المذكورة أدناه أمرا حتميا اذا أرادت الاكوا أو منظمة التحرير الفلسطينية أو الدول المضيفة ان تقوم بعمل جدي من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش في ظلها الشعب الفلسطيني في المنفى أو تحت الاحتلال.

١ - الافراج عن البيانات

يوصى بشدة بتحقيق الافراج الكامل عن البيانات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المتعلقة بالفلسطينيين من جانب جميع الدول، وخصوصا دول غربي آسيا. ولقد أظهر العمل من أجل اعداد هذه الدراسة بشكل لا يدع مجالا للشك أنه ينبغي تصحيح وضع تدفق البيانات المتوفره اذا ما أريد الاستمرار في انجاز عمل جدي حول هذا الموضوع. ولا يمكن ان يقوم بهذا سوى الاجهزة المسؤولة في البلدان التي يقيم فيها الفلسطينيون، وخصوصا بلدان منطقة الاكوا.

٢ - تعداد الفلسطينيين

يوصى باجراء تعداد للفلسطينيين، وذلك في كل البلدان التي يقيم فيها هؤلاء، بما في ذلك فلسطين المحتلة. واذا تعذر اجراء هذا التعداد الشامل، فلا أقل من الاضطلاع بنشاطات بديلة لجمع البيانات الاحصائية على أوسع نطاق ممكن في بلدان غربي آسيا. وينبغي ان يتم ذلك بالتعاون مع الحكومات المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٣ - سجل الامم المتحدة

يوصى بانشاء سجل للامم المتحدة خاص بالشعب الفلسطيني. وسيكون هذا السجل عبارة عن جهاز دولي يتتبع تحركات الشعب الفلسطيني مسجلا حالات الولادة والوفاة والزواج. وحبذا لو ينشأ كذلك، ضمن الاطار نفسه، سجل للامم المتحدة لتسجيل الاراضي التي يمتلكها الفلسطينيون وغيرها من الممتلكات، فضلا عن الثروات الثقافية الموجودة داخل فلسطين.

وقد نشأ الاتجاه نحو التفكك من خلال تطور كل جماعة فلسطينية بمعزل عن الاخرى وضمن أطر اجتماعية واقتصادية وسياسية متباينة، وأحيانا متعارضة. أما الاتجاه نحو التكامل فقد نشأ من خلال المحافظة على الهوية الفلسطينية من قبل الفلسطينيين وغيرهم. وقد تعرض تواجد هذين الاتجاهين وتأثيرهما المتبادل الى ثلاث مجموعات من العوامل هي :

(أ) العوامل المحلية المتعلقة بديناميكيات التغير في كل من مناطق اقامة الفلسطينيين ؛

(ب) العوامل الاقليمية المتعلقة بديناميكيات التغير في الشرق الاوسط، وبتوازن القوى الاقليمي، والظروف الاقتصادية والتقلبات السياسية ،

(ج) العوامل الفلسطينية الداخلية المتعلقة بديناميكيات التغير ضمن كل جماعة فلسطينية ، ومدى التفاعل بين هذه الجماعات المختلفة، ومدى ترابطها السياسي . وقد تعرضت أهمية كل مجموعة من مجموعات العوامل هذه في تأثيرها على الظروف والامكانات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني لتقلبات مختلفة.

ونظرا للتشتت الجغرافي والتجزئة الاجتماعية القائمة، فان المحافظة على الهوية الفلسطينية بوصفها قوة اجتماعية تعتبر على ما يبدو أمرا متناقضا مع الواقع. الا أن ثلاثة عوامل أساسية أسهمت في الوصول الى هذا الوضع، وهي : أولا ، عدم قدرة الفلسطينيين وعدم رغبتهم في الذوبان في الاطار الوطني للمناطق التي يعيشون فيها ؛ ثانيا ، تناقص أهمية العوامل المحلية بسبب الهجرة وتعزيز الاتصال بين الجماعات الفلسطينية ونمو روح النضال لدى الفلسطينيين ؛ ثالثا ، نشوء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، والاعتراف بها كممثل حقيقي للشعب الفلسطيني .

ويعود التلاحم بين الجماعات الفلسطينية بشكل جزئي الى السنوات الخمس والثلاثين من التشتت الجغرافي التي عاشها أفراد هذه الجماعات كأقليات دون دولة خاصة بهم. وخلال السنوات الاولى من منفاهم حافظ الفلسطينيون على التماسك بين جماعاتهم وحموه عن طريق صلاتهم التقليدية. وبالرغم من كل العقبات، فقد حالت التقاليد دون طمس الهوية الفلسطينية. أما نشوء هذا التلاحم بين الجماعات الفلسطينية كان عملية أشد تعقيدا اذ اقتضى تجميع عناصر التقاليد الفلسطينية وايجاد بديل للعناصر التي تجاوزتها الاحداث والايام.

ثامنا - النتائج والتوصيات

ألف - ملاحظات ختامية

تعود الصعوبات الاساسية التي تواجه عملية البحث حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين الى مجموعتين من العوامل . تتمثل أولاهما في العوائق الهيكلية الناجمة عما يلي : (أ) التشتت الديمغرافي للفلسطينيين ضمن جماعات جيوبوليتيكية عديدة ،(ب) وتجزئة التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية الى عدد كبير من الجماعات أو المجموعات المتفرعة عنها ،(ج) وأوجه التباين في أنماط وكثافة النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية بين مختلف هذه الجماعات ،(د) وأوجه التباين في مدى تماسك كل منها ،(هـ) وأوجه التباين على صعيد القيود السياسية والقانونية والادارية المفروضة على عملية البحث في مختلف المناطق التي يقيم فيها الفلسطينيون . أما المجموعة الثانية فتتمثل في العوائق الذاتية الناجمة عن الامور التالية : (أ) التصورات المحددة للواقع الفلسطيني ،(ب) وتحديد المتغيرات والثوابت ضمن هذا الواقع ، (ج) وصعوبة الحصول على البيانات المتاحة حول المظاهر المختلفة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش في ظلها أفراد الشعب الفلسطيني في مختلف المناطق ،(د) وعدم القدرة على تخطي القيود السياسية والقانونية والادارية .

وتتطلب هاتان المجموعتان من العوامل تعديل منهجيات البحث والاستخدام المرن لأدوات البحث . كما تتطلبان بنفس الدرجة ،تخفيف القيود التي تفرضها السلطات على نشاطات البحث ذات الصلة بالفلسطينيين في مختلف أماكن اقامتهم . والاهم من ذلك كله هو الحاجة الملحة الى اتاحة البيانات المتوفره عن الجماعات الفلسطينية، وتسهيل عملية تعداد الشعب الفلسطيني .

وخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية، تأثرت ظروف معيشة الفلسطينيين بالتغيرات التي طرأت على الانظمة السياسية والظروف الاقتصادية والسلوك الاجتماعي في البلدان التي يقيمون فيها . كما ان القوانين التي تنظم وجودهم يتم تعديلها أو ابطالها أو تجاهلها من جانب قوى ليس للفلسطينيين انفسهم سلطان عليها. وفوق ذلك ،فان التغيرات الاقتصادية ،والنمو أو الركود الاقتصادي في مناطق اقامة الفلسطينيين تؤثر كلها على ظروفهم الاقتصادية أكثر مما تؤثر على الظروف الاقتصادية للسكان الاصليين . كما أدت العزلة الاجتماعية التي تعيشها الجماعات الفلسطينية الى الاقلال من قدرتها على مواكبة تيار التغير الاجتماعي الذي عرفته مناطق اقامتهم . فمعظم الجماعات الفلسطينية تحتفظ بالخصائص والسمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتصف بها الاقليات، سواء من حيث العدد أو قوة التأثير.

أما السمة البارزة التي اثرت في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين منذ طردهم عام ١٩٤٨ فهي تواجد اتجاهين متضادين ، هما : الاتجاه نحو التفكك والاتجاه نحو التكامل .

الشكل (٩)- الهيئات غير الرسمية داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية

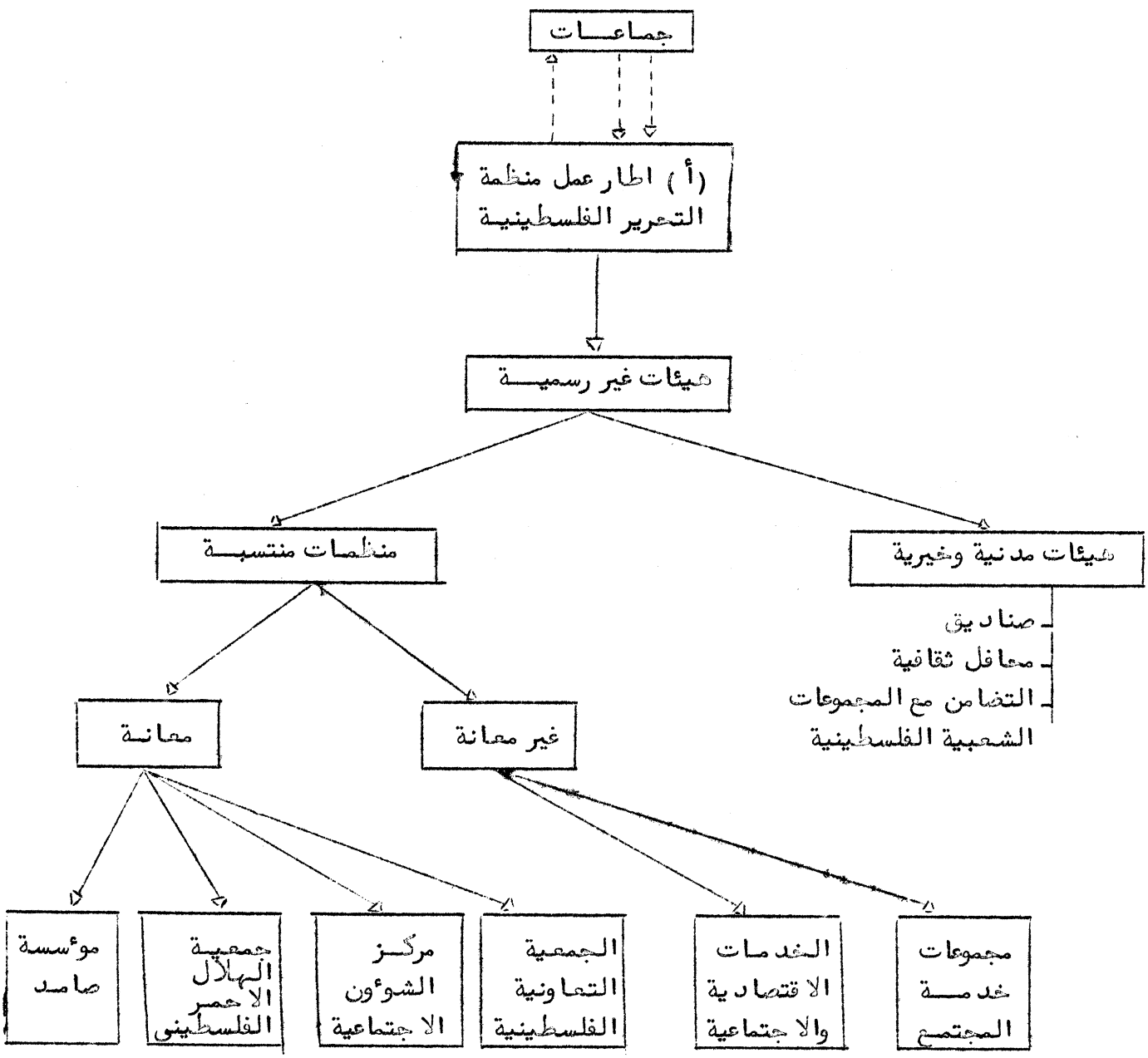

دال - منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني

برغم جميع الانجازات المشار اليها في الأبواب السابقة ، فان منظمة التحرير الفلسطينية لا تخلو من أوجه الضعف في الادارة ، وأوجه الجمود الهيكلية ، وعدم الكفاية التنفيذية التي تعاني منها الدول والمؤسسات في البلدان النامية . وتسعى المنظمة ، بوصفها مؤسسة ، الى اجتذاب الكوادر من بين الفلسطينيين على مختلف اتجاهاتهم وتحاول التدخل لمصلحة الفلسطينيين للتخفيف من معاناتهم كلما كان ذلك ممكنا . وليست منظمة التحرير الفلسطينية مجرد منظمة تضم أجهزة رسمية لها ضوابطها وتوازناتها المؤسسية لكنها أيضا وسيلة لدعم وتنسيق المؤسسات الفلسطينية غير الرسمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والانسانية والتعليمية من خلال الفلسطينيين ومن أجل الفلسطينيين أنفسهم . وعلى هذا الأساس فان المنظمة قوة لوحدة الفلسطينيين ، والدفاع عن حقوقهم ، وتأكيد التلاحم فيما بينهم . وهي الانعكاس والوسيلة لتحقيق التكامل الجزئي فيما بين الفلسطينيين الذى أشرنا اليه في الفصول السابقة .

وتعكس منظمة التحرير الفلسطينية في عملها ونشأتها قدرا كبيرا من السمات الاجتماعية للفلسطينيين . كما ينعكس كثيرا في تشكيلها الروابط والقيم التي تسود المجتمع الريفي الفلسطيني . وينعكس فيها أيضا التحضر الاجبارى والتغييرات التي طرأت على عادات العمل التي حققتها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . ويرى الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسة للرفاه ، ومصدرا للسلطة المعنوية والاجتماعية ، ووسيلة لصون الروابط الأسرية ، ومنبرا ممكنا لتحقيق الذات ، واطار عمل لرفع المظالم . وهكذا ينتسب الفلسطينيون الى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها وسيلة لقهر الغربة الاجتماعية والسياسية وعملا لتأكيد هويتهم الفلسطينية .

الشكل (٨) - الأجهزة السياسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية

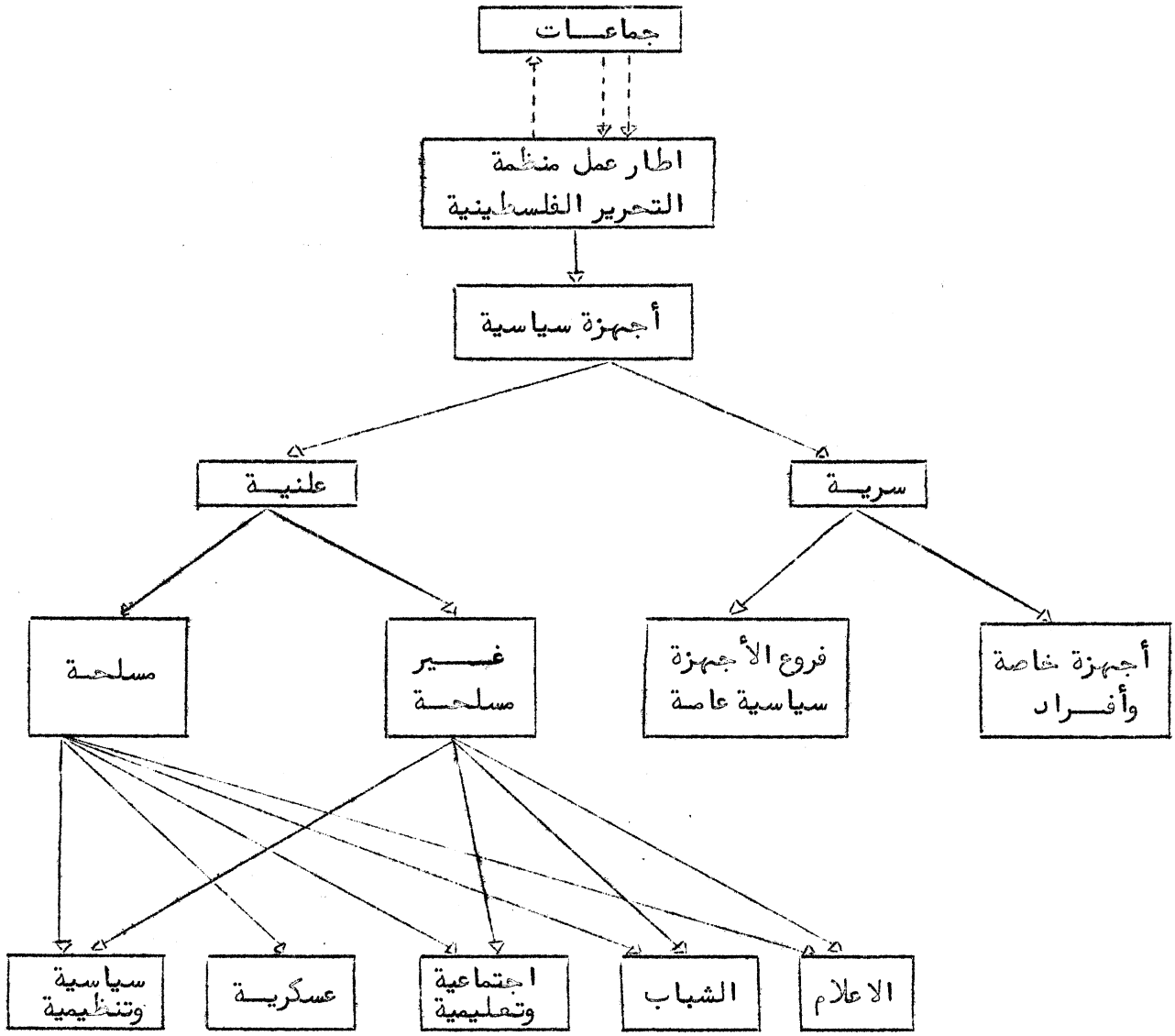

كما قامت داخل الأراضي المحتلة تشكيلات أخرى سياسية وسرية لاتاحة الفرصة أمام الأفراد الوطنيين والتنظيمات الوطنية للمشاركة الكاملة في مواجهة المحتلين . وقد ساندت هذه الهيئات الخاصة ،ومن بينها لجنة الخلاص الوطني فعلا تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين .

٥- الأجهزة غير الرسميـة

ان أي جهاز غير رسمي عبارة عن تنظيم يقدم خدمات بغرض مساعدة الفلسطينيين بصفة خاصة ، أو العمل بطريقة معينة لحماية حقوق الفلسطينيين وحضارتهم وتراثهم أو حماية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية . ولا ينبغي أن تعتبر المؤسسات نفسها أجهزة غير رسمية تابعة لمنظمة التحريـر الفلسطينية . فهي في كثير من الاحوال مستقلة عن منظمة التحرير الفلسطينية من النواحي القانونية ، والادارية ،والمالية ،كما أن جوهر مفهوم وجود هيئات رسمية داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية ، هو مدى استعداد المنظمة لدعم العمل الذى تقوم به هذه المؤسسات .

ويبين الشكل (٨) نوعين من أنواع الهيئات غير الرسمية هما : المنظمات المنتسبة ،والهيئات الخيرية والمدنية . وتعمل المنظمات المنتسبة على مساعدة الفلسطينيين في المجالات الاجتماعية ، والصحية أو الاقتصادية . ومن ثم فان العمل الذى تقوم به المؤسسات المنتسبة يتداخل موضوعيا مع كثير من الأعمال التي تقوم بها المؤسسات السياسية الرسمية وشبه الرسمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية دون أن يرتبط بالضرورة بهذه المؤسسات . غير أن بعض هذه المنظمات المنتسبة يحصل على مساعدات مالية وأدبية من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تدعمها أيضا .

وتضم الهيئات الخيرية والمدنية ،التي يوجد كثير منها حاليا في العالم ،مجموعة من الصناديق الخاصة ،والمؤسسات الثقافية ومؤسسات المنح الدراسية والتضامن مع الشعب الفلسطيني . وتشكل هذه الهيئات غير الرسمية أداة الربط بين الفلسطينيين وبقية العالم . وقد قدمت كثير من هذه المؤسسات مساهمات كبيرة لتعزيز الوعي القومي الفلسطيني وللتخفيف من آثار الحرمان الاجتماعي ، والاقتصادى ،والثقافي الذى يعاني منه الفلسطينيون . وقامت منظمة التحرير الفلسطينية ،مـن جانبها ،بتشجيع قيام هذه المؤسسات كوسيلة لاعادة تشكيل الحياة الوطنية .

وقد تكونت كثير من المؤسسات المنتسبة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تشمل جميع جوانب الحياة الفلسطينية . كما قدمت منظمة التحرير الفلسطينية دعما قويا للمؤسسات المنتسبة المشار اليها في الشكل (٩) . ويتضمن الملحق مزيدا من التفاصيل عن المنظمات المنتسبة .

الشكل (٧) : المؤسسات شبه الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية

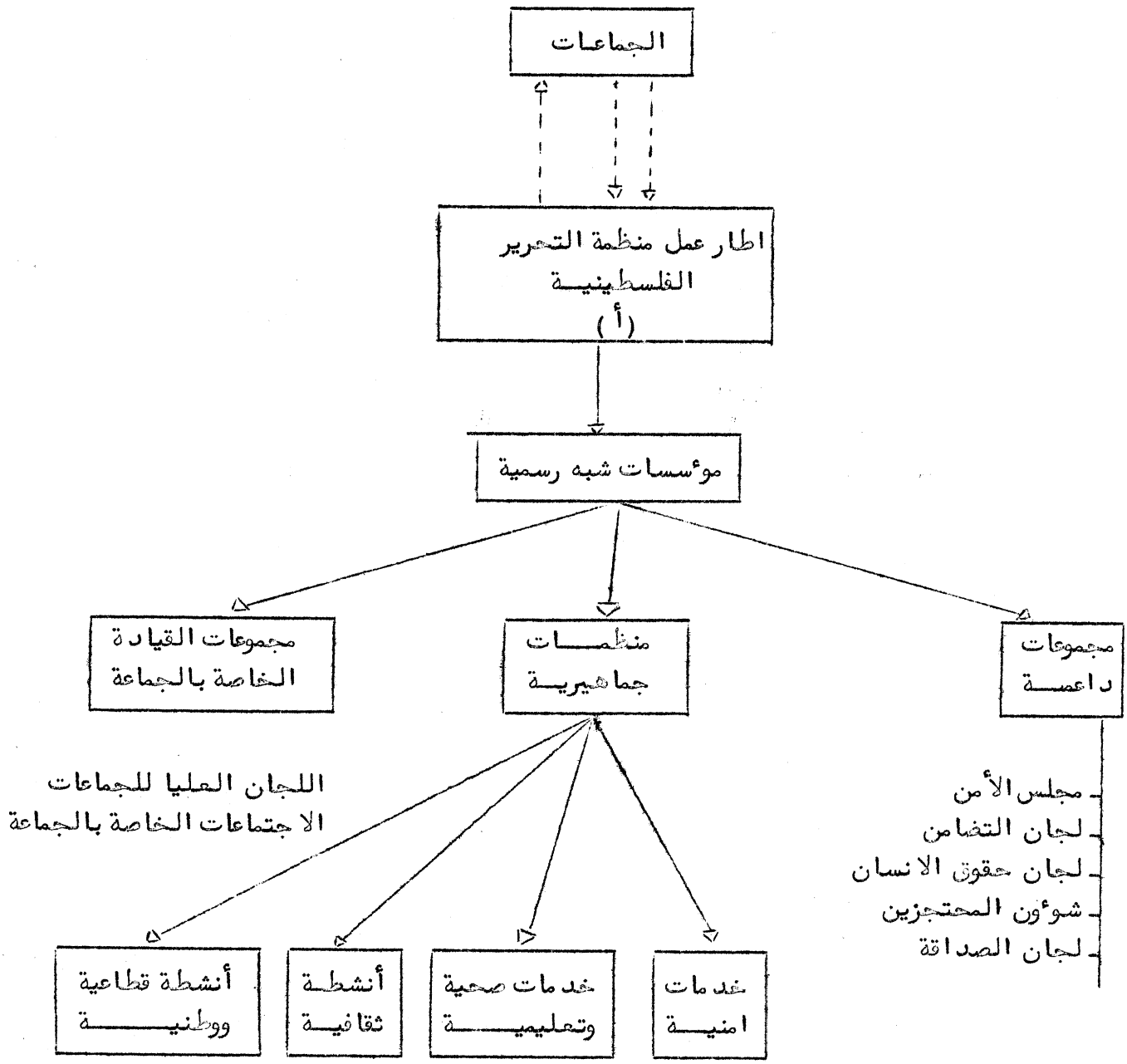

مجموعة الرموز :

انظر الجدول السابع .

أعضاء في المجلس الأعلى للمنظمات الجماهيرية الذى يتم من خلاله التنسيق بين نشاطاتها والتنسيق أيضا مع الهيئة التنفيذية للمنظمة . وتقوم دائرة المنظمات الجماهيرية للفرع التنفيذى التابع للمنظمة بتقديم الخدمات والمساعدات الى سائر المنظمات الجماهيرية ،على نحو ما نصت عليه مقررات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية .

والمنظمات الجماهيرية ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني وتقوم عدة منظمات بنشاطات سواء في القطاع المسؤولة عنه أو أنشطة وطنية عامة . كما يتولى الكثير منها مسؤوليات كبرى في مجالات الصحة والتعليم والتقاعد والرعاية الاجتماعية . وتعتبر الأنشطة الثقافية جزءا لا يتجزأ من مهام ونشاطات المنظمات الجماهيرية .

والمجموعات الداعمة هي مجموعة من المجالس واللجان المستقلة التي تعضر اجتماعات اللجان المختصة بمسائل حقوق الانسان والتضامن والصداقة . والمجموعات القيادية الخاصة بالجماعة هي عبارة عن أجهزة مؤسسة بين مختلف الجماعات الفلسطينية للاشراف على شؤونها المحلية وتنسيق الخدمات المحلية مع السلطات المحلية والأجهزة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٤- الأجهزة السياسيـــــة

نشأت الأجهزة السياسية داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية على مر السنين لتتولى القيام بوظائف متعددة في المجتمعات الفلسطينية وداخل الاطار العام للمنظمة . ويتميز الهيكل التنظيمي لهذه التنظيمات السياسية بالتعقيد شأن الحقيقة الفلسطينية ذاتها ، حيث تحتاج كل منظمة أن تكيف نفسها للعمل داخل كل مجتمع . وتتواجد نفس المنظمات وتعمل بصورة سرية داخل الأراضي المحتلة . وهي قائمة بصورة علنية في عديد من البلدان العربية ،وتتخذ لها أشكالا شبه سرية في عديد من البلدان غير العربية .

ومن بين المنظمات التسع المعروفة (أنظر الحاشية ٦) تحتفظ ثمان منها بوحدات مسلحة (باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني) . وهذه المنظمات ممثلة في الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومشاركة فيها (المجلس الوطني الفلسطيني ،والمجلس المركزى ، واللجنة التنفيذية ،والمجلس الأعلى ،والمنظمات الشعبية الخ) . ويشترك القائد العسكرى لكل منظمة في القيادة المشتركة لجميع القوات الفلسطينية (أنظر الشكل السادس) .

ومعظم هذه المنظمات لديها منظمات للشباب ممثلة في " المجلس الأعلى للشباب والرياضة " التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن القول عموما ،بأنه يجرى تنسيق دور هذه المنظمات من الناحيتين التعليمية والاجتماعية مع أحد الأجهزة الرسمية أو ادارتها على أساس برنامج وطني مشترك كما هو الحال في الاراضي المحتلة . وتتمتع المنظمات بقدر كبير من حرية العمل في مجالات النشاطات التنظيمية ،والسياسية والاعلامية وفي المجالات المالية أيضا .

الشكـــل (٦) : الأجهزة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

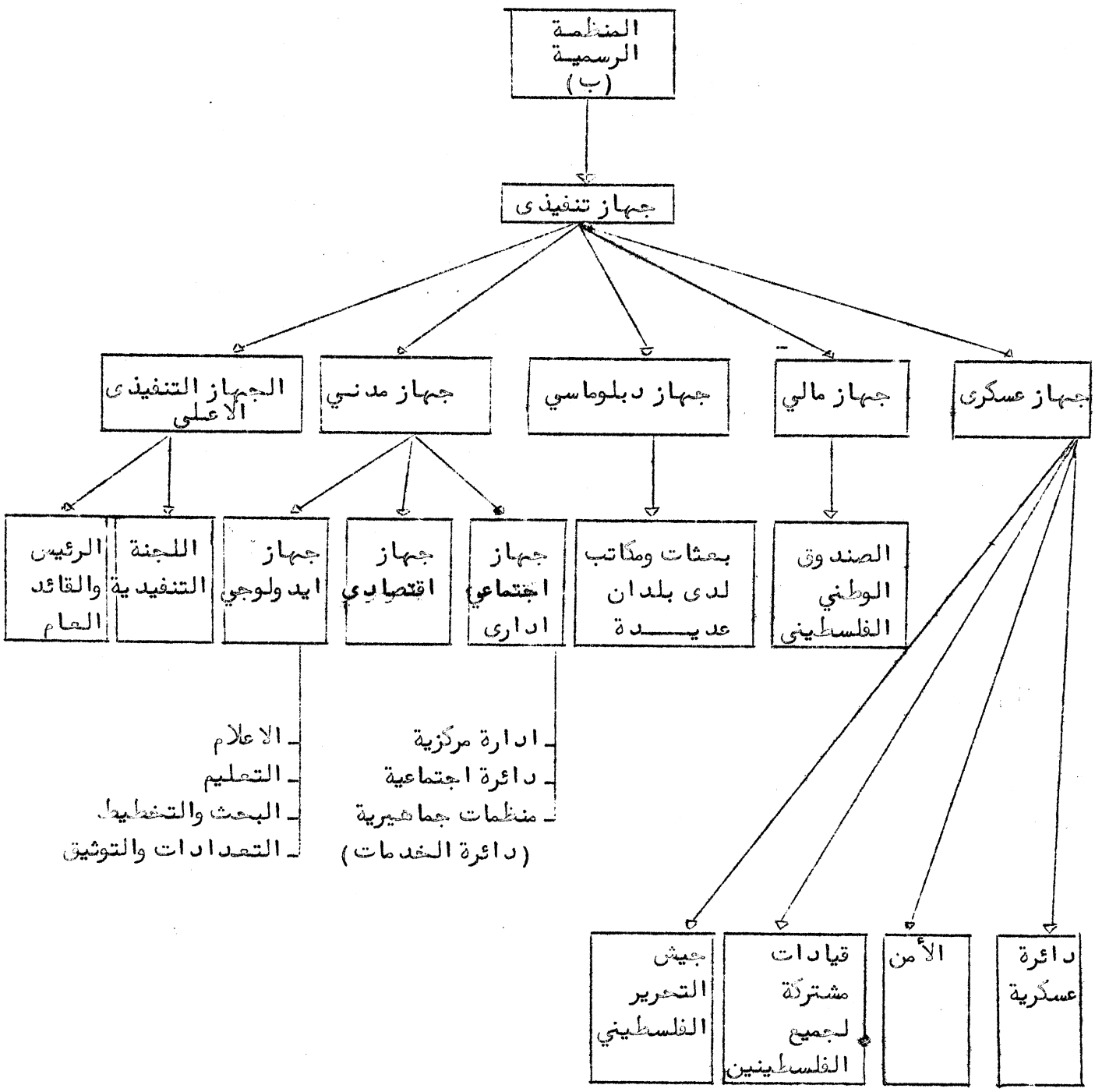

المصطلحات : انظر الجدول الثالث

تركز الفروع .

٢- الهيكل التنظيمي الرسمي (٩)

الهيكل التنظيمي الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية عبارة عن تسلسل الهيئات مقسمة وفقا لثلاث وظائف رئيسية (انظر الرسم البياني الرابع) : الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية والأجهزة الاستشارية . وتتولى الهيئة التشريعية ،المعروفة بالمجلس الوطني الفلسطيني ،مهمة تقرير السياسات والمبادىء العامة التي تسترشد بها الهيئة التنفيذية اداء مهامها واقرار المبادىء السياسية للكفاح ،وتوفير قاعدة للتنسيق والتفاعل لصالح ممثل القطاعات العريضة من الشعب الفلسطيني . ويضم المجلس الوطني أوسع تمثيل ممكن للجماعات والمجموعات السياسية والمجموعات شبه الرسمية والشخصيات البارزة (انظر الشكل الخامس) . ويتحقق هذا التمثيل بواسطة صيغة يرد وصفها في ملحق هذا الفصل .

والهيئة المركزية عبارة عن جهاز استشارى ينتخبه أعضاء المجلس الوطني لمساعدة وتوجيه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . أما المجالس العليا فهي عبارة عن محافل للتنسيق واسداء المشورة في مجالات الأنشطة التي تتداخل فيها الوظائف الموكلة الى دوائر وأجهزة عديدة داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية .

ويبين الشكل السادس مدى تشابك الجهاز التنفيذى لمنظمة التحرير الفلسطينية والواقع ان المستطيلات العديدة في الرسم ترمز الى جهاز أو دائرة معينة في المنظمة.ويبين الشكل العاشر الوارد في ملحق هذا الفصل رسما للهيكل التنظيمي وما يضمه من مراتب ووحدات تنظيمية .

٣- المؤسسات شبه الرسميـــة

المؤسسات شبه الرسمية هي مؤسسات معترف بها من قبل المؤسسات الرسمية للمنظمة ، لتكون مسؤولة عن الأنشطة والخدمات التي يقوم بها قطاع من السكان . وعادة ما تكون لهذه المؤسسات أساليب تنظيمية مستقلة ،وكثير منها ممثل في المجلس الوطني . كما تشترك بعض هذه المنظمات في المحافل التي تعزز تنسيق أعمالها مع سائر الأجهزة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويوجز الشكل السابع شتى أنواع المؤسسات شبه الرسمية .

وهناك عشر منظمات جماهيرية تتعامل مع مختلف القطاعات الفلسطينية ،كالقطاعات النسائية والعمالية والطلابية والمدرسية والمعامية والكتاب . ولكل منظمة أجهزة عامة فلسطينية (المجالس الوطنية والامانات العامة) والفروع في مختلف المجتمعات الفلسطينية (١٠) . وهذه المنظمات

---

(٨) للاطلاع على معلومات مفصلة بشأن التكوين المتسلسل للهيكل التنظيمي الرسمي ،انظر الملحق الخاص بهذا الفصل . ويتضمن الملحق الجداول التنظيمية .

(٩) ما زال يوجد في الأراضي المحتلة بعض نقابات العمال منذ ايام الحكم الأردني . وتحظر قوى الاحتلال على هذه النقابات اجراء اية اتصالات مع النقابات العامة . غير ان النقابات العامة ما زالت تساند عمل هذه النقابات سواء معنويا أو بطرق أخرى (يتضمن ملحق هذا الفصل مزيدا من المناقشات المتعلقة بهذه النقطة) .

الشكل (٥) : تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني ممثل مختلف الجماعات الفلسطينية

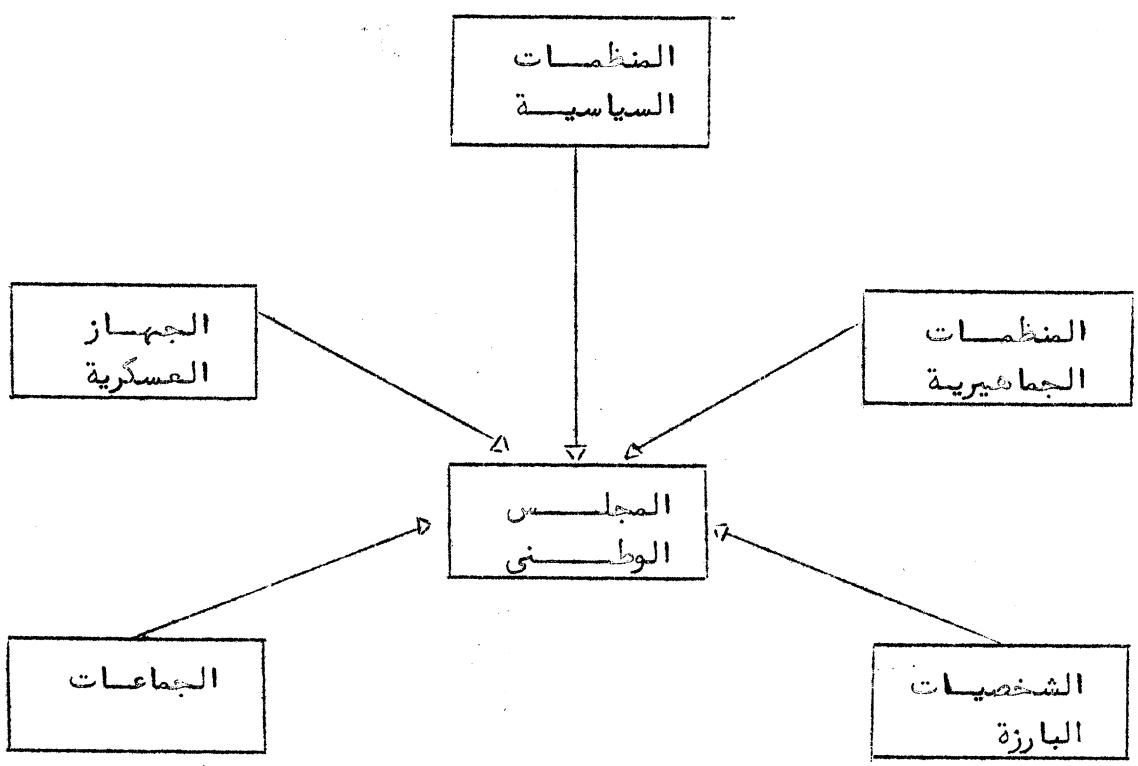

الشكل (٤) - التنظيم الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية

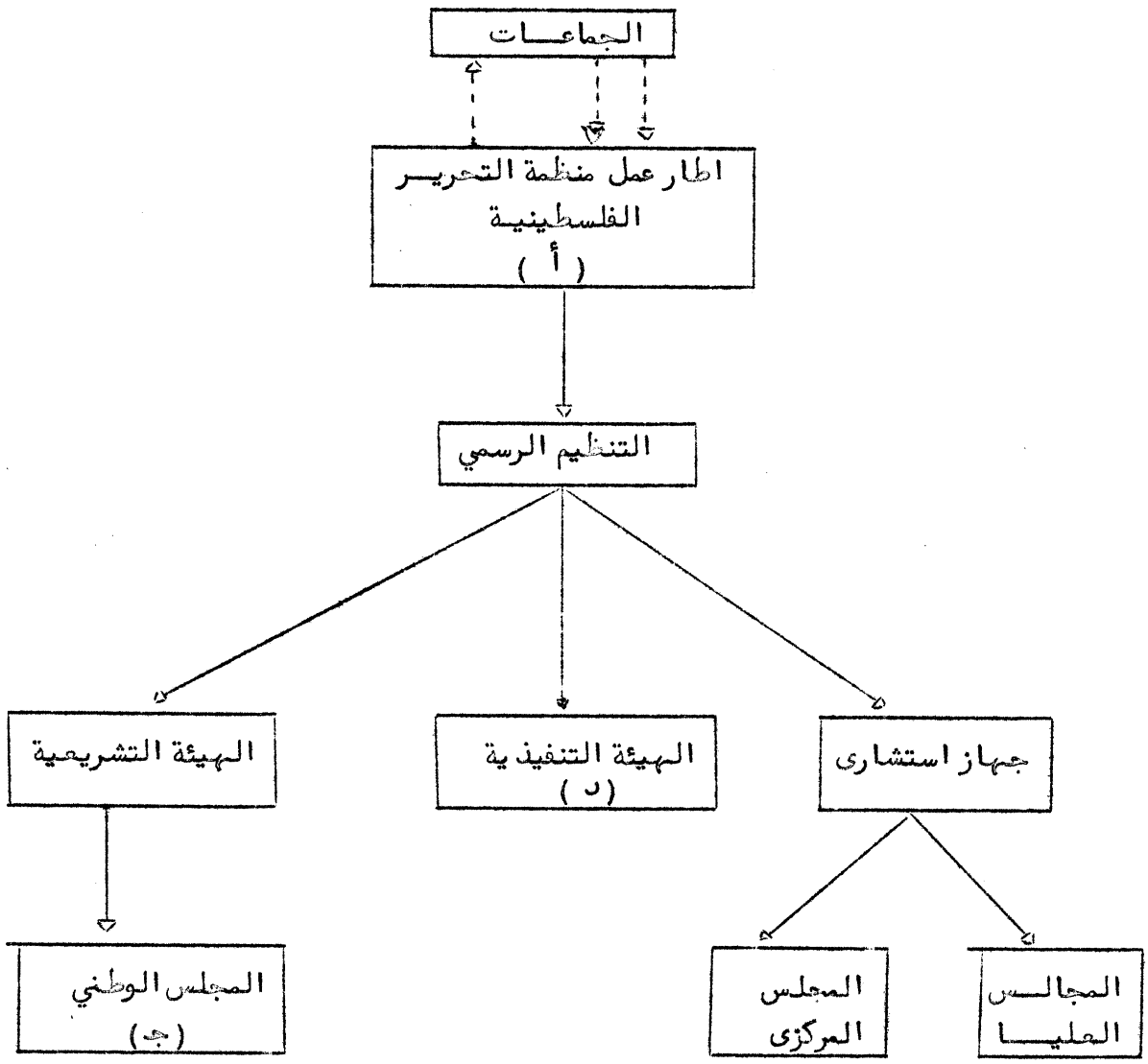

مجموعة الرموز : انظر الجدول الثالث .

وقد تم تبسيط الاطار التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أربع مجموعات تنظيمية ، تربطها شبكة من العلاقات المتداخلة ، على نحو ما تشير اليه الخطوط الصغيرة الواردة في الرسوم . واطار العمل ذاته مندمج في مختلف الجماعات الفلسطينية التي تقدم الخدمات وتتولى القيادة ، وتتلقى الدعم من مختلف مؤسسات الاطار وتتمتع بعضويتها .

الشكل ٣ - اطار عمل منظمة التحرير الفلسطينيـــة

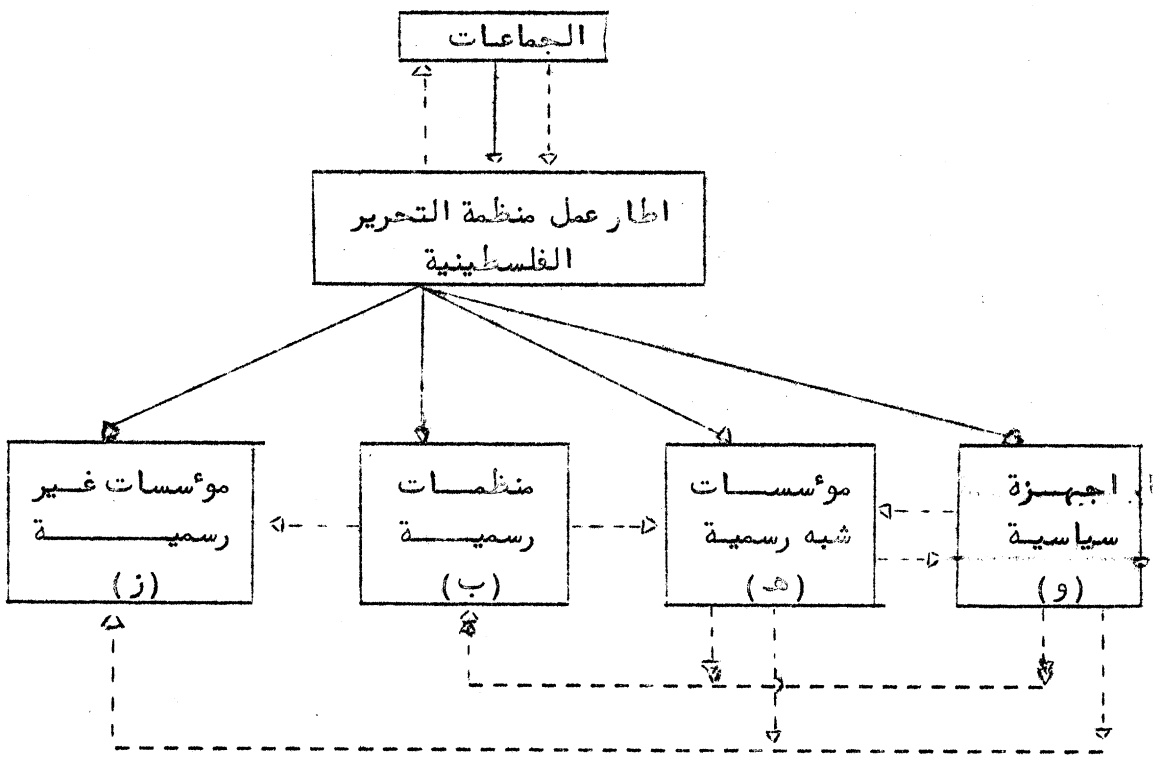

مجموعة الرموز

التفرع
الدعم (المعنوى ، المالي ، الاتصالات ....)
التمثيل أو المشاركة
أى حرف ابجدى هو رمز للخانة الموجود فيها .

(ب) الاجماع العام : وافقت محافل الرأى العام بصفة عامة على مبدأ منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة الممثل الشرعي الوحيد وأعربت عن تأييدها لهذا المبدأ . ويضم المجلس الوطني الفلسطيني كل المنظمات الجماهيرية . وقد أعرب المعلمون والمفكرون والادباء والكتاب والفنانون في شتى المناسبات عن تأييدهم التام وتمسكهم بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين .

(ج) مسؤولية شعب لا تقتصر الأنشطة التي تضطلع بها منظمة التحرير الفلسطينية على الشؤون السياسية والعسكرية . فقد قامت المنظمة ، من خلال أجهزتها الرسمية أو من خلال نشاطات المنظمات السياسية التي تشكل جزءا منها بتدعيم وتشجيع عديد من الخدمات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال الشباب والمجالين التربوى والمدني بغية تحقيق الخير والرفاه للجماعات الفلسطينية . وأسهمت هذه الأنشطة في تحقيق ادماج شبه كامل للجماعات الفلسطينية بحيث يكون لها وعي وطني فلسطيني واحد . وفي كثير من المناسبات ، اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية اجراءات مع السلطات المحلية في بلدان مختلفة لرفع دعوى ضد أى حالة من حالات الظلم أو للمساعدة في تخفيف حدة الاذى الذى يلحق بجماعة فلسطينية محلية . وتحظى الأراضي المحتلة بعناية ودعم مكثفين في مجالات عديدة للمساعدة على تقليل الآثار الناجمة عن سياسات الاحتلال والاستعمار الرامية الى ادماج الاقتصادات المحلية تدريجيا في الاقتصاد الاسرائيلي .

(د) الكفاح من أجل الحصول على الحقوق الفلسطينية : تشكل جميع القوى الفلسطينية التي تقود العمل العسكرى داخل الأراضي المحتلة ضد اسرائيل جزءا من القيادات المختلفة في منظمة التحرير الفلسطينية . وعلاوة على ذلك ، تشترك المجموعات السياسية المسيطرة على هذه القوى في الأجهزة التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وتوفر منظمة التحرير الفلسطينية الاطار الذى يتولى مسؤولية القيام بمختلف الأنشطة الاعلامية والدبلوماسية والانسانية دعما لقضية الشعب الفلسطيني .

جيم - اطار عمل منظمة التحرير الفلسطينية وهيكلها التنظيمي

١ - اطار عمل منظمة التحرير الفلسطينية

ان منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة رسمية لها هيكل وتسلسل قيادى وتقسيم للاعمال المتعلقة بالاعلان عن سياساتها وادارة اعمالها . ومع ذلك ، فان المنظمة في الواقع ليست مجرد منظمة رسمية . فهي تشكل اطارا لتوحيد وتيسير التفاعل القائم بين القطاعات المتشابكة والمنظمة للشعب الفلسطيني .

والشكل التالي هو جدول وصفي (وليس جدولا تنظيميا) ، يبين فروع منظمة التحرير الفلسطينية كاطار للعمل . والأشكال من ٣ الى ٩ ليست جداول تنظيمية كما أن الغرض منها ليس بيان حدود السلطة . ورغم ما تنطوى عليه هذه الاشكال من مخاطر التبسيط الا انها تهدف الى بيان مدى اطار عمل المنظمة وتوضيح بعض العلاقات المتداخلة التي ينطوى عليها هذا التشابك .

(د) ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي لأنها تستمد حقوقها في التمثيل من واقع الاجماع السياسي والاجتماعي الواسع بين صفوف الفلسطينيين ؛

(هـ) ان منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد المعترف به ، هي الطرف الوحيد الذى يحق له التحدث باسم الشعب الفلسطيني ، والتفاوض نيابة عنه ، وتمثيل مصالحه ، واستخدام جميع الوسائل الممكنة ، بما في ذلك الوسائل المسلحة لحماية حقوقه .

٣- الممثل الشرعي الوحيد

نظرا الى القيود السياسية المفروضة على الفلسطينيين والتي تحول دون تعبيرهم بحرية عن ارادتهم عن طريق الاستفتاء العام ، فقد استندت دعوى منظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي الوحيد الى العناصر التالية :

(أ) الاجماع السياسي : تحظى منظمة التحرير الفلسطينية بتأييد جميع التشكيلات السياسية الفلسطينية . فالمنظمات السياسية الفلسطينية المناضلة ، سواء كانت منظمات مسلحة أو غير مسلحة (٦) ممثلة جميعها في الأجهزة التشريعية والأجهزة التنفيذية والأجهزة الجماهيرية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو تشترك فيها . ويتم التنسيق بين الأنشطة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية . وعلاوة على ذلك ، فقد وافقت التشكيلات السياسية العاملة في الأراضي المحتلة أو القائمة بين الفلسطينيين في المنفى على مبدأ منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة التمثيل وأيدت هذا المبدأ (٧) ويمكن القول بأن هناك قبولا من شتى التشكيلات السياسية لمبدأ تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين .

---

(٦) تتضمن هذه المنظمات : منظمة فتح (حركة التحرير الوطني الفلسطيني) ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والصاعقة (طليعة حرب التحرير الشعبية) ، وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) ، وجبهة التحرير الفلسطينية ، وجبهة الكفاح الشعبية ، والحزب الشيوعي الفلسطيني .

(٧) تشكل المجالس البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة قوة سياسية بالاضافة الى وضعها كأجهزة ادارية وفي الانتخابات الأخيرة للمجالس البلدية (١٩٧٦) التي تمتعت بحرية نسبية ، أعلنت أغلبية ساحقة من المسؤولين المنتخبين قبولها صفة التمثيل الممنوحة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجنة الخلاص الوطني هي عبارة عن جهاز سرى يتألف من الشخصيات والقوى السياسية ، ويعتبر بمثابة مركز سياسي رئيسي للأنشطة السياسية التي نفذت في الضفة الغربية على مدى الاعوام الأربعة الماضية . وأعلنت هذه اللجنة في بياناتها ، تأييدها التام لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومن الواضح أنه لو لم تسارع منظمة التحرير الفلسطينية الى الاعلان عن انها الممثل الشرعي الوحيد ، لما ترددت قوى اقليمية أخرى ،تحت الضغط ،وفي موقف يمكنها من ذلك ،من القيام بهذا الدور على الصعيد الدولي ،أو على الأقل ،مشاطرة منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل الفلسطينيين .

وقد بلغت الاعترافات العديدة الصادرة عن الدول والتي أعقبها اعتراف مجموعات من الدول (٤) بمنظمة التحرير الفلسطينية ذروتها باعتراف الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ،بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ومنحها صفة مراقب .

٢- جوهر قضيـــة التمثيل (٥)

جاء الكفاح من أجل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني تأكيدا لما يلي :

(أ) ان الشعب الفلسطيني يشكل وحدة سياسية بغض النظر عن التمزق والتشتت والاحتلال ؛

(ب) ان لهذا الشعب الحق في وجود جهاز سياسي موحد يعنى بتمثيله في كفاحه من أجل استعادة حقوقه الوطنية والسياسية والانسانية ؛

(ج) ان منظمة التحرير الفلسطينية ،بوصفها الممثل الوحيد ،تلغي ادعاء اى طرف آخر بحق التمثيل أو المشاطرة في تمثيل الشعب الفلسطيني ،

---

(٤) منها الكتلة الاسلامية والكتلة الافريقية (منظمة الوحدة الافريقية) وكتلة عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية .

(٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات والمناقشات المفصلة بشأن قضية التمثيل ،أنظر : و . ت . مليسون W.T. Mallison و س . ف . مليسون S.V. Mallison "The Right to return" دراسات فلسطينية ،المجلد التاسع ،العدد ٣ (ربيع عام ١٩٨٠) ،ص . ١٢٥-١٣٦؛ وأنيس قاسم ،الشروط القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية : دراسة في القانون الدولي العام ، شؤون فلسطينية ،العدد ١١٤ ، (ايار/مايو ١٩٨١) ،ص . ١٤-٤١ ، وعيسى الشويبي Issa Al-Shwaibi; "The Development of Palestinian Entity - Consciousness JPS ، الجزء الاول ،دراسات فلسطينية ،المجلد التاسع ،العدد ١ (خريف عام ١٩٧٩) ،ص . ٦٧-٨٤، وعيسى الشويبي Issa Al-Shwaibi; "The Development of Palestinian Entity - Consciouness" العدد الثاني ، دراسات فلسطينية ،المجلد التاسع ،العدد ٢ (شتاء عام ١٩٨٠) ، ص . ٥٠-٧٠ ،وعيسى الشويبي Issa Al-Shwaibi ; "The Development of Palestinian Entity - JPS Consciousness" الجزء الثالث ، دراسات فلسطينية ،المجلد التاسع ،العدد ٣ (ربيع عام ١٩٨٠) ص . ٩٩ - ١٢٤ .

جهة أخرى فقد واصل الاتجاه الثاني برنامجه المنفصل وقام بشبه عمليات مسلحة ضد اسرائيل في كانون الثاني /يناير ١٩٦٥ . وانقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ذلك وحتى عام ١٩٦٨ الى قسمين : الائتلاف الكبير الذى يضم التشكيلات الوطنية التي انضمت الى منظمة التحرير الفلسطينية ،ثم المجموعات السرية السياسية والمسلحة التي عاشت خارج اطار الشرعية التي منحتها البلدان العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أسفرت الحرب بين العرب واسرائيل في عام ١٩٦٧ عن وجود هزات في صفوف الائتلاف في منظمة التحرير الفلسطينية ،حيث تحولت مجموعات عديدة داخل هذا الائتلاف الى الأخذ بموقف الاتجاه السرى ،وبقبول بواسع بمبادىء المقاومة . وانضم الاتجاهان (٣) في نهاية الأمر الى منظمة التحرير الفلسطينية ،التي اعتمدت بدورها المبادىء الأساسية للاتجاه السرى بشأن محاربة اسرائيل . وبالتالي اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية صفة المنبر والمظلة التي تضم القوى الوطنية الفلسطينية ، بما في ذلك القوى التي تضطلع بالعمل المسلح ضد اسرائيل .

باء - ممثل الشعب الفلسطيني

١- تحول طابع منظمة التحرير الفلسطينية

أدى ادماج جميع القوى الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وتصاعد الكفاح المسلح والسياسي ضد الاحتلال الى ظهور ديناميات جديدة للتحرير الوطني في شكل منظمات واتحادات جماهيرية تضم جميع قطاعات الشعب الفلسطيني . كما بذلت الجهود لانشاء منظمات للخدمة الاجتماعية ومؤسسات للرعاية الاجتماعية وأخرى لتوجيه الانتاج . وأخذت منظمة التحرير الفلسطينية تتحول بسرعة من مجرد منظمة تعبر عن آمال الشعب الفلسطيني الى منظمة تعمل على تحرير وطنهم المحتل وتجسد بصورة قوية ايضا آمال هذا الشعب. وعلى الصعيد الداخلي ،كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتحول تدريجيا من مجرد مظلة للقوى السياسية التي تشارك بصورة هامشية في جهازها التنفيذى بينما تفضل عقد ترتيبات ثنائية فيما بينها ،الى منظمة تتولى فيها هذه القوى تدريجيا دورا اكبر في ادارة اعمالها اليومية وتقبل ترتيبات متعددة الأطراف في اطار مختلف هياكل القيادة والزعامة في منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ثم ،أخذت منظمة التحرير الفلسطينية تدريجيا طابع الجبهة الوطنية الموحدة . وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ،وتلقت أول اعتراف بهذه الصفة من جانب مؤتمر القمة العربي المعقود في الجزائر في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ .

وقد أسفرت حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل عن حافز واضح لدى الدول المتحاربة في المنطقة والقوى الدولية المعنية للعمل من أجل التوصل الى تسوية نهائية للنزاع العربي الاسرائيلي . تشمل القضايا المتعلقة بحقوق الفلسطينيين والوضع النهائي لبعض الأراضي الفلسطينية . ومن

---

(٣) انتهى أخيرا ادماج جميع الأجنحة في منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٩ .

(ب) دعمت نشأة حركة القومية العربية ، ولا سيما نشأة الحركة الناصرية في مصر ، الاعتزاز بالوطن والتمرد على التبعية . وكان الفلسطينيون وقضيتهم الوطنية في محور رياح التغير التي كانت تكتسح الشرق الأوسط ؛

(ج) كانت حرب ١٩٥٦ بين العرب واسرائيل تجربة للمواجهة المباشرة بين الفلسطينيين والجهاز الصهيوني . واشترك الفلسطينيون في المعارك التي وقعت على قناة السويس وقادوا المقاومة السرية ضد سلطات الاحتلال في قطاع غزة ؛

(د) عززت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي جددت اطار الواقع الفلسطيني خلال تلك السنوات ايمان الوطنيين الفلسطينيين بضرورة التصدى للظلم الذى حاق بهم .

٢- تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

كان الاقتناع السائد بين التشكيلات الوطنية الفلسطينية في أواخر الخمسينات يؤيد بشدة فكرة القومية العربية . وقد رأت هذه التشكيلات من خلال ادارتها انه يمكن أن يكون للفلسطينيين دور في " تحرير فلسطين " باعتباره جزءا من المجهود العربي الموحد . كما رأت جميع هذه التشكيلات انه يجب أن يكون دور الفلسطينيين مميزا وملحوظا في المشاركة العربية المطلوبة في الكفاح من أجل الحاق الهزيمة بالصهيونية و " استرداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني " .

وفي اوائل الستينات ، تم استقطاب التشكيلات السياسية الفلسطينية العديدة في اتجاهين رئيسيين ، الاتجاه الأول (وهو الاتجاه العربي لتنسيق العمل الفلسطيني) الذى يرى الحصول على موافقة العرب على تشكيل جهاز فلسطني رسمي يتولى مهمة تعبئة القدرات الفلسطينية في اطار استراتيجية عربية لمواجهة اسرائيل . وكانت تشكيلات وطنية عديدة داخل هذا الاتجاه ترى ضرورة تشكيل وحدات مسلحة للنضال من أجل تحقيق هدفها في التحرير . أما الاتجاه الثاني (وهو الاتجاه المستقل للعمل الفلسطيني) فانه يعتقد بضرورة القيام بمبادرة فلسطينية مستقلة لمواجهة اسرائيل . وكان هذا الاتجاه يؤمن بضرورة وضع استراتيجية لخوض " حرب شعبية " و " مقاومة مسلحة " يتولاها الوطنيون الفلسطينيون كوسيلة لتحدى الاحتلال الاسرائيلي واخراج الاستراتيجية العربية من حالة الركود التي كانت تعانيها . وكانت الترتيبات التنظيمية لهذا الاتجاه تقضي بضرورة أن تقوم المنظمة التي ستمثل الشعب الفلسطيني حول نواة مسلحة . وكان اعتراف العرب بهذه المنظمة أمرا اساسيا ولكنه يلي في الأهمية ضرورة نشأة المنظمة حول وحدات المقاومة المسلحة .

وبناء على الحاح الوطنيين الفلسطينيين المؤيدين للاتجاه الأول ، خلص اجتماع القمة العربي المعقود في القاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ الى انشاء منظمة تتولى حشد امكانيات الشعب الفلسطيني وبالتالي فقد تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ ايار/مايو عام ١٩٦٤ . ومن

سابعا - المؤسسات والنشاطات في اطار منظمة التحرير الفلسطينية (١)

الف - نشأة وتكوين منظمة التحرير الفلسطينية

١ - نبذة عن تكوين منظمة التحرير الفلسطينية

أدت نكبة عام ١٩٤٨ ،بالاضافة الى طرد وتشتت الشعب الفلسطيني ،الى القضاء على الأدوات السياسية التي قادت هذا الشعب طوال الفترة السابقة . وتولت الجامعة العربية خلال الخمسة عشر عاما التالية للنكبة (١٩٤٩-١٩٦٤) ولا سيما من خلال الجهود التي بذلتها البلدان المضيفة ،مسؤولية تمثيل المصالح السياسية للشعب الفلسطيني . وفي نفس الوقت ، تولت وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم (الأونروا) والبلدان العربية المضيفة المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني .

وكانت هذه السنوات الخمس عشرة حافلة بالتغيرات الاقليمية والدولية ،التي ساعدت ،الى جانب العوامل الفلسطينية المحلية ،على بعث حركة التحرير الوطني الفلسطيني (٢) . وأسهمت العوامل التالية اسهاما كبيرا في بعث هذه الحركة :

(أ) تصاعد النضال على الصعيد العالمي ضد الاستعمار وقيام دول وطنية مستقلة في افريقيا وآسيا ،وحصول دول عربية عديدة على الاستقلال في الفترة ذاتها . لذلك كان الفلسطينيون يرون ان القوى التي ساندت انشاء دولة اسرائيل قوى يمكن هزيمتها . وكان لنجاح حرب التحرير الوطنية في الجزائر أثر خاص على رؤية الوطنيين الفلسطينيين ؛

---

(١) المصدر الرئيسي لهذا الفصل هو دراسة غير منشورة اتاحتها منظمة التحرير الفلسطينية وعنوانها " هيكل منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها التنظيمية " (نيسان/ابريل ١٩٨٠) . وتضمنت مصادر هذه الدراسة المستفيضة : الوثائق التنظيمية ،وأوراق العمل ،والمذكرات والتوجيهات الادارية ،وتقارير المجلس الوطني الفلسطيني ومقابلات مع قادة المنظمة وأفرادها ،والدراسات التنظيمية والمواد المنشورة . وسترد الاشارة الى بعض هذه المصادر بصورة منفصلة . أنظر ايضا رشيد حميد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤ . كتب فلسطينية ،العدد ٦٤ (بيروت : مركز البحوث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ،١٩٧٥) ورشيد حميد " ما هي منظمة التحرير الفلسطينية" دراسات فلسطينية ،المجلد الرابع ،العدد ٤ (صيف عام ١٩٧٥) ،ص . ٩٠-١٠٩ .

(٢) تستخدم عبارة حركة التحرير الوطني الفلسطيني هنا بمعنى عام للاشارة الى الحركة بأكملها ،لا الى حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وهي أكبر منظمة سياسية مسلحة .

٣- منظمة التحرير الفلسطينية

أتاحت منظمة التحرير الفلسطينية اطارا موحدا معترفا به للنشاطات العسكرية والمدنية والسياسية. وعلى هذا الأساس تولت المنظمة تدريجيا دور الممثل الوحيد المعترف به للفلسطينيين بصرف النظر عن البلدان التي يقيمون فيها. واصبحت المنظمة في الوقت ذاته المحفل والأداة لاعادة تشكيل الفلسطينيين كشعب. وبالاضافة الى ذلك، أتاحت المنظمات المنتسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات التي تحت رعايتها، الأطر العملية التي انضم تحت لوائها الفلسطينيون على تباعد مجتمعاتهم والتي اسهمت في تجاوز الحدود الجيوبوليتيكية.

زاى - تلاحم المجتمعات الفلسطينية

جاء تلاحم المجتمعات الفلسطينية نتيجة عكسية لحالة التجزئة المشتركة، وحالة انعدام الجنسية ووضع الفلسطينيين كأقلية. وكان التلاحم بين المجتمع يتم في الماضي ويتعزز عن طريق الوسائل التقليدية وهي الانتماء للمجتمع والسيطرة، وقنواته هي الأسرة والعشيرة والحمولة، والجمعيات الموجودة في القرية او المخيم او الحي، والصفوة التقليدية ومجموعات الأنداد. وكان ينظر الى النشاطات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها كل جماعة في ضوء اتساقها مع هذه الوسائل. وكانت التقاليد هي الضمان لبقاء المجتمع والعمل من أجل رفاه اعضائه في وجه المشاكل العارمة. غير ان التلاحم الذى يتجاوز حدود المجتمع المحلي، كان عملية بالغة التعقيد. فهو اذ يحيي بعض عناصر التقاليد، لا بد له من القضاء على عناصر اخرى. وهكذا حلت المشاغل القومية محل المشاغل المحلية، وحلت معايير الانجاز محل المعايير التقليدية في اختيار الصفوة، والمحافل المركزية والتي تتخطى حدود المجتمع المحلي مكان المحافل المحلية في القيام بالانشطة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والمصالح العامة للشعب الفلسطيني بأسره، محل مصالح العشيرة والحي والمجتمع المحلي.

١ - عدم الاستيعاب في البيئات الجديدة

على الرغم من ان الفلسطينيين كانوا اقليات ،فان مجتمعاتهم المضيفة لم تستوعبهم ،ولم تتوافر لديهم القدرة او الرغبة على قبول الاستيعاب. وفي اسرائيل اسهمت الخصائص العرقية والدينية للدولة - على غير ما كانت تتوقع - في الحفاظ على الهوية القومية للفلسطينيين . وفي البلدان المضيفة والبلدان العربية الجاذبة للهجرة كانت الاعتبارات السياسية وراء عدم منح الجنسية للفلسطينيين ،وظل عدد الفلسطينيين الذين منحوا الجنسية في الدول العربية المضيفة محدودا جدا ،باستثناء المملكة الاردنية التي منحت الفلسطينيين حق الحصول على الجنسية ، وكذلك فعلت اسرائيل . وعلى الرغم من عدم تمتع الفلسطينيين بالجنسية في الدول المضيفة فقد تمكنوا من المحافظة على انتسابهم القانوني الى فلسطين عن طريق بطاقات التسجيل الصادرة عن وكالة غوث اللاجئين ،ووثائق السفر التي تصدرها الدول العربية للاجئين الفلسطينيين ،وغيرها . وبالتالي فان السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني ،سواء كان في بلدان مضيفة أو في اماكن اخرى ظلوا يتمتعون بجنسية معترف بها قانونا .

٢ - الهجرة المستمرة

واصل الفلسطينيون الهجرة من مجتمعاتهم الفرعية الاصلية الى بلدان جاذبة للهجرة حيث شكلوا تدريجيا مجتمعات جديدة . ولقد اصبحت الجماعات المهاجرة ،وبخاصة في دول الخليج ، "بواتق انصهار" للفلسطينيين (وينبغي ان نضيف الى هؤلاء ايضا المجتمعات الفلسطينية التي نشأت في بلدان اوروبا الغربية والامريكيتين) . كما ان الخصائص المشتركة بين المهاجرين الفلسطينيين ، وتشابه اوضاعهم ،وتاريخهم القومي ،قد اسهمت جميعها في توفير الاساس اللازم لاستحداث اشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية . ومما عزز اهمية بلدان المهجر كبوتقة انصهار ،وكموطن لميلاد تلاحم قومي فلسطيني ،ان المهاجرين الفلسطينيين الى هذه البلدان كانوا نزلاء مؤقتين (رغم طول اقامتهم) تجمعوا سويا بحكم الظروف التي تعرضنا لها من قبل . وهكذا اصبح في الامكان ان تنشأ في هذه المجتمعات الجديدة المهاجرة حياة اجتماعية فلسطينية تتجاوز حدود المجموعات الفرعية وذلك لأول مرة منذ النزوح الاول في ١٩٤٨ . وثمة مكان آخر ،وان كان اقل اهمية نسبيا ،يتمثل في المجالات التي توفرها الجمعيات الثقافية والسياسية العربية العامة والمحافل التعليمية . ومن بين هذه المحافل ذات الأهمية معاهد التعليم العالي لا سيما في مصر ولبنان . وجدير بالذكر ان المنظمات الفلسطينية البارزة ،ومن بينها الاتحاد العام لطلبة فلسطين ،وحركة فتح وغيرها من المنظمات قد تشكلت في بادىء الأمر في الكويت ومصر وغيرها من بلدان المهجر.

بل واحيانا معاديـة ،وبفعل الممارسات النشطة المفروضة . ويبدو ان كلا الاتجاهين يؤثران معا في الحياة الاجتماعية ونشاطات كل مجتمع فلسطيني . كما ان التعايش بين هذه الاتجاهات التي تبدو متعارضة وما ترتب عليها من تأثيرات متبادلة ،قد خضعت جميعها لمجموعة عوامل ثلاث:

(أ) عوامل محلية ترتبط بديناميكيات القوى ،والتغيير وميزان القوة في البلد المضيف؛ والظروف الاقتصاديـة ومستوى استيعاب الفلسطينيين او اندماجهم في الاقتصاد المحلي ؛ والانظمة السياسية الحاكمة وسياساتها ؛ ومدى فعالية تأثير الفلسطينيين على فرص الاختيار بين مختلف القوى المحلية ؛ وعلى الاتجاهات الاجتماعية والاحوال النفسية المحلية .

(ب) عوامل اقليمية ترتبط بديناميكيات التغيير في ميزان القوة بين دول الشرق الأوسط؛ والاحوال الاقتصادية والمنافسات القائمة بين العرب وغيرها من المنافسات الاقليمية ،والصراع العربي الاسرائيلي ومضاعفاته الدولية ،والاقليمية والمحلية ،ومدى فعالية تأثير الفلسطينيين على ميزان القوة في المنطقـة .

(ج) عوامل قائمة بين الفلسطينيين ،لا سيما ما كان منها مرتبطا بالديناميكيات الداخلية للمجتمعات الفلسطينية ؛ ومصداقية درجة قوتهم ؛ ودرجات التفاعل ،والنشاطات السياسية والقيادة . وقد تراوحت الاهمية النسبية لكل مجموعة من العوامل خلال الثلاثين عاما الاخيرة وفق محورين : الحالة التاريخية والموقع الجيوبولتيكي . ومع ذلك ،لا تزال لكل مجموعة من العوامل تأثيرها على حسم الصراع بين الاتجاهات التكاملية والتمزقية التي تؤثر على دور وفرص الاختيار لكل جماعة فلسطينية من جهـة والشعب الفلسطيني بأسره من ناحية اخرى .

هاء - ديناميكية التغيير

لا يجاز المناقشة السابقة ،يبدو ان ديناميكيات التغيير في السياق الفلسطيني تحكمها العوامل التاليـة :

(أ) اختلاف المواقع الجيوبوليتيكية ؛ (ب) اختلاف الحالة التاريخية ؛ (ج) اختلاف العوامل المحلية ؛ (د) اختلاف العوامل الاقليمية ؛ (هـ) اختلاف العوامل القائمة بين الفلسطينيين .

وقد ساهمت هذه العوامل بجانب الصراع القائم بين اتجاهات التكامل والتمزق ،في الابقاء على الهوية الفلسطينية ،كقوة اجتماعية . وعلى خلاف الاقليات الاخرى في المنطقة ،وغيرها من المناطق استمر التلاحم بين الفلسطينيين ككيان قومي رغم تشتتهم وعزلتهم وعجزهم نسبيا .

واو - التكامل الجزئي

كان من الممكن ان تختلف النتيجة المترتبة على حياة الفلسطينيين لأكثر من جيل كأقليات مشردة ،بلا وطن ،اجتثت من ديارها ،لولا ثلاثة ظروف هامة تاريخيا هي :

وقد أسفرت حركات انتقال السكان القسرية أثناء حرب ١٩٤٨ وما بعدها ،عن القضاء على معظم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة فيما قبل ،وغرس الفلسطينيين داخل هياكل جديدة لها أطرها الاقتصادية والاجتماعية ،والسياسية ،والادارية ،والقانونية الخاصة بها (٩). وقد أصبح تراث الفلسطينيين ،وقيمهم الاجتماعية ،وأشكال نتاجهم الاجتماعي جميعها خاضعة لتأثير مجموعة مختلفة من الديناميكيات الاجتماعية غير الفلسطينية .

(ب) انعدام الجنسية : تحول الفلسطينيون الى جماعات مشتتة تعيش في ظل تشريعات دولة أجنبية أساسا ومعادية في بعض الأحيان . كما أصبحت الهوية القومية للفلسطينيين خاضعة لمجموعات مختلفة من الكيانات غير الفلسطينية ، (منها على سبيل المثال عرب اسرائيل ،اللاجئون في لبنان ،العمال الضيوف في الكويت ،الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الاردنية الخ) .

(ج) التشرد المستمر : تحول الفلسطينيون في أماكن لجوئهم المؤقتة أساسا الى رصيد مشترك للقوى العاملة في المنطقة . وقد أسفر عدم استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية ، والمظاهر العسكرية للصراع العربي - الاسرائيلي ،عن خلق أوضاع غالبا ما تؤدي الى استمرار حالة التشرد ،عن طريق الهجرة أو حركات الانتقال القسرية .

(د) وضع الأقلية : أصبح الفلسطينيون في مناطق اقامتهم في وضع الاقلية من حيث الحجم والتأثير . فليس للفلسطينيين مثلا حق الوصول الى أجهزة الحكم في مناطق اقامتهم . كما أن التقييدات الهيكلية والقيود السياسية قد أضفت على الجماعات الفلسطينية وضع الأقلية وحدت من قدرتهم على اتخاذ القرار ،أو المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالامور التي تمس وجودهم ورفاهم الاجتماعي .

دال- التمزق في مقابل التكامل

بتحليل المجتمعات الفلسطينية في فترة ما بعد ١٩٤٨ يتبين وجود مظاهر مختلفة للنمط المثالي ،كما يتبين وجود اتجاهين متعارضين بصفة دائمة : اولهما اتجاه نحو التمزق من خلال التطور المنفصل لكل مجتمع داخل أطر سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة وغير متناسقة في بعض الأحيان ،وثانيهما ،اتجاه نحو التكامل من خلال الهوية الفلسطينية التي تحافظ عليها الجماعات الفلسطينية باصرار . فعلى الرغم من عزلتهم النسبية ونقص التفاعل بين مجتمعاتهم ،كان هناك تطابق مشترك ظل حيا بفعل التجارب اليومية للعيش في بيئات غريبة

---

(٩) على سبيل المثال ،أصبح التعليم الفلسطيني تحت الاشراف المباشر لوكالات غير فلسطينية من بينها وكالة غوث اللاجئين ،ووزارات التعليم في البلدان التي يقيم فيها الفلسطينيون .

يخضعون لنفس القيود واللوائح التي كانت قائمة في المجتمعات الوافدين منها ،كما خضعوا في كثير من الاحوال لقيود ولوائح جديدة أشد صرامة . فقد حرم عليهم امتلاك الأراضي أو ادارة الأعمال ، وليس بوسعهم أن يحتفظوا بأبنائهم معهم بعد بلوغهم سن الرشد . ولا يستطيعون اعتزام التقاعد أو الاستيطان في هذه البلدان . وهكذا استمر الفلسطينيون غرباء في أماكن اقامتهم الجديدة بوصفهم مقيمين اقامة موقتة . كما فرضت عليهم ظروف اقامتهم الجديدة أن يتحدوا ويتجمعوا معا على أساس جديد بغض النظر عن المجموعات الفرعية المختلفة التي جاءوا منها . وهكذا أصبحت المرحلة الأخيرة في تجزئة الهيكل الاجتماعي الفلسطيني وهي هجرة العمال الفلسطينيين سعيا وراء العمل ،هي المرحلة الأولى في عملية اعادة تكامل وتلاحم الفلسطينيين كشعب .

جيم - تفتت التكوين الفلسطيني

في أعقاب هجرة ١٩٤٨ ،أصبح مفهوم " مجتمع فلسطيني " مرتبطا بفكرة مجتمع الشتات . وهذا المفهوم ،في أفضل الأحوال ،عبارة عن نموذج نظرى يجسد السمات المشتركة الأساسية التي يمكن مشاهدتها في عدد من المجتمعات الفلسطينية وكفكرة تجريدية (حسب النمط المثالي الذى وضعه ويبر) ،فان الظواهر والسمات المنسوبة لهذه المجتمعات وكذلك أشكال التفاعل ،وأشكال التغيير ، وأنماط التأهيل الاجتماعي ،ليست جميعها بالضرورة ملحوظة في أى من العناصر الأساسية المكونة لهذه المجتمعات . وانما استمرت عناصر النمط المثالي التي تم بناؤها من دراسة المجتمعات من حيث تأثرها بنمط وجودها كأقليات ،وتأثرها بالبلدان المضيفة ،وتمسكها بالتقاليد والقيم السائدة في المجتمع الفلسطيني الذى كان قائما من قبل ،وقوة ما تعتنقه من تصورات وآمال للمستقبل .

والنمط المثالي الذى استخلصناه هنا نجد بعض عناصره واضحة لدى جميع المجتمعات الفلسطينية ولكن لا نستطيع القول ان أيا من هذه العناصر يظهر في الحياة الفعلية للمجتمعات المحلية بنفس درجة الأهمية التي تشغلها في البناء التجريدى . وعلى سبيل الايضاح ،يعد الاحساس بالاغتراب عن أدوات السلطة أحد الملامح المشتركة لجميع المجتمعات الفلسطينية ،بسبب خضوعها لهذه الأجهزة . ولكن نظرا لاختلاف درجات الخضوع للسلطة بأختلاف الزمان والمكان يختلف الاحساس بالغربة لدى الفلسطينيين بين مجتمع وآخر من حيث الشكل والنتائج . وقياسا على ذلك ،تختلف المجتمعات الفلسطينية من حيث درجة تشدد أفرادها ،ومدى الولاء للأسرة ،والجماعة ، والمجتمع المحلي ،ومدى الاستفادة من الموارد المتاحة والقدرة على الوصول اليها ،والمقدرة على احياء وتطوير تراثها القومي ومؤسساتها الوطنية .

ويمكن ايجاز حالة التفتت التي يعانيها الهيكل الاجتماعي الفلسطيني في السمات المشتركة التالية :

(أ) الاقتلاع من الجذور : تعرضت الجماعات الفلسطنية ،بما في ذلك أولئك الذين يعيشون داخل الحدود التاريخية لفلسطين ،الى عملية طرد من بيئتها الاقتصادية والاجتماعية الأصلية .

(د) مصر

يشكل الفلسطينيون في مصر أقلية عددية لا تذكر داخل مجتمع مضيف ضخم . وعلى الرغم مما تقدمه مصر من خدمات عديدة للفلسطينيين المقيمين فيها (ومن بينها اعفاؤهم من القيود المفروضة على المغتربين) ، الا أن الفلسطينيين في مصر عرضة لتقلبات المناخ السياسي . وما زالت مصر تجتذب عددا كبيرا من الفلسطينيين من شتى الاماكن لا سيما الذين يأتون اليها للالتحاق بالجامعات والمعاهد التعليمية المصرية .

ه - البلدان الأخرى في غربي آسيا

لم تقتصر النتائج المأسوية الناجمة عن طرد الشعب الفلسطيني من بلاده في عام ١٩٤٨ على تشتتهم بين البلدان العربية المضيفة الخمس أساسا ، فقد عجزت معظم البلدان المضيفة ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وسياسيا ، عن استيعاب اللاجئين ، مما خلق ظروفا دفعت بالفلسطينيين الى الهجرة ، اذ اتجه عدد كبير منهم بعد استيطانهم كلاجئين في البلدان المجاورة المضيفة ، الى الهجرة الى بلدان أخرى (٨) ، لا سيما الى دول الخليج العربي .

ولقد كانت هجرة الفلسطينيين الى البلدان الجاذبة لمهاجرين ذات طابع فردي تدفعهم بصورة رئيسية الطموحات الشخصية . ولم تتكرر عملية نزوح الفلسطينيين بالجملة من أراضيهم على غرار ما حدث في ١٩٤٨-١٩٤٩ ، الا عندما اجبروا على الفرار من الضفة الغربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ . وكان لهذا النمط المختلف والجديد من أنماط الهجرة نتيجتان : فقد أسهمت هذه الهجرة بصورة مبدئية في زيادة تجزئة مجتمع مقسم جغرافيا بالفعل ، وتوزيعه على ثماني دول أخرى ، بالاضافة الى المجموعات الفرعية الثمان الأصلية التي توزع فيها الفلسطينيون . ولكن بمرور الوقت ، أوجدت هذه الهجرة الجديدة اتجاهات وديناميكيات جديدة بين المجتمعات الفلسطينية التي نشأت مؤخرا في هذه البلدان المختلفة ، وهي اتجاهات تكاملية الأثر .

فقد انفصل الفلسطينيون في بلدان اقامتهم الجديدة عن جميع جوانب الهيكل الاجتماعي التقليدي للضفة الغربية او قطاع غزة وعن كل ما يعززه الهيكل الاجتماعي الذي نشأ في المخيمات ، ولكن وجودهم في البلدان الجاذبة للهجرة كمصدر للايدي العاملة ، جعلهم

---

(٨) يقدر المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين المقيمين في الكويت ، والعربية السعودية ، والامارات العربية المتحدة ، وعمان في عام ١٩٨١ بنحو ٥٤٧٫٩٣٢ حسبما جاء في المجموعة الاحصائية الفلسطينية ، ١٩٨١ ، رقم ٣ (دمشق ، ١٩٨١) الصادرة عن المكتب المذكور .

٤- البلدان المضيفة

أصبح الفلسطينيون المقيمون في البلدان المضيفة يشكلون أقلية من نوع خاص . وبالتالي فقد خضعت ظروف معيشتهم لعدد من العوامل التي تتفاوت أهميتها من حيث الزمان والمكان .

(أ) لبنان

للهيكل الاجتماعي في لبنان واقتصاد البلاد الموجه نحو الخدمات أثر في الحد من ادماج المجتمع الفلسطيني في المجتمع اللبناني ، كما حافظ على الوضع الخارجي لهذا المجتمع وانعزاله عن التيار الرئيسي العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . فتحول الفلسطينيون ، وخاصة المقيمين في مخيمات اللاجئين ، الى أقلية من الغرباء يخضعون لقوانين تحد من تفاعلهم الاجتماعي مع المجتمع اللبناني بصورة عامة .

وأخذ تجمع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الأربعة عشر ، حسبما تسمح القيود المادية ، نمطا يتفق مع صلاتهم الاسرية وانتماءاتهم القروية . لذلك ، كانت حياة الفلسطينيين الاجتماعية في لبنان تشكل الى حد ما امتداد لحياتهم الاجتماعية التي كانت قائمة في فلسطين ، أي الحياة المنعزلة والمنطوية للمجتمع القروي .

ومنذ عام ١٩٦٩ تمكن الفلسطينيون في لبنان من انشاء هياكل اجتماعية واقتصادية وسياسية وشبه عسكرية . وقد لعبت هذه الهياكل ، بوصفها هيئات مؤسسية ، دورا هاما في احياء المؤسسات الفلسطينية المعنية باعادة تشكيل الحياة الاجتماعية في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية وفي مجال الرفاه الاجتماعي والرعاية الصحية ، وغيرها من المجالات .

(ب) الجمهورية العربية السورية

منح الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية اطارا مؤسسيا يساويهم بمواطني القطر وطبقا للقوانين والممارسات القانونية والادارية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية ، يتمتع الفلسطينيون المقيمون بنفس الحقوق الممنوحة للسوريين ، باستثناء حق التصويت . ومع ذلك لا تزال العوامل غير القانونية والادارية في تركيب المجتمع السوري تلعب دورا حاسما في تحديد الوجود الفلسطيني من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية .

ولا يشترك الفلسطينيون ، بحكم وصفهم كلاجئين ، في صياغة السياسات التي تمس حياتهم . فهم يشكلون حتى الآن أقلية تابعة - ولكن غير مقهورة - عاجزة عن المشاركة في عملية توزيع الموارد سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .

(ج) العراق

تأثر الفلسطينيون في العراق بعوامل مماثلة للعوامل السائدة في غيرها من البلدان المضيفة . ويتمتع الفلسطينيون في العراق بتسهيلات مماثلة للتسهيلات المتاحة لهم في البلدان المضيفة الاخرى ، ولكنهم - مثلهم أيضا - لا يملكون مقدراتهم في أيديهم سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

هيمنتهم الديموغرافية لم تنعكس في المجالات الاخرى . فقد ساهم ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية ، وبطء النمو الاقتصادي في الاردن، واختلاف مستوى التنمية بين الضفتين الشرقيـة والغربية من الاردن ، في رفع معدل الهجرة الى الضفة الشرقية والى دول الخليج المنتجة للنفط وغيرها من المناطق الجاذبة للمهاجرين.

ولقد شهدت الضفة الغربية ، اثر احتلال اسرائيل لها في عام ١٩٦٧ ، عمليات اخضاع وتجزئة جديدة ، وازداد عدد السكان الاسرائيليين تدريجيا في الضفة الغربية بسبب مصادرة الاراضي والاسراع ببناء المستوطنات الاسرائيلية . وتكررت في الضفة الغربية عملية التجريد من صفة المزارع التي شهدناها من قبل بين الفلسطينيين المقيمين في اسرائيل . وأصبح الاقتصاد الاسرائيلي يستخدم تقريبا نصف مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية . وما زالت التدابير الرامية لاشاعة الانقسامات بين الفلسطينيين ، بما في ذلك تشجيع القيادات البديلة (روابط القرى الموالية لاسرائيل) تعمل على تقويض التلاحم الاجتماعي السائد في المجتمع ، وزيادة عوامل الفرقة .

٣- قطاع غزة

كان الفلسطينيون في قطاع غزة يخضعون للادارة المصرية خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ . وقد حافظ سكان قطاع غزة على هويتهم الفلسطينية ولكنهم ضعوا من تعبئة مواردهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا الا بعد الحصول على تصريح الادارة العسكرية المصرية . وعلاوة على ذلك ، تضاعف عدد سكان قطاع غزة اكثر من ثلاث مرات نتيجة لتدفق اللاجئين من جنوب فلسطين في اعقاب عملية الطرد التي تعرضوا لها في عام ١٩٤٨ . كما تم ادماج معظم الأراضي المملوكة لسكان قطاع غزة في الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٤٨ . وبالتالي كان السواد الاعظم من سكان قطاع غزة بعد حرب ١٩٤٨ من الفلاحين المعدمين الذين فقدوا مصادر العيش بسبب التهجير أو نزع ملكية الأرض .

وكان قطاع غزة ، وهو من اكثر المجتمعات المعزولة عن المجتمعات الفلسطينية ولا يزال ، منطقة جاذبة للمهاجرين (شأنه في ذلك شأن الضفة الغربية) . وهنا أيضا كان للتدابير القمعية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي اكبر الأثر على سكان القطاع وعلى ظروف معيشتهم .

١- اسرائيل

دفع الطابع العرقي - الديني والوطني الذى تتميز به دولة اسرائيل (٧) والتدابير القانونية والادارية والسياسية والاقتصادية والامنية الى ضمان بقاء وضع التبعية للفلسطينيين كأقلية وطنية . وبصرف النظر عن الاعتماد على القوة وحدها فان نجاح هذه التدابير يستند الى استغلال الانقسامات الداخلية بصورة فعالة بهدف احباط قيام قيادة مركزية . وأغرب مثال على ذلك ، ما يبدو من نجاح حققته اسرائيل في فصل الدروز الفلسطينيين عن المجتمعات الاخرى غير اليهودية ومنحهم وضعا خاصا " قريبا من وضع اليهود " . وقد ظهرت تقسيمات وطبقيات جديدة في المجموعات الريفية/الحضرية من بينها عزل السكان الفلسطينيين المقيمين في منطقة الخليل عن سكان النقب واختيار النظام السياسي اليهودى للصفوة الفلسطينية التقليدية . وما زال الفلسطينيون المقيمون في اسرائيل يشكلون قوة سياسية هامشية حتى الآن .

ويعكس هذا التنظيم الاجتماعي للمجتمع نتائج التدابير التمييزية واستمرار مصادرة الأراضي وتهويد المناطق المأهولة بالسكان العرب ، مما أدى الى تدهور الظروف المعيشية للفلاحين الفلسطينيين . واضطر معظم العرب المقيمين في اسرائيل الى البحث عن فرص العمل بعيدا عن قراهم وبخاصة في المنشآت التجارية الاسرائيلية المختلفة . وأصبح سكان القرى ، الذين فقدوا صفتهم كمزارعين ، ولم يتمكنوا من الاستفادة من الحقوق التي تكفلها نقابات العمال ، عرضة لتقلبات سوق العمل . كما اسفر هذا التجريد من صفة المزارع عن القضاء على التنظيم الاجتماعي الذى يقوم على أساس القرية وزيادة تناثر الاقلية الفلسطينية .

٢- الضفة الغربية

اعطى الفلسطينيون في الضفة الغربية الجنسية الاردنية عندما ضمت المنطقة الى شرق الاردن لتأسيس المملكة الاردنية الهاشمية في عام ١٩٥٠ . وأصبح سكان الضفة الغربية واللاجئون الوافدون من مناطق أخرى من فلسطين يشكلون نحو ثلثي عدد سكان الكيان الجديد . الا أن

---

(٧) هناك دراسات متعددة حول أوضاع الفلسطينيين في اسرائيل . انظر مقال السيد صبرى جريس Sabri Jiryis ، ضمن مقالات أخرى ، بعنوان "The Arabs in Israel (New York: Monthly Review Press, 1976); ايان لوستيك Ian Lustick, The Arabs in the Jewish State (Austin: Texas University Press, 1980); و.ت. زريق E. T. Zureik, Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism (London: Routledge and Kegan Paul, 1979); توفيق زياد Tawfiq Zayyad "The Fate of the Arabs in Israel" دراسات فلسطينية ، المجلد السادس ، العدد ١ (خريف عام ١٩٧٦) ، ص. ٩٢-١٠٣ . وللحصول على ايضاحات جديدة حول السياسات التي تطبقها السرائيل على العرب الخاضعين لها ، انظر " تقرير كونينغ : "Koening Report: Top-Secret memorandum-proposal: Handling the Arab in Israel" في Al-Hamishamar (٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦) .

الاستيعاب . وكان في الاعتبار أن وضع اللاجئين ترتيب موقت ، وهو اعتبار كانت له أثاره على الترتيبات الموقتة والعشوائية التي تتصل بالظروف المعيشية للفلسطينيين في المنفى (٥) .

وفي رأى السيدة روزماري صايغ ، ان التشتت خلق آثارا طاردة وجاذبة في نفس الوقت على الهيكل الاجتماعي الفلسطيني وعلى الوعي الفلسطيني (٦) . ولعل من أهم الآثار الطاردة الناتجة عن هذا التشتت أن حدت من قدرة التجمعات الفلسطينية على اعادة تشكيل نفسها في المنفى . وكان الهيكل الجديد الذى نشأ في ظل حالة التشتت والتمزق في المنفى نسخة من عناصر التكوين الفلسطيني السابقة تواءمت مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة . ولم توفر أى من المناطق الجغرافية الأربع الكبرى التي تشتت فيها الفلسطينيون ظروفا تؤدى الى اعادة تشكيلهم أو حتى الى تمزقهم التام . فقد عملت كل منطقة من المناطق الكبرى الأربع التي لجأ اليها الفلسطينيون على احتواء المجتمع الفلسطيني داخل أطر مختلفة من الهياكل القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

---

(٥) كتب أحد العلماء الاسرائيليين عن " الطريقة التي يصف بها اللاجئون جوهر الظروف التي يعيشونها : (اللاجئ هو لا شيء ، هو صفر) (... انه نصف آدمي فقط) ... (انه المحروم من المعاملة الكريمة والوطن والدين) ... و (انه في عداد الأموات فمن كان على قيد الحياة وحرم من موطنه ، فهو في حكم الاموات) ميجدال Migdal ، المرجع السابق ، ص . ١٤٩ . وللاطلاع على روايات مماثلة من منظور آخر ، انظر كتاب روزماري صايغ Rosemary Sayigh ، ضمن كتب أخرى ، Palestinians: From Peasants to Revolutionaries (London: Zed Press, 1979) وفواز تركي Fawaz Turki " To be a Palestinian" ، دراسات فلسطينية ، المجلد الثالث ، العدد ٣ (ربيع عام ١٩٧٤) ص . ٣-١٧ ، وسيلفي منصور Sylvie Mansour "The Sense of Identity among Palestinian Youth; Male & Female Differentials" دراسات فلسطينية ، المجلد السادس ، العدد ٤ (صيف عام ١٩٧٤) ، ص . ٧١-١٠٢ .

(٦) صايغ ، المرجع السابق ، ص . ١٠١ .

مظاهر الفوارق القائمة تفاوت امكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية داخل المجتمع ذاته . ولم يقتصر التفاوت بين الريف والحضر على المحيط الاقتصادى ،بل شمل الوجود الاجتماعي بأسره (٤) .

باء - تمزق المجتمع الفلسطيني

اسفرت حرب ١٩٤٨ وما اعقبها من طرد وتهجير قطاع كبير من الفلسطينيين من وطنهم عن نتيجتين رئيسيتين هما تشتت الفلسطينيين في مختلف البلدان وتجزئة هيكلهم الاجتماعي الى مجموعات صغيرة معزولة . ومن ثم ،فقد خضعت حياتهم الاجتماعية وتكوينهم الاجتماعي للقيود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في بيئاتهم الجديدة وللاثار الناجمة عن الهجرة والتشرد والفقر والعزلة .

وبعد انقضاء عام ١٩٤٨ بفترة طويلة ،اصبحت الاليات التي تتحكم في تكوين الطبقات الاجتماعية وفي التغيير الاجتماعي داخل المجموعات الفلسطينية الممزقة خاضعة لقوى خارجية تتجاوز ارادة الفلسطينيين أنفسهم . وأضحت الوكالات الدولية وسياسات الدول المضيفة والتحيزات المألوفة ،تمثل العوامل الرئيسية المؤثرة والمشكلة للوجود الفلسطيني .

وكان اضفاء صفة اللاجئين على الفلسطينيين يعني ،بين جملة أمور أن التنظيم الاجتماعي والاقتصادى الفلسطيني الذى كان قائما قبل عام ١٩٤٨ لم يعد ملائما لمواجهة القوى الاستعمارية الحديثة . كما أن استمرار اللاجئين الفلسطينيين على هذا الحال كان ينبغي ان المجتمعات المضيفة لم تكن لديها القدرة أو الرغبة في استيعابهم وان الفلسطينيين انفسهم كانوا عاجزين أو عزوفين عن

---

(٤) وخير مثال على ذلك تباين فرص الحصول على التعليم . فقد بلغ عدد الطلاب في المدارس الابتدائية العربية الحكومية ٦٣٧٨٣ طالبا في عام ١٩٤٤ . ووصل عدد المدارس الابتدائية في المراكز الحضرية الى ٤٢ في المائة من مجموع المدارس المسجلة . ويذكر اغوبيان E. Haqopian وزحلان A. B. Zahlan في : " Palestine's Arab Population : The Demography of the Palestinians" ، دراسات فلسطينية ،المجلد الثالث ،العدد ٤ (صيف عام ١٩٧٤) ص. ٤٦ ،" ان ٥٨ في المائة من مجموع القرى كانت تفتقر الى المدارس الابتدائية وان ٩٥ في المائة منها كانت خالية من مدارس للبنات ... بينما كان التعليم الثانوى متوفرا في المراكز الحضرية " .

ولقد اسهمت الحركة الصهيونية ، بالاقتران مع السياسات البريطانية ، في تعميق الفوارق بين مختلف الطبقات الاجتماعية في فلسطين ، بين العرب واليهود ، وبين المناطق الحضرية والريفية ، وبين مراكز السلطة التقليدية ، ومراكز السلطة التي نشأت حديثا ، وبين البورجوازية الاقطاعية والصناعية والتجارية . ولئن كانت معظم هذه الفوارق ملحوظة في المجتمعات العربية الاخرى في الشرق الاوسط ، الا ان العوامل العرقية والدينية قد لعبت دورا أهم من ذلك بكثير في فلسطين . لذلك ، بدأت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تأخذ اشكالا واتجاهات مختلفة في فلسطين عنها في البلدان العربية المجاورة لها ، وخاصة خلال العقد الأخير من فترة الانتداب البريطاني . وتدعمت هذه الاشكال والاتجاهات بفعل السياسات البريطانية التي كانت ملتزمة أساسا بتحقيق الأهداف الصهيونية ، والممارسات الفعالة التي كانت تقوم بها الحركة الصهيونية للافادة من الموارد اليهودية والمحلية والدولية(٢) . فمنذ فترة الانتداب ، نشأت في فلسطين مجموعتان اجتماعيتان مختلفتان هما المجموعة العربية والمجموعة اليهودية .

وقد اخذت ميزة الطابع العرقي والديني لهاتين المجموعتين على الجوانب الأخرى من التقسيم الاجتماعي وعلى الفوارق الملحوظة في فلسطين ولكنها لم تلمسها . وكان المجتمع العربي الفلسطيني في غالبيته مجتمعا ريفيا ، شأنه في ذلك شأن المجتمعات المجاورة له .

وكان ثلثا عدد السكان ، وفقا لتعداد عام ١٩٣٦ ، من الفلاحين القائمين على زراعة الأراضي ، والموزعين على نحو ألف قرية . وظلت القرية الفلسطينية هي أساس التنظيم الاجتماعي والنشاطات الاقتصادية والسياسية .

وقد أدى تغلغل النظام الرأسمالي الى القرية الفلسطينية وتنمية المناطق الساحلية الى زيادة الفقر بين غالبية السكان الفلاحين وأسفرت هجرة الفلاحين المعدمين الى المراكز الحضرية عن ازدياد حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع (٣) وكان من أبرز

---

(٢) يقول ميجدال Migdal في كتابه ، المرجع السابق ، ص. ٨٠ ، "لقد هيأ البريطانيون الظروف لانشاء بنية اساسية حديثة للساحل العربي ، ولكنهم عمدوا في الوقت ذاته الى ابقاء دور هذه البنية تابعا للمؤسسات البريطانية والصهيونية " .

(٣) تفيد آراء السيدة راشيل تاكو Rachelle Taqqu ، الواردة في كتاب ميجدال Migdal ، المرجع السابق ، ص. ٢٧٤ ، بأن "اسباب الهجرة مزيد من التفاوت في ثروة الفلاحين وفي مركزهم الاجتماعي ترجع أيضا الى زيادة انتشار الاجور النقدية والى تحرر المزارعين من الديون وبعد تدهور السلطة التقليدية في الريف ، اضطرت الحكومة الى دعم الصفوة في القرى باحياء الوظائف الادارية لاصحاب المراكز المحليين ولزعماء "العمولة" أو العشيرة .

- سادسا - السمات البارزة لتكوين المجتمع الفلسطيني

الف - الخلفية

كان طابع التجمع هو السمة العامة التي تميز الهيكل الاجتماعي في فلسطين ، لا سيما خلال فترة الانتداب البريطاني ، وقد تأكد هذا الطابع واتصل بفعل النظام الاقتصادي ، والتنظيم الاجتماعي ، وهيكل النفوذ والعلاقات القائمة والتكوين العرقي والديني للمجتمع الفلسطيني . وهناك محاولات لاعطاء صورة مشوهة عن هذا الطابع التجمعي تقوم على عدد من الاراء السطحية المغرضة والمتكررة والتي تزعم ان المجتمع الفلسطيني مجتمع منفصل لا ترتبط اية صلات .

وقد خضع المجتمع الفلسطيني ، كغيره من المجتمعات العربية في الشرق الاوسط ، لنفوذ شتى المصالح المتصارعة ، العثمانية منها والاوروبية بجانب القوى المحلية . وكان من اثر الصراعات والتسويات والتحالفات بين هذه القوى وعناصرها أن استمر زخم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديناميكيات الداخلية في فلسطين ، كما كان لها اثرها على قوتها ومساراتها واتجاهاتها . وبانتهاء الحرب العالمية الاولى ، حلت المصالح البريطانية محل المصالح العثمانية ، بوصفها القوة المسيطرة سياسيا واقتصاديا في فلسطين ، ولكن سارت عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي على نمطها السابق ، وهو تحديث قطاعات من المجتمع على حساب قطاعات اخرى ، وهو اتجاه كان يلقى القبول أو الرفض من جانب مختلف عناصر القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في فلسطين .

وكان للتدفق الهائل والمنظم للمهاجرين اليهود الصهاينة الى فلسطين اكبر الاثر في تغيير نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وكان اشدها وطأة ، تمزيق وتشويه النسيج الاجتماعي ، ثم قيام مجموعات اجتماعية مختلفة نظرا للتباين الشديد في توزيع الموارد (١) .

---

(١) أشار السيد زريق Zureik في حديثه عن آثار " الاستعمار الداخلي " الى عشرة عوامل رئيسية كانت تلعب دورها عشية عمليات الطرد التي حدثت في عام ١٩٤٨ ، من بينها " فرض أسلوب الانتاج الرأسمالي الى أقصى حد ممكن ، سياسات الضريبة البريطانية ، ضعف الاقتصاد المحلي ، التحالف البريطاني - الصهيوني ، تزايد معدل الهجرة الصهيونية ، التمييز العرقي - الديني ، الحقوق المقصورة على الصهيونيين ، ضعف القيادة العربية " . وللاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة الخاصة بدراسة هذه النقاط ، انظر E. Zureik "Towards a Sociology of the Palestinians" دراسات فلسطينية ، المجلد السادس ، العدد ٤ (صيف عام ١٩٧٦) ، ص ٠ ١٠-١١ ؛ E. Zureik, "Transformation of Class Structure Among the Arabs in Israel" ودراسات فلسطينية ، المجلد ٦ ، العدد ١ (خريف عام ١٩٧٦) ، ص ٠ ٣٩-٦٦ ؛ Joel S. Migdal, Palestinian Society and Politics (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), and David Gilmour, Dispossessed, The Ordeal of the Palestinians 1917-1980 (London: Sidgwick and Jackson, 1980).

الجدول ١٥- مجموع العاملين في مؤسسات مختارة، ١٩٨١

الخصائص		صامد	جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني	الاونروا	غيرها	المجموع الكلي	المجموع (النسبة المئوية)
مجموع عدد العاملين		٦٩١	١٣٢٢	٢٣١١	٨٣٣	٥١٥٧	-
القطاع الاقتصادي	الصناعة	٦٩١	-	-	١٦٣	٨٥٤	١٧
	الخدمات	-	١٣٢٢	٢٣١١	٦٢٤	٤٢٥٧	٨٢
	التجارة	-	-	-	٤٦	٤٦	١
المهنة	عدد الفنيين	-	٦٥٦	١٦٤٨	٤٥٩	-	-
	النسبة المئوية للفنيين	-	(٥٠)	(٧١)	(٥٥)	-	-
	عدد الاداريين	-	٢٤٤	-	١٣٨	-	-
	النسبة المئوية للاداريين	-	(١٨)	-	(١٧)	-	-
	عدد المكتبيين	١٣٤	-	١٩٠	-	٣٥٠٥	٦٨
	النسبة المئوية للمكتبيين	(١٩)	-	(٨)	-	-	-
	عدد عمال المبيعات	-	-	-	٣٦	-	-
	النسبة المئوية لعمال المبيعات	-	-	-	(٤)	-	-
	عدد العاملين في الخدمات	-	-	٢٣٥	-	-	-
	النسبة المئوية للعاملين في الخدمات	-	-	(١٠)	-	١٦٥٢	٣٢
	عدد العاملين في الانتاج	٥٥٧ (أ)	٤٢٢	٢٣٨	٢٠٠	-	-
	النسبة المئوية للعاملين في الانتاج	(٨١)	(٣٢)	(١٠)	(٢٤)	-	-

المصدر: أخذت هذه الأرقام من المجموعة الاحصائية لغرض هذه الدراسة (TEAM/SD2/SA)، الجدول ٣٦.

ملحوظة: (أ) يشمل هذا العدد أيضا الفنيين والمديرين.

من النشاطات الاقتصادية الهادفة الى تعزيز قوة الاقتصادات المحلية في الاراضي المحتلة في مواجهة الضغط الاقتصادى الاسرائيلي . ويشمل ذلك النشاطات الاقتصادية في مجال الاستثمار والاقراض والتسويق والبحث والمساعدات الاجتماعية وتطوير المهارات والميادين المتصلة بها ، بهدف تسريع عملية التنمية الداخلية لاقتصادات هذه الاراضي ، بحيث يتم الحدّ قدر الامكان من عملية تفكيك هذه الاقتصادات من الداخل وربطها بالخارج ، والسعي الى عكس اتجاه هذه العملية.

وتشكل المؤسسات العامة الفلسطينية أيضا ظاهرة متنامية. وهي تشمل مؤسسات استخدام رئيسية موجهة نحو تقديم الخدمات الاجتماعية أو توفير الانتاج التجارى مثل مؤسسات(١٦) : صامد وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني وجمعية الانعاش الاجتماعي . ويبيّن الجدول ١٥ الجوانب المختلفة لخصائص قوة العمل التي تعمل في هذه المؤسسات.

---

(١٦) أنظر TEAM/SD1/WP9 ، ص ١٠ — ١٢.

الجدول ١٤- عالة العمالة

السمات / البلد	فلسطين المحتلة (اسرائيل)	الضفة الغربية (أ)	قطاع غزة (أ)	لبنان (٠٠٠ نسمة)	الجمهورية العربية السورية	العراق	الاردن (أ)	مصر	الكويت	المملكة العربية السعودية	الامارات العربية المتحدة	قطر
العاملون لحسابهم				٢٢٠٨	٤٩٨٥	٦٩٧		١٠٦٧	٣٨١٤	١١٥٤	٤٨١	-
العاملون لحسابهم (النسبة المئوية)	٢٦٦٠٠ (٢١)			(١٥)	(١٧)	(١٨)		(٢٢)	(٨)	(٥)	(٤)	-
اصحاب العمل				٢٣١	٦٩٣	١٨٢		٤٠١	٨٧٢	٧١٥	٣٧٣	-
اصحاب العمل (النسبة المئوية)				(٢)	(٢)	(٥)		(٨)	(٢)	(٣)	(٣)	-
المستخدمون	٩٢٨٠٠			١١٩٧٧	٢٤١٧١	٢٩٣٧		٣٣٠٦	٤٠٥٥١	٢٠١٧١	١٠٨٠٨	-
المستخدمون (النسبة المئوية)	(٧٣)			(٨٣)	(٨٤)	(٧٣)		(٦٩)	(٩٠)	(٩٠)	(٩٣)	-
السنة	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٩

المصدر: احتسبت هذه الارقام من المجموعة الاحصائية لغرض هذه الدراسة (TEAM/SD1/SA) الجداول T 20، T 21 و T 22 و T 23(a) و T 24(a) و T 25 و T 26 و T 27 و T 28(b) و T 29 و T 30 و T 31.

ملحوظة: (أ) البيانات ليست متوفرة عن تلك السنة.

الاقتصادية معدلات مرتفعة للغاية، الامر الذى يعكس وجود العوامل نفسها (هناك مبالغة في هذه المعدلات بالنسبة الى المملكة العربية السعودية، حيث استخدم سن ١٠ سنوات فما فوق لحساب القوى العاملة، في حين أن سن ١٢ سنة قد استخدم في البلدان الاخرى).

(ب) ان النسبة المئوية للعاملين في الزراعة منخفضة للغاية، وتوجد أعلى نسبة بين هؤلاء في المملكة العربية السعودية. أما في الكويت، فان النسبة الكبرى من العاملين هي في قطاع الخدمات (٣٦ بالمائة) والنسبة التي تليها هي في قطاع الصناعة (٢٣ بالمائة). والوضع في المملكة العربية السعودية مشابه لذلك، اذ تبلغ نسبة العاملين في قطاع الخدمات ٦٢ بالمائة وفي الصناعة ١٢ بالمائة. ولكن الوضع مختلف الى حد ما في الامارات العربية المتحدة، بحيث أن نسبة ٤٧ بالمائة يعملون في التجارة و٢٤ بالمائة في قطاع البناء. ولعل هذه الفروقات مردّها الى مستوى التنمية الاقتصادية في كل بلد.

(ج) يشكل الفنيون والعاملون في الانتاج اكبر فئة على الصعيد المهني، وهم يؤلفون نسبة ٦٣ بالمائة في الكويت و٨٢ بالمائة في المملكة العربية السعودية و٦٤ بالمائة في الامارات العربية المتحدة.

(د) تتألف الغالبية العظمى من قوة العمل الفلسطينية في الخليج من العاملين بأجر (اكثر من ٩٠ بالمائة) وليس من اصحاب العمل أو العاملين لحسابهم (أنظر الجدول ١٤).

هاء- اقتصاديات شبه التكامل

هناك عاملان وراء شبه التكامل الاقتصادى للمجتمعات الفلسطينية هما: المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تدعمها المنظمة، والهيئات العامة الفلسطينية. وقد تأسست الهيئات والمؤسسات العامة اما من قبل بعض الاثرياء الفلسطينيين في البلدان والمجتمعات المضيفة أو من قبل ابناء مجتمعات المهاجرين المستقرة(١٥). ومع أن المعلومات قليلة عن هذه الدراسات ويقع العديد منها خارج منطقة غربي آسيا فان عددها ونفوذها آخذان في التعاظم في الميدان الاقتصادى وكذلك في الميادين الاخرى.

وتتوزع النشاطات الاقتصادية للمؤسسات المدعومة والتابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بين نوعين: النشاطات الموجهة نحو الاراضي المحتلة وتلك الموجهة نحو الهيئات والمؤسسات العامة الفلسطينية. وتشتمل النشاطات الموجهة نحو الاراضي العربية المحتلة على سلسلة واسعة

(١٥) لالقاء المزيد من الاضواء على البرجوازية الفلسطينية في فلسطين وفي الخارج، أنظر:
"The Palestinian Bourgeoisie and Industry": in A. Bourgey et al; Industrialization and Social Changes in the Arab East (Beirut: CERMOC, 1982). (باللغة الفرنسية)